أنشطة منظمة العمل الدولية
في أفريقيا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦

أنشطة منظمة العمل الدولية
في أفريقيا

الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر
أديس أبابا، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧

تقرير المدير العام

مكتب العمل الدولي

يمكن الاطلاع على التقرير على موقع منظمة العمل الدولية على الإنترنت
http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/rgmeet/africa.htm

ISBN 978-92-2-619659-9

الطبعة الأولى، ٢٠٠٧

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع: African-2006-12-0039-Ar.doc
طبع في سويسرا

المحتويات

الصفحة

١- مقدمة **1**

٢- الإجراءات والإنجازات على الصعيدين القاري والإقليمي **3**

٢-١ التعاون على الصعيد القاري 3

٢-٢ التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية 4

٣ - تعزيز المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتطبيقها **5**

٣-١ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل 5

٣-١-١ الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية 5

٣-١-٢ القضاء على عمل الأطفال 6

٣-١-٣ القضاء على العمل الجبري والاتجار بالأشخاص 9

٣-١-٤ مكافحة التمييز 10

٣-٢ النشاط المعياري 11

٣-٢-١ التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها 11

٤- استحداث المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين **15**

٤-١ العمالة وأسواق العمل والمهارات والقابلية للاستخدام 15

٤-١-١ النهوض بالعمالة 15

٤-١-٢ تطوير المهارات وقابلية الاستخدام 18

٤-١-٣ عمالة الشباب 19

٤-١-٤ معلومات سوق العمل 20

٤-١-٥ نهج متكامل للاقتصاد غير المنظم 21

٤-٢ استحداث فرص العمل 21

٤-٢-١ تنمية روح تنظيم المشاريع 21

٤-٢-٢ الاستثمار كثيف العمالة 23

٤-٢-٣ التنمية الاقتصادية المحلية 24

٤-٢-٤ النهوض بالعمالة في مرحلة ما بعد النزاعات 25

٥- تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع **27**

٥-١ تعزيز نطاق تغطية الضمان الاجتماعي 27

٥-١-١ الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الاقتصاد غير المنظم 27

٥-٢ حماية فعالة لليد العاملة 29

٥-٢-١ العمل المأمون 29

٥-٢-٢ الهجرة 30

٥-٢-٣ فيروس نقص المناعة البشرية والايدز في عالم العمل 32

٦- تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي **35**

٦-١ تعزيز منظمات أصحاب العمل والعمال 35

٦-٢ الحكومات ومؤسسات الحوار الاجتماعي 36

٦-٢-١ الحوار الاجتماعي وإدارة العمل 36

٦-٣ تنمية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي 39
٦-٣-١ الأنشطة القطاعية 39
٧- الاستنتاجات 41
٧-١ تعبئة الموارد والشراكات 41
٧-٢ التحديات 41
٧-٣ عملية إصلاح الأمم المتحدة 41
المرفقان
المرفق الأول **43**
المرفق الثاني **64**

١ - مقدمة

وضع الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر للدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية في أفريقيا (أديس أبابا، ٢٠٠٣) ومؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات بشأن العمالة والحد من الفقر في أفريقيا (واغادوغو، ٢٠٠٤)[1] الإطار الخاص بأعمال منظمة العمل الدولية في أفريقيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد هيأ الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر الأرضية لهذه القمة من خلال اعتماد مجموعة من الاستنتاجات التي تبيّن التحديات الرئيسية التي تواجه القارة، كما وافق على برنامج العمل اللائق كاستراتيجية فعالة لأفريقيا لمجابهة هذه التحديات. وفضلاً عن ذلك اعتمد المؤتمر قرارين أحدهما بشأن العمل اللائق للشباب وآخر بشأن دور الحوار الاجتماعي لمكافحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل.

وقد قامت قمة واغادوغو بدورها بوضع مشروع برنامج أكثر تفصيلاً للإجراءات التي يتعين أن تتخذها منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع الدولي بمجموعه. وقد أقامت منظمة العمل الدولية - قبل انعقاد هذه القمة - منتدى فريداً من نوعه للشركاء الاجتماعيين للتحقق من سماع صوت منظمات أصحاب العمل والعمال، وكذلك صوت غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى المعنية بعالم العمل. وتضمنت ورقة بحث - أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع خمس عشرة وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة وقدمت إلى قمة واغادوغو - إطاراً متسقاً للسياسات، وبالتالي استخدمت هذه الورقة للاسترشاد بها في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق.

وقد اعتمدت هذه القمة إعلاناً وخطة عمل وآلية متابعة تحث الدول الأعضاء على وضع العمالة في محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر بصورة مستديمة. كما دعت هذه القمة إلى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة وتطبيق الإصلاحات على الصُعد الوطنية والإقليمية والقارية من أجل التخلص من القيود الهيكلية التي تعيق الاستثمار وروح تنظيم المشاريع. وتشتمل آليات المتابعة، على المستويات المختلفة، على برامج زمنية دقيقة للتنفيذ والرصد والإبلاغ. وقد أصبح العمل اللائق من خلال هذه القمة هدفاً أفريقياً، كما كانت ولا تزال أعمال منظمة العمل الدولية في هذا الإقليم تنصب بشكل رئيسي منذ انعقادها على مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق خطة العمل.

وتغطي خطة العمل التي اعتمدتها القمة مجالات الأولوية الرئيسية التالية:

١. ضمان القيادة السياسية والالتزام بإيجاد بيئة مواتية للإدارة الجيدة لغايات الاستثمار والتنمية والحد من الفقر في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الألفية للتنمية؛
٢. تعزيز القطاع الزراعي والتنمية الريفية والإدارة المستدامة للبيئة لغايات الأمن الغذائي وتنمية الهياكل الداعمة؛
٣. تنمية إطار ملائم لتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمواءمة بينها؛
٤. تحسين وتعزيز خطط الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيع نطاقها بحيث تشمل العمال وأسرهم ممن يستثنون منها حالياً، وكذلك تعزيز الصحة والسلامة المهنيتين والقواعد الصحية؛
٥. تمكين المرأة من خلال إدماجها في أسواق العمل وتمكينها من المشاركة في وضع استراتيجيات الحد من الفقر وسياساته وبرامجه إشراكاً فعالاً؛
٦. بناء الطاقات البشرية والمؤسسية للمؤسسات العامة والخاصة المكلفة بتعزيز العمالة والحد من الفقر، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون وغيرهم من الفاعلين ذوي العلاقة في المجتمع المدني؛
٧. استخدام القطاعات الرئيسية التي تتمتع بطاقات كبيرة على توفير فرص العمل من أجل توليد عدد أكبر من الوظائف وتخصيص الموارد الكافية لهذه الغاية؛
٨. بناء التعاون الدولي والعولمة المنصفة والعادلة والشراكات من أجل تعزيز الدعم الدولي لجهود أفريقيا نحو إحراز التنمية المستدامة والتركيز على برنامج العمالة والحد من الفقر والتكامل الإقليمي والمشاركة مشاركة أفضل في عملية العولمة؛
٩. تعزيز التعاون الإقليمي والاقتصادي ما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية بغية توسيع نطاق المجال الاقتصادي والتجارة الخارجية والبينية والأسواق واستثمار وفورات الحجم؛

[1] سيشار إليه في الأجزاء اللاحقة من هذه الوثيقة "بقمة واغادوغو".

١٠. استهداف المجموعات الضعيفة وتمكينها كالمعوقين والمسنين والمهاجرين والأطفال والشباب والأشخاص المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز أو المتأثرين بهذا الفيروس والمصابين بالملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية ذات الصلة والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين والمهاجرين والفقراء العاملين؛

١١. تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد شجعت قمة واغادوغو عدداً أكبر من البلدان على اللجوء إلى منظمة العمل الدولية لطلب المساعدة في مجال استحداث الوظائف وتعزيز العمل اللائق، ممهدة بذلك السبيل أمام تطوير البرامج القطرية للعمل اللائق. وقد دعمت منظمة العمل الدولية أيضاً إنشاء لجان المتابعة الوطنية عندما طلب إليها ذلك من قبل السلطات الوطنية، كما أوصت بذلك قمة واغادوغو.

وفي حين أنه تم دعم الأنشطة في جميع المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حددتها خطة العمل التي اعتمدتها قمة واغادوغو، إلا أن دعم منظمة العمل الدولية تركز على أربعة مجالات رئيسية هي: جعل العمالة أساسية للأطر التنموية؛ وعمالة الشباب؛ وتحسين معلومات وتحليل سوق العمل؛ وروح تنظيم المشاريع لدى المرأة. وقد حددت الهيئات الثلاثية المكونة للمنظمة هذه المجالات أيضاً على أنها مجالات ذات أولوية للكثير من البرامج الوطنية القطرية للعمل اللائق في أفريقيا التي تم وضعها في عام ٢٠٠٦.

وتصف الفصول التالية التقدم الذي أحرزته أنشطة منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزامات قمة واغادوغو ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ والنتائج والحصائل التي انتهت إليها هذه الإجراءات على الصُعد القارية والإقليمية والوطنية. وكما درجت العادة على ذلك، قدم تلخيص للأنشطة والإنجازات التي تم تحقيقها على الصعيد القطري في إطار كل هدف من الأهداف الاستراتيجية. والمعلومات المقدمة هي معلومات إيضاحية وليست مستوفاة، إذ إنها لا ترمي إلى مقارنة إنجازات البلدان أو الهيئات المكونة مع بعضها بعضاً أو الإدلاء بأحكام حيالها.

وقد أسهم كل من المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكاتب منظمة العمل الدولية في هذا الإقليم ووحدات المقر الرئيسي والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية جميعها في هذا التقرير.

٢- الإجراءات والإنجازات على الصعيدين القاري والإقليمي

٢-١ *التعاون على الصعيد القاري*

كانت منظمة العمل الدولية تعمل، بعد قمة واغادوغو، مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي من أجل الوصول إلى قدر أكبر من أتساق السياسات وزيادة الدعم لبرنامج العمل اللائق في إطار الاستراتيجيات التنموية القارية والإقليمية والوطنية.

وقد شكلت لجنة الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية فرقة عمل مشتركة في عام ٢٠٠٦ لتوفير منتدى للتفكير الاستراتيجي وتحليل وصوغ المقترحات الخاصة بالحث على استحداث فرص العمل في أفريقيا بالاستناد إلى التزامات قمة واغادوغو. وقد وضعت فرقة العمل هذه استراتيجية اتصالات أنتِجت في إطارها نشرات وأقراص مضغوطة لذاكرة القراءة فقط عن نتائج القمة باللغات الرسمية الأربع للاتحاد الأفريقي (العربية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية).

كما قدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني للجنة الاتحاد الأفريقي في إعدادها لتقرير السنتين الأول ("تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ نتائج القمة الاستثنائية بشأن العمالة والحد من الفقر في أفريقيا")، حيث قدم هذا التقرير في الدورة العادية الرابعة للجنة الاتحاد الأفريقي للعمل والشؤون الاجتماعية (القاهرة، ٢٠٠٦). وكان هناك تعليق أخاذ في التقرير المذكور وهو أن "واغادوغو" أعادت العمالة إلى مائدة صانعي القرار، إذ يتضح من التقارير التي تم استلامها أن "العمل" لم يعد شاغل وزارات العمل وحدها، وإنما شاغل الأهداف الوطنية. ويمكن توضيح ذلك من خلال المبادرات الوطنية المتعددة التي دمجت سياسات النمو واستحداث فرص العمل لنصرة الفقراء في العملية التنموية".

واعتمد "الإعلان بشأن تمويل العمالة والحد من الفقر" في نفس الاجتماع. وأوصى هذا الإعلان بأمور من بينها "أن توضع استراتيجيات شمولية بالاستناد إلى الحاجة إلى تعزيز نمو كثيف العمالة وسريع ومستدام من أجل تسريع وتيرة الحد من الفقر".

وقد تناول المؤتمر التاسع والثلاثون للوزراء الأفريقيين للشؤون المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (واغادوغو، ٢٠٠٦)، قضية التصدي لتحدي العمالة في أفريقيا. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعداد وثيقة المعلومات الأساسية، كما شاركت في اجتماع لجنة الخبراء والمؤتمر الوزاري.

واستعرضت الوفود الوزارية المبادرات منذ قمة واغادوغو والصعوبات التي واجهتها. وقد أقرت هذه الوفود الوزارية - معلنة عن قلقها حيال عدم شمولية التنفيذ وعدم إدماج العمالة إدماجاً كافياً في استراتيجيات التنمية الوطنية حتى الآن - بالقيود الكبيرة على القدرات البشرية والمالية والمؤسسية، وقدمت عدداً من المقترحات من أجل زيادة تشذيب استراتيجيات التنفيذ على جميع المستويات وتسريع وتيرتها.

وتشتمل المقترحات المدرجة في البيان الوزاري الذي اعتمده المؤتمر على الحاجة إلى إدماج هدف العمالة اللائقة في تصميم وتنفيذ ورصد الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر، مع إدماج معايير العمالة في سياسات تعزيز الاستثمار، والإقرار بالهدف الهام للحكومة والقطاع العام والمتمثل في استحداث فرص العمل من أجل تحسين نوعية الإدارة المالية العامة، جنباً إلى جنب مع وضع نظم دقيقة للإحصاءات والمعلومات بهدف رصد أثر السياسات. كما أقر البيان الوزاري أيضاً بالدور والمسؤولية المتزايدين للقطاع الخاص في توليد العمالة وبالدور المركزي للدولة في إيجاد بيئة مساعدة من خلال تدابير تغطي تحسين الهياكل وإلغاء اللوائح المكلفة والشراكات العامة والخاصة في تنمية المهارات.

كما دعا البيان إلى إقامة منتدى عمالة إقليمي كمرفق للموارد من أجل المساعدة على تطوير القدرات وتيسير تقاسم الخبرات القطرية. وسيدار هذا المنتدى بشكل مشترك من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية حيث ستستضيف منظمة العمل الدولية الأمانة. ويبقى هذا المنتدى مفتوحاً أمام المؤسسات الإقليمية الأخرى.

وقد أسهمت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ في عملها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال دعم الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم منتدى التنمية الأفريقي الخامس بشأن "الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين" (أديس أبابا، ٢٠٠٦). ويشير بيان توافق الآراء الذي اعتمده الاجتماع إشارة خاصة إلى دور منظمة العمل الدولية في مجال عمالة الشباب.

٢ـ٢ *التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية*

تعزز التعاون بين منظمة العمل الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بعد قمة واغادوغو. فقد وقعت منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٥ ومع الجماعة الاقتصادية لدولة أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٦. وقد حددت آلية متابعة القمة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على أنها المسؤولة الرئيسية عن التنفيذ. ويتوقع أن تقدم الدول الأعضاء، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تقارير مرحلية كل سنتين عن أوضاع التنفيذ إلى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، في حين يتعين على لجنة الاتحاد الأفريقي إعداد تقارير تقييم شاملة في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤.

وقد نظم الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ اجتماعاً مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أديس أبابا لبحث دورها في متابعة قمة واغادوغو، حيث تبيّن أن القيود في قدرات كل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الاتحاد الأفريقي تشكل شاغلاً هاماً. وبعد هذا الاجتماع في عام ٢٠٠٦، نظمت لجنة الاتحاد الأفريقي سلسلة مكونة من خمسة اجتماعات إقليمية في عام ٢٠٠٦ (في كل من وند هوك وأبوجا والجزائر العاصمة والخرطوم وياوندي على التوالي) لنشر المعلومات عن نتائج قمة واغادوغو ودعم الجهود الرامية لبناء القدرات لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمساعدتها على القيام بالولاية التي أنيطت بها في قمة واغادوغو.

وقد اعُتمِدت في كل اجتماع من هذه الاجتماعات "أطر إقليمية لسياسات العمالة المتكاملة". وتهدف الأطر الإقليمية إلى إحراز التنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز مستويات المعيشة ونوعيتها لسكان الإقليم ودعم المحرومين اجتماعياً من خلال تعزيز فرص عمل أفضل وأكثر. وقد غدت هذه الأطر الآن الدليل الذي يمكن أن تستخدمه الدول الأعضاء في كل إقليم من الأقاليم لدى صياغتها لسياسات عمالة وطنية شاملة، في حين تشكل التزامات قمة واغادوغو عصب هذه الأطر وتشكل أهداف العمل اللائق معالمها.

٣ - تعزيز المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتطبيقها

٣-١ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٣-١-١ الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية

الشكل ٣-١: عدد الشكاوى المقدمة حسب البلدان في أفريقيا (١٩٥١- ٢٠٠٦)

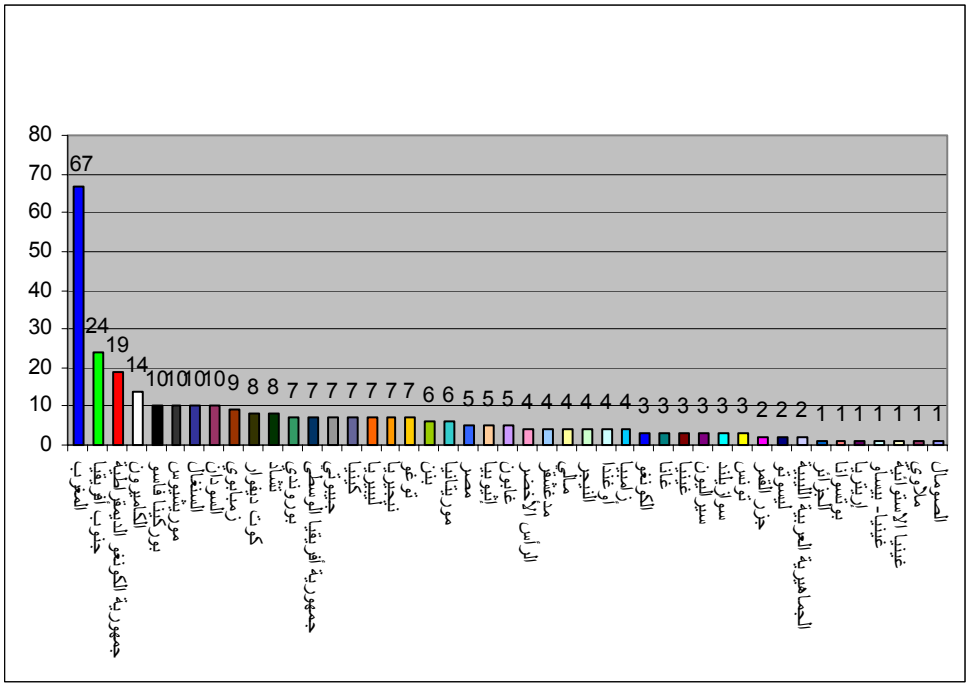

أشارت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بعين الرضى إلى العديد من حالات التقدم المحرز مثل إنهاء احتكار نقابة العمال في جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠٠٤) ومنح بعض الفئات من الموظفين المدنيين في بوتسوانا الحق في المفاوضة الجماعية (٢٠٠٥)، بالإضافة إلى عدد كبير من المواضيع التي يمكن أن تخضع للمفاوضة الجماعية في ليسوتو (٢٠٠٥). وتتضمن أمثلة أخرى منح المزيد من الحقوق للعمال الأجانب لتمكينهم من احتلال مواقع نقابية في بوركينا فاسو (٢٠٠٥) وموريتانيا. وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، يبقى وضع الحرية النقابية مصدر قلق في عدد من البلدان الإفريقية، كما يبرز ذلك في الشكاوى المقدمة إلى لجنة الحرية النقابية خلال الفترة المستعرضة (أنظر الشكل ٣-١).

وقد سنت كوت ديفوار - بعد التعليقات التي أبدتها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات - قانوناً جديداً يتماشى مع اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩). ومن الخطوات المرضية أيضاً حالة أنغولا فيما يتعلق باتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) حيث ألغت أحكام "المقاومة السلبية للعمل" و"كافة العوامل الأخرى التي تضر بعملية الإنتاج" والتي شكلت "جرائم ضد الإنتاج" وكانت عقوبتها السجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعام واحد. ومن حالات التقدم المحرز أيضاً اعتماد غابون لقانون يشمل تدابير وقائية وتدابير للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال أو إعادة النظر فيها، إلى جانب التدابير التي تمنع هذه الأشكال وتحقق فيها وترصدها وتبطلها. وينطبق الحال نفسه على اعتماد المغرب لقانون ضد دعارة الأطفال. ويمكن الإشارة إلى بعض التقدم في مجال إدخال المعايير غير القانونية للتمييز التي يمكن لأي شخص أن يسعى على أساسها إلى إصلاح قانوني في حال تم انتهاكها، كما هو

الحال في بوركينا فاسو (٢٠٠٥). وعلى نفس الغرار، تم ترسيخ مبدأ المساواة في الأجور بين الرجال والنساء الذين يقومون بنفس الوظائف وبالعمل ذي القيمة المتساوية في القانون في زمبابوي.

وتوخياً لمعالجة انتهاكات الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، تم الاضطلاع في أفريقيا بعدد من أنشطة المساعدة التقنية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك المشروع الذي تموله فرنسا لدعم تعزيز الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

وقد ترجمت اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) إلى لغات كينيارواندا والسواحلية ولينغالا لاستخدامها على التوالي في رواندا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما مشروع تعزيز علاقات العمل في شرق أفريقيا الذي وصل إلى نهايته في عام ٢٠٠٦، فقد حقق مساهمات مهمة بشأن المجريات السياسية للتصديق على الاتفاقيات الأساسية ومراجعة قوانين العمل في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وفضلاً عن ذلك، قامت مشاريع مماثلة في أفريقيا الجنوبية - بتمويل من إدارة العمل في الولايات المتحدة - بالترويج للمفاوضة الجماعية وحل النزاعات البديلة كما سهلت مراجعة قوانين العمل في ملاوي وزامبيا.

وقد عزز مشروع البرنامج الإقليمي لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية "الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية" موفراً الدعم المؤسسي لمؤسسات الحوار الاجتماعي المنشأة حديثاً ومساهماً في تعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل والعمال على التنظيم والمفاوضة الجماعية.

وبدعم من مشروع لمنظمة العمل الدولية ممول من الحكومة السويسرية بشأن إدارة النزاعات الإقليمية وتطوير القدرة التنافسية القائمة على مستوى المنشآت، تم إصدار قانون جديد بشأن النزاعات التجارية في بوتسوانا خلال العام ٢٠٠٤، وكان هذا القانون مبشراً بمنهج جديد لحل نزاعات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، جرت تعديلات أساسية على قانون الاستخدام وقانون نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وتم صياغة قانون لتعديل قانون العمل في ليسوتو وقدم إلى لجنة العمل الاستشارية الوطنية الثلاثية لوضعه في صيغته النهائية واعتماده. وفي سوازيلند، أعيد النظر في كل من قانون العلاقات الصناعية وقانون الاستخدام استناداً إلى الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية.

وقد سهل المشروع الممول من الحكومة السويسرية، والذي سبق ذكره، أيضاً إنشاء فريق عامل ثلاثي رفيع المستوى قام بإصدار قانون عمل جديداً لناميبيا. وقام المشروع بتدخلات في زمبابوي وموزامبيق انتهت إلى إجراء تعديلات جوهرية على القوانين الأساسية للعمل من أجل إتاحة أنظمة حديثة للوقاية من النزاعات وفضها. وقد ترافقت عملية إصلاح قانون العمل هذه مع وضع مجموعة من مدونات الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية التي تساعد على تفسير القانون للموظفين القضائيين والإداريين والشركاء الاجتماعيين في كل بلد من البلدان. كما ساهم المشروع في التوصل إلى ترتيبات مؤسسية، سواء ضمن وزارات العمل أم من خلال المؤسسات المستقلة مثل مديرية الوقاية من النزاعات وفضها في ليسوتو أو لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم في سوازيلند بهدف تقديم خدمات أسرع وأكثر فعالية وجودة لفض النزاعات. وتقدم القدرات التي تتسم بها هذه المؤسسات دعماً حاسماً لعملية المفاوضة الجماعية وتدريب الشركاء الاجتماعيين.

وقد مولت مشاريع منظمة العمل الدولية أيضاً ودعمت إنشاء منتدى في جنوب أفريقيا لفض النزاعات. وسوف تقوم هذه الشبكة المكونة من ثماني وكالات عامة لفض النزاعات بتقاسم التكنولوجيا وتسهيل نقل المهارات وترويج أفضل الممارسات المتصلة بالوقاية من النزاعات وفضها في هذا الإقليم الفرعي. وستقوم أيضاً بتنسيق الالتزامات مع الوكالات العاملة على الساحة الدولية.

٣-١-٢ القضاء على عمل الأطفال

يشير التقرير العالمي بشأن عمل الأطفال لعام ٢٠٠٦ إلى أفريقيا بشكل خاص باعتبارها الإقليم الرئيسي في العالم الذي شهد أقل قدر من التقدم في معالجة مسألة عمل الأطفال وأعلى نسبة لعمل الأطفال، كما أنه الإقليم الذي أزداد فيه عدد الأطفال العاملين حالياً في الفترة التي يستعرضها التقرير. بيد أنه تم تسجيل بعض الحالات الناجحة، بالإضافة إلى تنامي الوعي بهذه المشكلة، كما يتبين من الإنجازات التي تم تحقيقها والمشار إليها تالياً، ومن خلال زيادة عدد الدول التي صدقت على الاتفاقيتين المتعلقتين بعمل الأطفال.

وفي نيجيريا وغانا، تم انتشال أكثر من ٦٠٠٠ طفل عامل وأعيد تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع في إطار مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التي تعدها منظمة العمل الدولية وتمولها إدارة العمل في الولايات المتحدة بشأن "بناء الأسس للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالإنكليزية" و"مشروع مكافحة الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا" و"القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في زراعة الكاكاو". وفي نيجيريا، ضم

العدد الإجمالي للأطفال الذين أعيدوا إلى بلادهم داخلياً في إطار مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، ٩٩ صبياً و١٥١ فتاة. وأما أولئك الذين أعيدوا إلى خارج البلاد فقد كانوا ٣٩ صبياً و٧١ فتاة. وفي الوقت نفسه، تم تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأكثر من ٦٠٠ شخص من آباء الأطفال الذين كانوا يعملون سابقاً أو الأوصياء عليهم، وذلك من خلال تدريبهم على تنظيم المشاريع ودعمهم عينياً (بتزويدهم بأدوات العمل والتجهيزات والمواد). وإلى جانب ذلك، تم تدريب أكثر من ١٤٠ موظفاً قضائياً ومسؤولاً عن تنفيذ القوانين على قانون الاتجار بالأطفال. كما تم وضع استراتيجية وطنية للتوعية بعمل الأطفال في البلدين، في حين يتم تطوير سياسة وطنية بهذا الشأن في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ نظام رصد لعمل الأطفال في كلا البلدين، وتم تدريب مسؤولين عن برامج العمل لإدارة هذا النظام. وتعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومة والشركاء الاجتماعيين على إجراء دراسة استقصائية حول عمل الأطفال في مزارع أشجار المطاط في ولايات نيجيريا الجنوبية الغربية.

وبالرغم من أن عدد الأطفال العاملين لا يزال مرتفعاً في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، شرع عدد من البلدان في اتخاذ تدابير وطنية محددة زمنياً لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وآخر هذه البلدان مالي وزامبيا. وقد طالبت زمبابوي بمشروع لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). وسوف يقوم عدد من وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ هذا المشروع بشكل مشترك بقيادة منظمة العمل الدولية.

وتوجد في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وسوازيلند وليسوتو وملاوي وناميبيا مشاريع للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، ويتم إنشاء مشروع رائد جديد بتمويل من حكومة البرازيل في أنغولا وموزامبيق. وقد طورت جنوب أفريقيا برنامج عمل وطني بشأن عمل الأطفال، وهو برنامج تم تنفيذه بتمويل من إدارة العمل في الولايات المتحدة وبدعم من برنامج منظمة العمل الدولية "نحو القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال". وقد أدرجت قضايا عمل الأطفال في "قانون الطفولة" الذي يتم البحث فيه في هذا البلد. ومن ناحية أخرى، وضعت برامج وطنية محددة زمنياً في بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا لاعتمادها بحلول عام ٢٠٠٧.

واستهدفت البرامج الابتكارية في جنوب أفريقيا الأطفال الذين يستخدمهم الكبار لارتكاب الجرائم وللقيام بالأنشطة المضنية لنقل المياه. وقد دعم البرنامج المتعلق بأنشطة نقل المياه البرنامج الحكومي الموسع لضخ المياه إلى المناطق التي لا تتمتع بمصادر مياه آمنة. وهو يساعد في إعطاء الأولوية لعملية تأمين المياه إلى المناطق التي يعتبر فيها نقل المياه عملية شاقة وتشمل عدداً كبيراً من الأطفال الذين يعملون لساعات كثيرة، مما يؤثر على تعليمهم المدرسي.

وفي زامبيا، أنشأت وزارة العمل والضمان الاجتماعي وحدة لعمل الأطفال وقامت بصياغة سياسة عامة جديدة بشأن عمل الأطفال إلى جانب قائمة بالأعمال الخطرة، ومن المتوقع اعتمادهما. ويتضمن (مشروع) الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة برنامجاً محدداً، برعاية الوزارة، حول الوقاية من عمل الأطفال. وسوف يشكل هذا المشروع أساس برنامج وطني محدد زمنياً للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بتمويل من إدارة العمل في الولايات المتحدة.

وفي شمال أفريقيا، قام مشروع رئيسي في المغرب بتمويل من بلجيكا وفرنسا وإدارة العمل في الولايات المتحدة بانتشال أكثر من ١٦٣٠٠ طفل من العمل في نهاية عام ٢٠٠٦. وأجرت مصر أول دراسة استقصائية حول عمل الأطفال وقدمت استراتيجية وطنية للقضاء عليه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، أطلقت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي، مشروعاً في مصر ممولاً من إدارة العمل في الولايات المتحدة لمكافحة استغلال عمل الأطفال من خلال التعليم.

وفي جماعة شرق أفريقيا، منع أكثر من ٢٠٠٠٠ صبي وفتاة من العمل في قطاعات التعدين والزراعة التجارية والخدمة المنزلية والاستغلال الجنسي التجاري أو انتشلوا من هذه القطاعات ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥.

وفي كينيا وحدها، ساهمت منظمة العمل الدولية في انتشال أكثر من ٧٥٠٠٠ طفل من أسوأ أشكال عمل الأطفال أو الحيلولة دون انخراطهم فيها من خلال عدة برامج. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، حالت الإجراءات المباشرة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال دون عمل أكثر من ٣٥٠٠٠ طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال أو انتشلوا من هذه الأشكال من العمل من خلال الإجراءات التي يتخذها الشركاء الثلاثيون وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وفي أوغندا وزامبيا، يهدف مشروع لعمل الأطفال في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والذي بدأ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، إلى انتشال ١٣٥٠ طفلاً مصاباً بالإيدز، كما يساهم في وضع مشروع سياسة عامة بشأن عمل الأطفال.

وقد تم تقديم الدعم للقضاء على عمل الأطفال في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا من خلال برامج محددة زمنياً ومن خلال بناء القدرات. وقد دعمت هذه البرامج الحكومات بشأن مسائل قانونية ومسائل تتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك دمج عمل الأطفال في الاستراتيجيات والإجراءات. كما أشركت برامج عمل الأطفال

نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل إشراكاً مكثفاً. وساعدت لجان عمل الأطفال العاملة في المقاطعات أيضاً في إدخال ممارسات جيدة للحيلولة دون عمل الأطفال وانتشالهم منه.

وتعالج مسألة عمل الأطفال في كل من السياسة الوطنية للعمالة وسوق العمل في زامبيا واستراتيجية العمالة والتدريب المهني في موزامبيق واستراتيجية الانتعاش الاقتصادي في كينيا والاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر في جمهورية تنزانيا المتحدة وخطة عمل اجتثاث الفقر في أوغندا. وتتمتع كينيا كذلك بخطة عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال. وقد استفاد الأطفال الذين كانوا يعملون سابقاً من إدخال برنامج التعليم الابتدائي المجاني في كينيا عام ٢٠٠٣.

وزادت التغطية الإعلامية من وعي الناس أيضاً. ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى برنامج منظمة العمل الدولية الإعلامي للتدريب والتوعية. وقد استخدمت مجموعة "دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون ووسائط الإعلام" بشكل واسع وأدت إلى نتائج جيدة. وفي زامبيا والمغرب، نشطت الشبكات الوطنية بشكل خاص في دمج مواد هذا البرنامج في النظام التعليمي وقامت بعدد من أنشطة التوعية القائمة على هذا البرنامج.

وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت حملة بشأن برنامج "دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون ووسائط الإعلام" في مصر بمناسبة يوم عمل الأطفال. وحصل اتحاد نقابات العمال واتحاد الصناعات المصرية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية، على تغطية إعلامية واسعة، بفضل تآزر جهود منظمة العمل الدولية والسفارة الإيطالية وبدعم من الوزارات الحكومية. وفي عام ٢٠٠٦، تم تنظيم حلقتي عمل "لتدريب المدربين" بشأن استخدام مجموعة "دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون ووسائط الإعلام" للمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، كما استهل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ مشروع تعاون تقني كامل بتمويل من إيطاليا لنشر منهجية هذه المجموعة في مصر وغيرها من الدول الناطقة بالعربية.

وقد أدى مشروع منظمة العمل الدولية بشأن منع الأطفال من القيام بعمل خطر في قطاع الزراعة التجارية في إفريقيا وانتشالهم منه وإعادة تأهيلهم إلى إنشاء تحالف بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وأصحاب العمل والعمال والآباء والأطفال في قطاع زراعة الشاي والسكر والأرز والبن والفانيلا. كما أجريت دراسة استقصائية أساسية، وأدت برامج عمل إلى انتشال ١٨٧٣ طفلاً في أوغندا، مما وفر فرص تعليم لهؤلاء الأطفال وفرصاً لتوليد الدخل لآبائهم. وتم أيضاً الحيلولة دون انخراط أكثر من ٢٠٠٠ طفل في عمل الأطفال. وشملت مشاريع ناجحة أخرى في أوغندا مكافحة عمل الأطفال في الخدمات المنزلية وفي أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وفي ملاوي، نجح مشروع مكافحة عمل الأطفال في الزراعة التجارية في انتشال ومنع ٧٥٣٧ طفلاً من العمل، وقد تم دعمهم جميعاً لكي يتابعوا أنشطتهم التعليمية. وقد أدى تفشي عمل الأطفال في ملاوي والحاجة إلى معالجة هذه المسألة إلى إنشاء برنامج قطري جديد لمدة ثلاث سنوات بدعم من إدارة العمل في الولايات المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى انتشال ٢٠٠٠ طفل ومنع ٣٠٠٠ آخرين من العمل، والقيام بالعديد من التدخلات الاستباقية التي من شأنها تحسين إطار السياسة العامة لمعالجة مسألة عمل الأطفال. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية في تمويل هذه البرامج من أموال الفائض النقدي.

وفي إطار برنامج تمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، قدمت المساعدة لمنظمات أصحاب العمل في زمبابوي وملاوي لدعم أعضائها في القطاع الزراعي لمكافحة عمل الأطفال، وخاصة في قطاع زراعة الشاي التجاري. وقدمت أيضاً المساعدة لرابطة ملاوي الاستشارية لأصحاب العمل لإجراء دراسة في قطاع زراعة الشاي. وبالتالي، تمكنت هذه الرابطة من تحديد المواطن التي تتركز فيها أعمالها فيما يتعلق بعمل الأطفال وتوعية أعضائها في قطاع زراعة الشاي وإعداد سياسة عامة بشأن عمل الأطفال تغطي أصحاب العمل كافة.

وفي الكاميرون، تم بذل الجهود للتنسيق مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالتعليم ((اليونسكو) في "التعليم للجميع"، واليونيسف بشأن إعداد قانون حماية للأطفال)، إلى جانب دمج عمل الأطفال في "ورقة استراتيجية الحد من الفقر" و"إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية".

وفي غرب أفريقيا مكّن مشروع الزراعة التجارية وزراعة الكاكاو لمكافحة عمل الأطفال الخطير والاستغلالي في الكاميرون من تحديد ٥٠٠٠ طفل في مقاطعتين، كما عمل على إلحاق ١٣٠٠ طفل بالمدارس أو بمراكز مهنية. وقد تملكت الحكومة منهجية هذا المشروع وتنوي تطبيقه في مقاطعات أخرى. وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، أنشئت شراكة مع أصحاب العمل في الكاميرون من أجل تقديم الدعم لتعليم الأطفال الذين تم انتشالهم من عمل الأطفال ومن الاتجار بهم.

وقد ازداد الوعي على أعلى المستويات وبشكل واسع النطاق من خلال حملة البطاقة الحمراء ضد عمل الأطفال التي أطلقت خلال كأس الأمم الأفريقية التي استضافتها مصر في أوائل عام ٢٠٠٦ ونظمتها منظمة العمل الدولية،

بالاشتراك مع المجلس الوطني للطفولة والأمومة في مصر والاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم والاتحاد الأفريقي العام لكرة القدم.

وفي السنغال، أدت نتائج البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال إلى إنشاء وحدة عمل الأطفال ضمن وزارة العمل وإلى صياغة خطة عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية التقنية والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ومكنت الإجراءات المباشرة من انتشال ١٥٧٠ طفلاً من أسوأ أشكال عمل الأطفال منذ عام ٢٠٠٥ وصاعداً، ومنع ٥٠٨٤ طفلاً من دخول سوق العمل، ومن تقديم الدعم إلى ٦٩٠ عائلة عن طريق أنشطة مولدة للدخل. وتم تقديم خدمات التعليم النظامي (التحاق الأطفال بالمدرسة) وغير النظامي (صفوف محو الأميّة) والتدريب والاستشارة والخدمات الصحية والزي المدرسي والكتب والمنح الدراسية والمواد المدرسية إلى الأطفال لدعم السياسة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وأسوأ أشكاله.

ونشطت منظمة العمل الدولية في بلدان إفريقيا الناطقة بالفرنسية، بفضل الأموال الفرنسية، لدعم القدرات الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وزيادة الوعي والحيلولة دون عمل الأطفال وانتشال العاملين منهم وإعادة تأهيلهم. وقد أدى التدخل الذي جرى القيام به في توغو إلى انتشال ١٢٨٥ طفلاً من العمل بشكل فعلي.

وتمت صياغة استراتيجية إقليمية بشأن القضاء على عمل الأطفال من خلال التدريب المهني والتلمذة الصناعية في عام ٢٠٠٥ من خلال مشروع آخر بتمويل فرنسي يقوم بتغطية كل من بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال ومالي ومدغشقر والمغرب والنيجر.

وإن عمل الأطفال لهو في تراجع تدريجي في منطقة المحيط الهندي بفضل التدخلات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية، إذ تدنت نسبته من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتعمل مدغشقر بخطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال، وقد مكّن الإجراء الذي قام به البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال من انتشال أكثر من ٥٠٠ طفل حتى اليوم في العاصمة. وتعتبر سيشل نموذجاً في مكافحة عمل الأطفال، باعتبارها البلد الأول الذي صدّق على الاتفاقية رقم ١٨٢.

٣-١-٣ القضاء على العمل الجبري والاتجار بالأشخاص

لا تزال نسبة الاتجار بالأشخاص في أفريقيا تشكل تحدياً رئيسياً، خاصة وأن معظم الضحايا هم من الأطفال الذين يتم الاتجار بهم داخل القارة أو يُرسلون إلى بلدان كبلدان الخليج العربي.

وقد قبلت موريتانيا والنيجر في عام ٢٠٠٦، بعثات منظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق المتصلة باتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) والاتفاقية رقم ١٨٢. وأعدت توصيات وروجعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. وساعدت هذه البعثات على إعادة النظر في الحاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية والقدرة الوطنية على تنفيذ القوانين ذات الصلة والمجالات التي تلمس فيها الحاجة إلى المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية، وذلك توخياً لدعم الحكومات من أجل تطبيق الاتفاقيات تطبيقاً أفضل. (انظر أيضاً الإطار ٣-١، للاطلاع على موجز للإعلان بشأن برنامج عمل خاص لمكافحة العمل الجبري عن طريق مساعدة أصحاب المصالح الرئيسيين على إدماج المشاغل المتصلة بالاتجار بالبشر، في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي يعتمدونها).

وتمّ الاضطلاع ببرنامج بشأن العمل الجبري والاتجار بالبشر بتمويل من المملكة المتحدة في كل من نيجيريا وغانا ما بين حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ وحزيران/ يونيه ٢٠٠٦. وقد شملت أكبر الإنجازات إذكاء الوعي بصورة مستدامة وإجراء دراسات أساسية وبناء قدرات الشركاء الثلاثيين وإنشاء وكالات لإنفاذ القوانين.

وتعتبر عملية الاتجار بالبشر، ولاسيما الاتجار بالنساء (إلى دول الخليج العربي) مشكلة جدية في إثيوبيا. وقد تم بذل الجهود لتوعية ممثلي المؤسسات ذات الصلة لكي يبدأوا بإعداد سياسات عامة وتشريعات لرصد الحركة القانونية للأشخاص. ولهذه الغاية، نشرت منظمة العمل الدولية دراسة حول وكالات الاستخدام الخاصة تستهدي بها حكومة زامبيا حالياً في أنشطتها لإعادة النظر في قوانينها وتشريعاتها.

وتم اعتماد قوانين وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال في كل من بنن وبوركينا فاسو وتوغو بفضل الدعم الذي يقدمه البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. وكانت التدخلات التي قام بها "البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال" وبرنامج "مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها" في الكاميرون وغابون أساسية في الحث على اعتماد التشريعات الخاصة بمكافحة الاتجار بالأطفال في البلدين وتحسين قاعدة المعارف. كما لعبت التحالفات البناءة مع البرلمانيين والهيئات الدينية ونقابات العمال دوراً مهماً. وكان التزام برنامج "مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها" أساسياً أيضاً في إحراز تقدم قيّم من خلال زيادة

الوعي وانتشال الضحايا وإعادة تأهيلهم. وتحقيقاً للنتائج المستدامة، طلبت حكومة الكاميرون من منظمة العمل الدولية ضمان المزيد من الأنشطة وتعزيز الملكية ودعم الحكومات في أفريقيا الوسطى لصياغة اتفاقية واتفاقات ثنائية بشأن الاتجار بالأطفال. كما دعمت منظمة العمل الدولية مشاركة الكاميرون في إعداد اتفاق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب خطة عمل مشتركة بشأن الاتجار بالأطفال تم توقيعها في أبوجا (نيجيريا) في تموز/ يوليه ٢٠٠٦.

وفي غابون، وهو بلد يستضيف ضحايا الاتجار بالأطفال ويعتني بهم، جعل برنامج "مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها" من الوقاية أولوية له، وذلك من خلال إنشاء لجان رصد، لاسيما للشابات اللواتي يعملن في الخدمة المنزلية وهنّ من ضحايا الاتجار، ولإذكاء الوعي بهذه المسألة كذلك.

الإطار ٣-١- برنامج عمل خاص لمكافحة العمل الجبري

اعتماداً على مبادرات سابقة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال، سهّل الإعلان عن برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل الجبري بالدرجة الأولى إجراء البحوث عن العمل الجبري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي ومدغشقر والنيجر. ومن ثم تابع ذلك بالمزيد من المشاريع التنفيذية في غانا ونيجيريا والنيجر. وتم تنفيذ برنامج مكافحة العمل الجبري والاتجار في غرب أفريقيا في كل من غانا ونيجيريا. وقد سعى هذا البرنامج إلى توحيد قاعدة المعارف الخاصة بالعمل الجبري والاتجار، وإلى مساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين على إدماج ما يراودهم من مشاغل بشأن العمل الجبري والاتجار في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي أطر السياسات العامة القانونية والاجتماعية، واتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة العمل الجبري والاتجار من خلال خطط رائدة ومتكاملة تشمل منع الاتجار وإعادة تأهيل الضحايا في آن واحد. وقد عزز البرنامج قاعدة المعارف بشكل كبير مشيراً إلى أن مشكلة الاتجار في كل من غانا ونيجيريا قد تكون أكثر خطورة مما كان يظن البعض في السابق. كما سهّل وضع تشريعات جديدة لمكافحة الاتجار ووفر بناء القدرات لموظفي العمل وللموظفين القائمين على تنفيذ القوانين وموظفي القنصليات لمنع الاتجار ومكافحته. وعلى المستوى المحلي، اتخذ البرنامج تدابير تقوم على المجتمع المحلي لزيادة الوعي بمخاطر الهجرة ورصد ممارسات التوظيف وتوفير فرص لتدريب المهارات والعمل للحساب الخاص للمجموعات المستضعفة والضحايا التي تحررت من أتون الاتجار. وقد طالبت الحكومتان، عقب عملية تقييم إيجابية في عام ٢٠٠٦، بمرحلة ثانية لهذا المشروع.

٣-١-٤ *مكافحة التمييز*

يشكل التعاون التقني أداة رئيسية تستخدمها منظمة العمل الدولية لمكافحة التمييز في إفريقيا (انظر الإطار ٣-٢).

الإطار ٣-٢- مشروع المساواة بين الجنسين في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا

شكل مشروع تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في الفصول المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا إحدى مبادرات منظمة العمل الدولية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع النتائج التي تمخّضت عنها قمة واغادوغو.

وتم تنفيذ عدد من الأنشطة في جمهورية تنزانيا المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم التقني للمسائل المتعلقة بتقدير كلفة العمل والعمالة في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتوفير الأدوات للترويج للوفورات والتعاونيات الائتمانية المراعية لقضايا الجنسين. كما تم الاضطلاع بنجاح بإنتاج مواد توعية بشأن مراعاة قضايا الجنسين وقوانين العمل في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ونتيجة لهذه الأنشطة، تحقق ما يلي:

- زيادة وعي الشركاء الاجتماعيين في منظمة العمل الدولية بالحاجة إلى ميزانية تستجيب لمتطلبات المساواة بين الجنسين في استراتيجيات الحد من الفقر كوسيلة لمعالجة اللامساواة بين الجنسين وتقليص الفجوة بين السياسة وتوزيع الموارد؛
- زيادة معارف المشغلين من نساء ورجال وشباب في كل من الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي بشأن تعزيز العمل اللائق من خلال الوفورات والتعاونيات الائتمانية؛
- تعزيز تطبيق القوانين الجديدة للعمل من منظور المساواة بين الجنسين.

هذا وقد مكّنت الدراسات التشاركية التي أجريت في أوغندا وكينيا الشركاء الاجتماعيين في منظمة العمل الدولية من الترويج للمساواة بين الجنسين بشكل فعال وجوهري من خلال مساهمتهم في المراجعات السنوية لاستراتيجيات الحد من الفقر، كما مكنتهم من دعم النتائج المراعية للمساواة بين لجنسين.

وقامت الدراسات كذلك بتعزيز قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين من حيث المعلومات المتعلقة بتحديات المساواة بين الجنسين في العمل اللائق في إطار المناطق الريفية. وقد أكدت الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل لأعضاء

الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا التي نظمت في أروشا عام ٢٠٠٦ على طلب المزيد من الإجراءات الإيجابية والدعم لمجابهة هذه التحديات.

وقد أظهرت الدراسات:

- نقصاً في وجود إطار مؤسسي واضح لدمج المساواة بين الجنسين. وإذا ما وجد هذا الإطار فإنه يعاني من نقص في القدرات البشرية وحصص محدودة في الميزانية؛
- لم تحصل المزارعات بعد على الائتمان والتمويل والملكية والتحكم بالموارد. ولا تزال المزارع التجارية توجّه لصالح الرجال. ولا تجني النساء أرباحاً مساوية لأرباح الرجال من السوق بسبب إمكانياتهن المحدودة للنفاذ إلى الموارد، وبالتالي فهن لا يعتبرن الإنتاج الموجّه للسوق بمثابة خيار استثماري مربح؛
- غياب الآليات المؤسسية لتسهيل حصول المزارعين على الخدمات المالية، لاسيما من يعيش منهم في المناطق الريفية. ولا تزال القوانين المصرفية تشكل مانعاً. وفي حين أن التعاونيات قد تُستخدم كمورد ائتمان بديل للمزارعين الريفيين، لا يزال النساء يواجهن عوائق في الانضمام لهذه التعاونيات، وإذا استطعن ذلك، تبقى عملية اتخاذ القرار حكراً على الرجال؛
- إن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يقلل من التزويد باليد العاملة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. والنساء أكثر عرضة وتأثراً بهذا الفيروس. وباعتبار أن النساء هن اللواتي يقدمن الرعاية ويلبين حاجات عائلاتهن، فإنهن يتخلين بشكل متزايد عن أنشطتهن الإنتاجية للاهتمام بمن يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. كما يتم توقيف الفتيات عن الدراسة للاهتمام بأفراد العائلة المرضى، مما يؤدي إلى المزيد من الفقر وضياع القدرات من جيل إلى آخر؛
- يتم توجيه مبادرات القطاع الخاص نحو قطاع الأعمال الكبرى، وهي لا تلائم احتياجات النساء والشباب العاملين في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية صغيرة الحجم؛
- يقتصر قانون العمل على الاقتصاد المنظم.

ويهدف معظم الأعمال التي تقوم بها منظمة العمل الدولية بشأن تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين في أفريقيا إلى وضع حد للتمييز الذي تواجهه النساء المقاولات في أسواق المال والأعمال وسوق العمل. وقد تم الآن إدراج العمل اللائق في إطار التنفيذ الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ الصادر عن خطة التكامل الإقليمي القائم على المساواة بين الجنسين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويتم حالياً إعداد برنامج متابعة لبناء قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وشركائها للقيام بالتنفيذ بشكل فعال.

وفي رواندا، استهل عام ٢٠٠٥ مشروع للمساواة بين المرأة والرجل في عالم العمل لتعزيز قدرات الهيئات المكونة للمنظمة. وقد ساعد هذا المشروع حتى اليوم على القيام بنشاط ثلاثي للترويج لروح تنظيم المشاريع لدى المرأة حيث درّب أكثر من ٤٠٠ رجل وامرأة على خطط توليد الدخول وأنتج مواد للاتصالات.

ويعتبر المشروع المشترك بين المفوضية الأوروبية وفريق العمل المعني بالشعوب والمجتمعات الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب نتيجة رئيسية لتدخلات منظمة العمل الدولية من أجل النهوض بحقوق الشعوب الأصلية. وهو يساهم في صياغة واعتماد وتنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية التي تدمج حقوق الشعوب الأصلية واحتياجاتها وأولوياتها استناداً إلى مبادئ التشاور والمشاركة. ويستهدي هذا البرنامج باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩).

وفي الكونغو، تمّ تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين بشأن حقوق الشعوب الأصلية والقبلية وبشأن الاتفاقية رقم ١٦٩ لممثلي الشعب القزمي وموظفي الوزارة، استجابة لطلب تقدمت به وزارة العدل وحقوق الإنسان. كما تم تقديم المساعدة للشعوب القزمية في الكاميرون من خلال "البرنامج الدولي لدعم اعتماد الشعوب الأصلية والقبلية على الذات عن طريق التعاونيات ومنظمات المساعدة الذاتية" لتحسين ظروف عيشهم وعملهم. وقد أدمجت الدروس المستخلصة في مشروع لترويج حقوقهم تم الشروع فيه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. وتستخدم الحكومة استراتيجيات الحد من الفقر لمساعدة الشعوب في معاناتها، وفي الوقت نفسه، تتخذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لزيادة الوعي بوضع هذه الشعوب.

٣ـ٢ النشاط المعياري

٣ـ٢ـ١ التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها

صدّقت ٤١ بلداً على الاتفاقيات الثماني الأساسية من أصل ٥٣ بلداً في هذا الإقليم. وهذا تقدم جدير بالتنويه، إذ إنّ عدداً كبيراً من الدول انتهى من التصديق على الاتفاقيات الثماني الأساسية في السنوات الأخيرة، ومنها عشر دول من أصل ١٢ دولة من أفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية ودولتين من أصل ثلاث دول تابعة لجماعة شرق أفريقيا (جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا) خلال الفترة ٢٠٠٤ـ٢٠٠٦. وقد صدّقت جميع الدول في منطقة وسط أفريقيا على الاتفاقيات الأساسية كافة، باستثناء دولة واحدة (غابون التي تنظر في التصديق على اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، شأنها في ذلك شأن الدول التسع في منطقة الجنوب الأفريقي، باستثناء ناميبيا (اتفاقية المساواة في الأجور،١٩٥١(رقم ١٠٠). كما صدّقت جميع الدول في منطقة المحيط الهندي على الاتفاقيات الأساسية، حيث صدّقت موريشيوس على اتفاقية الحرية النقابية وحق التنظيم، ١٩٤٨(رقم ٨٧) عام ٢٠٠٥ وتتخذ مدغشقر ما يلزم من تدابير للتصديق على اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) بنهاية عام ٢٠٠٦. وتكون إثيوبيا بتصديقها على اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) خلال الفترة المستعرضة قد صدّقت على جميع الاتفاقيات الأساسية، شأنها في ذلك شأن جيبوتي التي صدّقت على اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) ١٩٥٨ (رقم ١١١) والاتفاقية رقم ١٨٢.

وقد طلبت حكومة زمبابوي مساعدة منظمة العمل الدولية للامتثال لأحكام الاتفاقية رقم ٢٩. أمّا فيما يخص ليبيريا، فمن المشجع أن نذكر أنّها صدّقت على ست اتفاقيات أساسية (والاتفاقيتان المتبقيتان هما الاتفاقية رقم ١٠٠ والاتفاقية رقم ١٣٨) وهي أحد البلدان الأولى التي صدّقت على اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦. وفي شرق أفريقيا، لم تصدّق كينيا بعد على الاتفاقية رقم ٨٧، بسبب مخاوف نقابات العمال من أن يؤدي ذلك إلى تجزئة الحركة النقابية، وبالتالي إلى إضعاف قوة المفاوضة. غير أنّ وزارة العمل تبقى ملتزمة بإجراء دراسة معمقة للنظر في آثار التصديق بغية تجاوز المعارضة من قِبَل منظمات العمال. أمّا المغرب فهي بصدد النظر في التصديق على الاتفاقية رقم ٨٧.

أمّا فيما يتعلق بمعايير العمل الدولية خلاف الاتفاقيات الثماني الأساسية، فقد صدّقت الجزائر مثلاً في عام ٢٠٠٦ على اتفاقية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٣٥)، واتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ رقم (١٥٥)، واتفاقية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٦٧)، واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) في حين صدّقت مصر على اتفاقية إعادة البحارة إلى أوطانهم (مراجعة)، ١٩٨٧ (رقم ١٦٦) وصدقت غانا على اتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٧) عام ٢٠٠٥ وصدّقت نيجيريا على اتفاقية العمل في الموانئ، ١٩٧٣ (رقم ١٣٧)، واتفاقية تفتيش العمل (التجارة)، ١٩٩٦ (رقم ١٧٨) واتفاقية تعيين وتوظيف البحارة، ١٩٦٦ (رقم ١٧٩)، واتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة) ٢٠٠٣ (رقم ١٨٥) في عام ٢٠٠٤. وإضافةً إلى ذلك،، صدّقت جمهورية أفريقيا الوسطى في شهر يونيه/ حزيران ٢٠٠٦ وحده على ثماني اتفاقيات هي: اتفاقية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠)، واتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، واتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)، واتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠)، واتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)، واتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨).

وبالرغم من الوضع الإيجابي العام الذي تتسم به عملية التصديق على معايير العمل الدولية، فإنّ تطبيقها والامتثال على المستوى الوطني يشكلان تحديين رئيسيين. وتشمل الاتجاهات العالمية العامة، بما في ذلك أفريقيا، اضمحلال المفاوضة الجماعية وضعف الحركة النقابية وتقلص الاقتصاد المنظم، ممّا يؤدي إلى انتشار الاقتصاد غير المنظم وما ينشأ عنه من انتهاكات لحقوق الحماية الاجتماعية وتزايد حالات الضعف والهشاشة. وقد أحرزت بعض الدول القليل من التقدم فيما يتصل بالاتفاقيات الأساسية ولا يزال هناك العديد من الحالات المعلقة أمام لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات. وبالرغم من المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية على مدى العديد من السنوات، فشلت الدول الأعضاء الأخرى في القارة في جعل قوانينها متوافقة مع معايير العمل الدولية.

غير أنّ لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لاحظت باهتمام خاص الخطوات التي اتخذتها كل من بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزمبابوي والسودان وكوت ديفوار وليسوتو ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا لضمان الامتثال للاتفاقيات المصدق عليها. كما أعدّت اللجنة قائمة بالحالات الجديدة التي قامت الحكومات فيها بتعديل قوانينها وممارساتها عقب التعليقات التي أبدتها اللجنة حيال تلاؤم القوانين أو الممارسات الوطنية مع أحكام الاتفاقية

المصدق عليها. وقد بلغت نسبة التقدم لكل قارة ما يلي: ٤٣ في المائة لأوروبا و١٨ في المائة لآسيا و١٦ في المائة للأمريكتين و٢٣ في المائة لأفريقيا. وتشكل هذه النتائج برهاناً ملموساً على فعالية النظام الإشرافي.

وتوخياً للمضي قدماً في تسهيل عملية تنفيذ معايير العمل الدولية المصدق عليها، يجب اعتماد قوانين عمل وطنية متوافقة مع هذه المعايير. وقد تمّ في هذا السياق التوصل إلى نتائج مشجعة شملت نيجيريا التي أجريت فيها مراجعة شاملة لقوانين العمل في إطار المشروع المعنون "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والهيكل الثلاثي" بتمويل من إدارة العمل في الولايات المتحدة. كما تمّت صياغة خمسة مشاريع قوانين بشأن علاقات العمل الجماعية ومعايير العمل ومؤسسات العمل والسلامة والصحة المهنيتين وتعويض الموظفين ورفعتها الحكومة بشكل رسمي من خلال الوزارة الاتحادية للعمل والإنتاجية. وإلى جانب ذلك، قامت دول مثل أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسوازيلند وكينيا وناميبيا بإعادة إصلاح قوانين العمل فيها، أو هي في طور القيام بذلك لضمان الامتثال لمعايير العمل الدولية المصدق عليها.

ومن الأعمال البارزة التي يجري الاضطلاع بها في جميع البلدان الأفريقية زيادة وعي موظفي وزارتي العمل والعدل ومفتشي العمل وتدريبهم على معايير العمل الدولية، بهدف رفع مستوى الوزارات وتعزيز ما يشكل عادةً هيكلية أساسية ضعيفة. وفي الغالب، يكون مسؤول واحد عن وزارة العمل مكلفاً برفع التقارير بموجب المادة ٢٢ عن الاتفاقيات ذات النطاق الواسع والتي تتراوح ما بين ظروف عمل البحارة إلى العاملين في المجال الزراعي والتفتيش في أماكن العمل والحد الأدنى للأجور الخ. ويكون من الصعب على هذا المسؤول أن يقدم تقاريره إذ أنه ليس من الممكن أن يكون شخص واحد مطلعاً على جميع هذه المواضيع في آن واحد. وفي الواقع، تشكل التقارير بموجب المادة ٢٢ وسيلةً أساسية أولى لمساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الاتفاقيات المصدقة في القانون والممارسة والإشراف على هذا التطبيق في آن واحد.

وبناءً على ذلك، تم القيام بمحاولات في مختلف البلدان لإنشاء وحدة صغيرة غير رسمية مشتركة بين الوزارات للتعاون على رفع التقارير بشكل مشترك. ولهذا الهدف، تمّ تنظيم حلقات عمل تدريبية في العديد من الدول تقدم للمشاركين من مختلف الوزارات التقنية والسلطات الرسمية والشركاء الاجتماعيين معلومات عن منظمة العمل الدولية ومعاييرها. وقد أصبحت كينيا- عقب هذا النشاط الذي أجري فيها في عام ٢٠٠٥ - تفي وفاءً كاملاً بالتزامها برفع التقارير، في حين حسّنت كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر أداءهما. وفي زامبيا، تمّ تدريب موظفين من وزارة العمل في مركز تورينو في عام ٢٠٠٦.

ويلعب النظام القضائي دوراً حاسماً في إنفاذ القوانين، ولكنّه غالباً ما يكون على غير علم بالمسائل المرتبطة بمعايير العمل الدولية. ولذا فإنه من المشجع الإشارة إلى أنه تمّ تنظيم عدد من حلقات العمل التدريبية استناداً إلى البرنامج الذي صممه مركز تورينو بالتعاون الوثيق مع المكاتب دون الإقليمية لمنظمة العمل الدولية. وقد نُظمت عدة حلقات عملية في مدغشقر ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ مع المشاركة الفعالة *للمعهد الوطني للقضاة*. وبالتالي، أعدّت مواد تعليمية تدريبية في هذا المعهد تضمنت معايير العمل الدولية، ومن المتوقع أن يكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى. وتشهد السنغال حالياً خطوة مماثلة بعد تنظيم حلقات عمل وتوقيع اتفاق مع "*مركز التدريب القضائي*". كما نظمت حلقة عمل وطنية للقضاة في مالي في عام ٢٠٠٦ بمشاركة فعالة من "*معهد التدريب القضائي*".

وكانت هناك حاجة ماسة لتدريب الهيئة القضائية في كينيا في ضوء العدد المتزايد للنزاعات في مجال العمل. وقد أحال قاض في المحكمة الصناعية إلى معايير العمل الدولية في العديد من الدعاوى بعد مشاركته في حلقة عمل بشأن "تعزيز علاقات العمل في شرق أفريقيا" في عام ٢٠٠٤. وفي إثيوبيا، تمّ تنظيم عدة حلقات عملية لتدريب القضاة المشاركين في دعاوى العمل، سواء في العاصمة أم في الأقاليم. وفي حين أنّ المحكمة العليا استندت في العديد من أحكامها إلى معايير العمل الدولية، عقب حلقة العمل التي نظمت للهيئة القضائية في أديس أبابا عام ٢٠٠٥ بشأن معايير العمل الدولية، إلا أن بعض القضاة يظلون غير راغبين في الخروج عن القانون المحلي بحدوده الدقيقة. وفي بعض البلدان، مثل زامبيا، لا تزال المحكمة العليا ترفض حتى اليوم التصديق على قرارات محكمة العلاقات الصناعية التي تستند إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، في حال عدم استكمال التصديق باعتماد التشريع الموازي لهذه الاتفاقيات. كما تمّ الاضطلاع بأنشطة في تونس وجنوب أفريقيا والمغرب لتعزيز قدرة القضاة في مجال معايير العمل الدولية.

وبما أنّ تطبيق معايير العمل الدولية يتطلب اعتماد التدابير التشريعية المناسبة في المقام الأول، فإنّ دور الهيئة التشريعية ومشاركتها الفعالة يُعد أمراً حاسماً. وقد ساهم تدريب أعضاء البرلمان السنغالي على معايير العمل الدولية في تفهمهم تفهماً أفضل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولكافة الإجراءات المعيارية لمنظمة العمل الدولية وللدور الرئيسي الذي تقوم به السلطة التشريعية الوطنية في هذه العملية.

٤- استحداث المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين

٤-١ العمالة وأسواق العمل والمهارات والقابلية للاستخدام

٤-١-١ النهوض بالعمالة

تمّ ايلاء أولوية خاصة لمتابعة خطة العمل الصادرة عن قمة واغادوغو بشأن النهوض بالعمالة والحد من الفقر. وقد أدى التعاون الوثيق بين مكاتب منظمة العمل الدولية في أفريقيا والمقر الرئيسي للمنظمة إلى إعداد إطار عمل تنفيذي للربط بين الأنشطة التي تدعمها منظمة العمل الدولية في مجال العمالة وبين كل مجال من المجالات الأحد عشر التي تتضمنها خطة عمل القمة. ويبرز الإطار ٤-١ أحد الأمثلة على ذلك.

الإطار ٤-١- بوركينا فاسو: صياغة سياسة وطنية للعمالة

تمثل العمالة أولوية وطنية في بوركينا فاسو. وقد وضعتها الحكومة كعنصر محوري في برنامجها، كما يعتبر النهوض بالعمالة هدفاً جلياً في ورقة استراتيجية الحد من الفقر وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتمّت صياغة خطة عمل وطنية لمتابعة قمة واغادوغو.

وينتشر الفقر على نطاق واسع حيث كان ٤٦ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٣، في حين يعيش ٩٥ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية. ويتمتع سوق العمل بمشاركة عالية من قبل اليد العاملة ونسبة عالية من البطالة ونسبة منخفضة من الإنتاجية. وتشكل الزراعة القطاع المهيمن حيث توفر العمل لنسبة ٨٥ في المائة ممن هم في سن العمل. وتقل نسبة العمالة المنظمة عن ٥ في المائة والعمالة في المناطق الحضرية غير منظمة في غالبيتها. ويتسم رأس المال البشري بالمعدل المنخفض للتعليم والمعدل المرتفع للوفيات. وتبرز بوضوح أوجه اللامساواة بين الجنسين وعمل الأطفال.

لقد حقق البلد استقراراً اقتصادياً شاملاً في السنوات الأخيرة بالرغم من البيئة الخارجية المتقلبة. ومنذ عام ١٩٩٤، بلغ النمو الاقتصادي معدلاً وسطياً هو ٥,٦ في المائة، ولكن الحكومة قلقة لأنّ النمو الاقتصادي المستدام لم يؤدِ إلى الحد من الفقر بشكل كاف. وقد اعترفت الحكومة بالدور المحوري للعمالة باعتبارها الصلة الرئيسية التي تربط بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وبالتالي فهي تقوم بإعداد سياسات وبرامج لسوق العمل من شأنها أن تؤدي إلى وظائف أفضل أجراً ودخول أعلى.

وقد عملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزارة الشباب والعمالة والشركاء الاجتماعيين لإعادة النظر في السياسة الوطنية للعمالة لعام ٢٠٠١. وستوفر السياسة المراجعة رؤية وإطاراً لجميع التدخلات الوطنية في مجال العمالة.

وتقوم صياغة سياسة العمالة الجديدة على المشاركة، مع إجراء استشارات رسمية وغير رسمية مع الوزارات التقنية ورابطات أصحاب العمل ونقابات العمال. وقد تمّ إعداد النسخة النهائية للسياسة الوطنية للعمالة في عام ٢٠٠٦ مرفقة بخطة عمل بشأن تنفيذها.

وقد قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى بوركينا فاسو لتحسين اتساق تدخلات السياسة العامة للنهوض بالعمالة وتحقيق الاتساق مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة العمل الصادرة عن قمة واغادوغو والأهداف الإنمائية للألفية والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر وزراء المالية الأفارقة وبرنامج الرئيس. ويتم بذل الجهود حالياً لإدماج هذه الاستراتيجية في خطة العمل ذات الأولوية لورقة استراتيجية الحد من الفقر لضمان تمويل هذه الاستراتيجية. وقد شجعت منظمة العمل الدولية التعاون بين وزارة الشباب والعمالة ووزارة الاقتصاد والتنمية المكلفة بصياغة خطة العمل ذات الأولوية ووزارة المالية. وقد أبدت جميع هذه الأطراف رغبتها في العمل سوياً، وهي الآن على علم تام بالقضايا التي تشكل مواطن الخطر.

وفي الجزائر، نظمت في عام ٢٠٠٤ حلقة دراسية وطنية عن آفاق العمالة إلى جانب ندوة وطنية عن الآفاق بالنسبة لشمالي أفريقيا حتى عام ٢٠٢٠. وتمّ تعزيز قدرات الوكالة الوطنية للعمالة بمساعدة فرنسا. وأجريت دراسات وطنية في الجزائر والمغرب وتونس عن التدخلات في سوق العمل، وصدرت بذلك مطبوعة لمكتب العمل الدولي في عام ٢٠٠٦.

وفي مصر، انتهى استعراض شامل لسياسة العمالة مدته سنتان إلى عقد ندوة ثلاثية رفيعة المستوى في عام ٢٠٠٥ قدمت مجموعة من توصيات السياسة العامة بشأن تحديات العمالة. كما عقدت حلقة عمل دون إقليمية في عام ٢٠٠٦ بشأن النمو والعمالة والحد من الفقر ونشرت الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات حالة مختارة في جميع أنحاء شمال أفريقيا.

وأجري تقييم لاحتياجات الوضع في السودان كجزء من ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر لشمال السودان. وفي عام ٢٠٠٤، نشر كتاب عنوانه "موجز قطري: العمالة والفقر في السودان" وهو بمثابة تحليل للوضع القائم في السودان.

وفي أثيوبيا، تمّ تعزيز قدرات خدمات العمالة العامة بمساعدة منظمة العمل الدولية من خلال أتمتة تسجيل طلبات العمل والتوظيف. وأعدّت كتيبات عن التوجهات الوظيفية وبرمجيات عن خدمة العمالة العامة وأتيح استخدامها. وبالإضافة إلى الخطوات المتخذة لمساعدة هذا البلد في تنفيذ النتائج التي صدرت عن قمة واغادوغو، التزمت منظمة العمل الدولية بإنشاء قاعدة معارف بشأن قضايا العمالة من خلال البحوث ونشر المعلومات. وطلب المكتب إجراء دراسات حول سلسلة النمو والعمالة والفقر، إلى جانب النمو الذي تراعى فيه مصلحة الفقراء. وأجريت دراسة لتحديد العلاقات المتبادلة فيما بين النمو والعمالة والفقر والسياسة العامة الضرورية للحكومة لاعتماد سياسات ملائمة بهدف معالجة مشاكل العمالة. وقد نشرت النتائج التي توصلت إليها الأبحاث وحللت من خلال حلقات عملية ودراسية للتوعية. ونتيجة لهذه النشاطات المستمرة، تنعكس شواغل العمالة الآن في استراتيجية الحكومة الوطنية للحد من الفقر (خطة التنمية المستدامة والسريعة للقضاء على الفقر).

وفي غرب أفريقيا، عزز العديد من مشاريع التعاون التقني العمالة من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك مشروع "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" و"المشروع الداعم لمكافحة الفقر في المناطق القريبة من الصناعات الكيميائية في السنغال" و"مشروع التدريب لتعزيز قدرات التعاونيات والرابطات من خلال تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى المرأة/ مكافحة الفقر" و"برنامج عمالة الشباب كثيف العمالة" الذي يهدف إلى استحداث الوظائف للشباب في المناطق الريفية والحضرية في مالي، وذلك باستخدام منهجية كثيفة العمالة و"مشروع مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي" في غامبيا. وقد ساهم مشروع "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" في تعزيز قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة وفي تحسين إنتاجية المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر في أكثر من ثمانية بلدان في غرب أفريقيا. وقد لاقى المشروع الداعم لمكافحة الفقر الذي يقوم بعمله في المجتمعات المحلية في السنغال نجاحاً على نحو خاص حيث قدم الأموال إلى ٣٥٠ مشروعاً فردياً وجماعياً. وقد ساعد مشروع "التدريب لتعزيز قدرات التعاونيات والرابطات من خلال تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى المرأة/ مكافحة الفقر" في تعزيز قدرة التعاونيات النسائية في بلدة بيكين في السنغال حيث توصلت النساء إلى زيادة دخلهن بأربعة أضعاف. كما ساعد هذا المشروع على إنشاء تعاونيات لمائتي امرأة عاطلة عن العمل في باماكو، مالي. وبفضل مشروع "مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي"، تمّ تدريب أكثر من ١٠٠٠ شخص لكسب وتحسين مختلف المهارات في العديد من مجالات أنشطة توليد الدخل (النسيج والغزل وعقد الأقمشة وتلوينها وتطبيعها وصناعة الصابون والأشغال الجماعية)، مع مشاركة نسائية مذهلة بلغت نسبة ٩٩ في المائة.

وقد اعتمدت حكومة موزامبيق - بعد الدعم التقني الذي قدمته منظمة العمل الدولية والممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - استراتيجية جديدة للعمالة والتدريب المهني في عام ٢٠٠٦. وتعاونت وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية في استهلال هذه الاستراتيجية خلال اجتماع مع الشركاء الاجتماعيين ومجموعة رفيعة المستوى من شركاء التنمية ونظرائهم الحكوميين. ويشكل الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية للاستراتيجية الجديدة ركيزةً للبرنامج القطري للعمل اللائق في موزامبيق، ويعتبر أساساً لبرنامج جديد تموله هولندا وعنوانه "التخلص من الفقر". كما قدمت منظمة العمل الدولية كذلك توجيهاً تقنياً لكل من زمبابوي وليسوتو في إعداد الصيغة النهائية لسياسة العمالة.

وتعكف الحكومة الناميبية - بالاستناد إلى دعم منظمة العمل الدولية - على وضع اللمسات النهائية على قانون لإنشاء لجنة لاستحداث العمالة. وهذه الهيئة مكلفة بمسؤولية توفير تنسيق رفيع المستوى للتدخلات الوطنية الرامية لتوليد العمالة.

وقد أدمجت العمالة بشكل فعّال في برنامج ليسوتو للتنمية الوطنية. وتقر الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل لاستراتيجية الحد من الفقر إقراراً كاملاً بأن استحداث العمالة يشكل الآلية الرئيسية المستدامة لمعالجة الفقر، وبالتالي فهي تحدد استحداث العمالة على أنه أرفع أولويات البلد على المدى المتوسط. وبالتالي، تقوم حكومة ليسوتو بمناقشات نهائية حول مشروع سياسة العمالة المستند إلى التوجيه التقني لمنظمة العمل الدولية.

ويشكل الحد من الفقر واستحداث العمالة الهادفان إلى توزيع أكثر تساوياً للنمو الاقتصادي وإلى الارتقاء بالاقتصاد غير المنظم في جنوب أفريقيا جزءاً من مبادرة النمو المعجل والمشترك لجنوب أفريقيا. وقد أعطى ذلك منظمة العمل الدولية منفذاً لمساهمتها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث ترأس مجموعة الاقتصاد والاستثمار والعمالة، وتتولى التحضير للبرنامج القطري للعمل اللائق لجنوب أفريقيا.

وفي زامبيا، اعتمدت الحكومة عام ٢٠٠٥ السياسة الوطنية لسوق العمل والعمالة، بعد أن كانت منظمة العمل الدولية قد قدمت لها دعمها التقني سابقاً. وتعمل المنظمة حالياً مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي للمساعدة على تنفيذ هذه السياسة. واستناداً إلى الجهود المشتركة لمنظمة العمل الدولية والوزارة، أضيف فصل جديد بشأن العمالة والعمل إلى الخطة الخامسة للتنمية الوطنية (٢٠٠٦). كما تعزز منظمة العمل الدولية وثاقة صلة السياسة الوطنية لسوق العمل والعمالة بالواقع. ويشكل تنفيذ هذه السياسة ودعمها حجر الزاوية للبرنامج القطري للعمل اللائق في زامبيا.

واستفاد الرأس الأخضر من مساعدة منظمة العمل الدولية في صياغة خطة عمل بشأن العمالة الوطنية ،عام ٢٠٠٦، في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن قمة واغادوغو.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قام الرئيس بإصدار توجيه لوزير العمل والعمالة وتنمية الشباب لتحديد المجالات المحتملة لتسريع استحداث أكثر من مليون وظيفة. وقد خصصت الحكومة حوالي ٢١ مليون دولار أمريكي لأنشطة توليد العمالة. وفي أوغندا، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة لصياغة مشروع سياسة العمالة الوطنية.

وفي كينيا، ساعدت منظمة العمل الدولية الحكومة في إعداد نماذج تدريبية للشباب حول كيفية البدء في قطاع الأعمال وتحسينه من خلال إدارة مكاتب تعنى بقطاع الأعمال في مختلف أنحاء البلاد، إلى جانب إيجاد روابط ضمن الجهات الفاعلة وفيما بينها للنهوض بعمالة الشباب. وقد أدّت هذه الأنشطة إلى إطلاق جائزة أفضل صاحب مشروع شاب لذلك العام.

وقدمت المساعدة كذلك إلى كل من الكاميرون وغابون وتشاد وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى لإعداد خطط عمل وطنية لتعزيز العمالة ومكافحة الفقر. ونظمت الكاميرون وأنغولا ندوات وطنية بشأن العمالة في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي.

وأنشأت بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية لجاناً ثلاثية ولجاناً مشتركة بين القطاعات لمتابعة التزامات قمة واغادوغو وإعداد خطط عمل. وقد عرفت هذه الجهود نجاحاً كبيراً في البلدان التي كانت قد شاركت في عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر (الكاميرون والكونغو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

وفي شرق أفريقيا، ساعدت منظمة العمل الدولية جماعة شرق أفريقيا على إنشاء لجنة إقليمية للمتابعة تضم وزراء مسؤولين عن العمال والعمالة. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت هذه اللجنة إعلاناً يعطي الأولوية للتوفيق بين سياسات العمل والعمالة (انظر الإطار ٤-٢).

الإطار ٤-٢- متابعة القمة: جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وكينيا

تحضيراً لقمة واغادوغو، تم تنظيم مؤتمر وزاري دون إقليمي لشرق أفريقيا في آب/ أغسطس ٢٠٠٤. واعتمد المؤتمر ورقة موقف مشتركة وبياناً مشتركاً وفرا أساساً للمناقشة خلال انعقاد القمة. وفي آلية المتابعة، التزم رؤساء الدول والحكومات بتنفيذ نتائج القمة ومتابعتها بشكل فعال على المستوى الوطني والإقليمي والقاري للاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الإطار، عقد المؤتمر الوزاري دون الإقليمي لشرق أفريقيا بشأن متابعة القمة في أيار/ مايو ٢٠٠٥. وقد سبقت المؤتمر الوزاري مشاورات على المستوى الوطني مع شركاء اجتماعيين ومع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، إذ اعتبروا أن العمالة هدف صريح ومحوري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومع أخذ حاجة بلدان جماعة شرق أفريقيا إلى العمل مع بعضها بعضا من أجل تعزيز برنامج العمالة والتخفيف من حدة الفقر بعين الاعتبار، طالب الوزراء أمانة جماعة شرق أفريقيا كذلك بما يلي:

- تنسيق سياسات العمالة وقوانين العمل ومدونات الاستثمار في الإقليم؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الوزاري السنوي بشأن استحداث العمالة والحد من الفقر ضمن أحكام معاهدة جماعة شرق أفريقيا؛
- الدعوة إلى عقد قمة استثنائية لجماعة شرق أفريقيا بشأن استحداث العمالة والحد من الفقر في عام ٢٠٠٦؛
- تعزيز اللجنة الفرعية لجماعة شرق أفريقيا المعنية بالعمل والعمالة لمتابعة المسائل المتعلقة بالعمالة داخل الجماعة؛
- إعداد قاعدة بيانات معلومات عن سوق العمل للجماعة.

وقد التقى الوزراء المسؤولون عن العمل في شرق أفريقيا في آب/ أغسطس ٢٠٠٦، برعاية جماعة شرق أفريقيا، لإضفاء الصفة الرسمية على لجنة المتابعة التي ستجتمع سنوياً، بالإضافة إلى أمور أخرى منها "توفير الرابطة بين الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الإفريقي على المستوى الإقليمي، نحو تنفيذ إعلان القمة وخطة العمل وآلية المتابعة". وسوف "تركز" اللجنة كذلك "على المسائل المتعلقة بالعمل، بما في ذلك العمل اللائق واستحداث العمالة كاستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في شرق أفريقيا وإعطاء الأولوية لعمالة الشباب. وفي هذا الصدد، سوف يتم إنشاء لجنة إقليمية تقنية متعددة القطاعات بشأن عمالة الشباب لإعداد استراتيجيات بشأن عمالة الشباب".

وقد حقق عدد من بلدان المحيط الهندي دمج العمالة في استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفقر وإنشاء لجان وطنية تعنى بالعمالة. وصادقت مدغشقر على برنامجها الوطني لدعم العمالة في عام ٢٠٠٦. كما أدرجت دول شمال أفريقيا النهوض بالعمالة (لا سيما للشباب والنساء) والحد من الفقر كهدف استراتيجي في خططها الإنمائية. وقامت حكومة الجزائر، مباشرةً بعد انعقاد قمة واغادوغو، بإقامة مرصد وطني للعمالة والحد من الفقر.

٤-١-٢ *تطوير المهارات وقابلية الاستخدام*

انتشر برنامج للتلمذة المهنية في مصر يستخدم التدريب المنظم والتدريب في الوظيفة ويوفر للمتخرجين شهادة دبلوم معترف بها ومجموعة أدوات لتشجيعهم على العمل لحسابهم الخاص في ست مناطق. وسوف تصب دراسة استقصائية عن مصير خريجي التعليم والتدريب المهنيين في سوق العمل، أجريت في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، في مشروع خاص بالمعايير الوطنية للمهارات. وفي السودان، كان تطوير نظام وطني للتدريب المهني بمثابة انطلاقة في هذا البلد.

وفي النيجر، اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً حول تدريب التلمذة المهنية والتعليم لمدى الحياة في عام ٢٠٠٦ بدعم من منظمة العمل الدولية. كما قدمت منظمة العمل الدولية دعمها لتطبيق القانون الجديد من خلال تنظيم منتدى ثلاثي وتعزيز قدرة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتدريب المهارات.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، استفاد زهاء ١٠٠٠ امرأة عاملة من مبادرة تتعلق بتعزيز فرص عمل المرأة لخفض نسبة عمل الأطفال، وقد قسّمت هؤلاء العاملات إلى مجموعات اقتصادية وتمّ تزويدهن بمهارات التسويق وإدارة قطاع الأعمال. وستجرى دراسة استقصائية بشأن اليد العاملة في البلدان الثلاثة في شرق أفريقيا بدعم من منظمة العمل الدولية، وذلك سعياً لتحديد الفجوة القائمة في المهارات على مستوى جماعة شرق أفريقيا.

وفي الجنوب الأفريقي، تمّ تدريب أكثر من ٥٠٠٠ صاحب مشروع على برامج "كيف تبدأ مشروعك" و"كيف تحسّن مشروعك" و"كيف توّسع مشروعك" خلال الفترة المستعرضة. ويمارس برنامج "تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين" أعماله في زامبيا منذ عام ٢٠٠١، وقد وفرّ التدريب لتحسين إمكانيات الوصول إلى السوق لأكثر من ٢٥٠ مقاولة، كما أنه يعمل على بناء قدرات موردي خدمات تنمية قطاع الأعمال المحليين لتمكينهم من تلبية احتياجات المقاولات.

وفي إطار مشروع يضطلع به في زمبابوي، يتّم تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورابطات قطاع الأعمال من خلال التدريب وبناء القدرات في مجالات حساسة مثل القيادة والاتصالات وجماعات الضغط والتوعية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وكيفية العمل مع منظمات أصحاب العمل والعمال للمشاركة بشكل أكثر فعالية في الحوار الاجتماعي. ويتم إعداد قاعدة بيانات وطنية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة جنباً إلى جنب مع وزارة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد أجرت منظمة العمل الدولية، بدعم من مركز تورينو، دراسات تقييم وإعادة إعمار لمراكز تطوير الكفاءات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. وفي إطار مشاريع التعاون التقني القائمة بشكل رئيسي في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وساو تومي وبرنسيب، تمّ تقديم الدعم لإعادة إعمار مراكز التدريب المهني ووكالات العمالة الوطنية. كما أظهرت كل من رواندا وبوروندي اهتماماً خاصاً بتقنيات الاستثمار كثيفة العمالة. وتنظر رواندا في إنشاء مركز تدريب قائم على الاستثمار كثيف العمالة، في حين أنّ حكومة بوروندي أتاحت التدريب المهني في شق الطرقات باعتباره منهجاً بديلاً لاستحداث الوظائف في القطاع الريفي غير الزراعي خلال عام ٢٠٠٦. ويبين الإطار ٤-٣ حلقة عمل دعمتها منظمة العمل الدولية بشأن إنشاء شبكة أفريقية.

وفي جنوب أفريقيا، دعم مشروع بتمويل سويسري مبادرات في قطاعات الألبسة والأنسجة والسياحة الموجهة نحو تحسين الأداء وإحراز التقدم في العمل اللائق. ومن أهم خصائص هذه المبادرات التي تعمل على مستوى المنشأة أنّها تمثل ثمرة للاتفاقات القائمة على الحوار بين أصحاب العمل ونقابات العمال.

الإطار ٤-٣- الشبكة الأفريقية لتمويل التدريب المهني

قدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني لحلقة عمل هدفها إنشاء شبكة أفريقية لتمويل التدريب المهني (كوتونو، ٢٠٠٦). وشملت المواضيع الرئيسية التي تناولها الاجتماع ما يلي: الاستثمار في التدريب وفي الموارد البشرية لغايات القابلية للاستخدام؛ تحقيق التزامات قمة واغادوغو وآليات تعبئة الموارد لشركاء التنمية. أمّا الأعضاء المؤسسون لهذه الشبكة فهم: بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا ومالي والنيجر والسنغال وتشاد وتوغو.

وتهدف هذه الشبكة إلى تحسين تقاسم المعارف والممارسات الجيدة والنهوض بالعمالة وتحديد سياسات وبرامج التدريب والإدماج على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وتصميمها وتنفيذها. كما تولي الشبكة أهمية خاصة لقضية قابلية الاستخدام لدى الشباب وفرص عملهم.

وقدم مشروع - تموله أيرلندا ويتمثل هدفه في تعزيز قابلية الاستخدام لدى المعوقين وفرص عملهم - المساعدة إلى ثمانية بلدان في شرق أفريقيا وجنوبها في مجال وضع وتنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالعمالة والتدريب. أمّا في جمهورية تنزانيا المتحدة، فقد ساعد هذا البرنامج في وضع قوانين تخص المعوقين وتتضمن أحكاماً مضادة للتمييز بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)، في حين تمّ تعزيز قدرات ممثلي الأشخاص المعوقين في كينيا مما مكّنهم من المشاركة في مجريات السياسة العامة التي تؤثر عليهم. وفي أوغندا، قُدمت المساعدة لاتحاد أصحاب العمل الأوغنديين لإعداد سياسة عامة من شأنها أن تساعد أصحاب العمل على إدماج الأشخاص المعوقين في أماكن العمل. وتمّ تنظيم حلقات عمل بشأن فعالية القوانين والسياسات العامة والبرامج التي تعزز فرص العمالة والتدريب للمعوقين في ملاوي وجنوب أفريقيا وزامبيا. وقد تبع ذلك تنظيم مشورة تقنية إقليمية في أثيوبيا عام ٢٠٠٥. ودرست هذه المشورة تدريب وعمالة المعوقين من منظور حقوق الإنسان، استناداً إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية وصكوك دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، إلى جانب القوانين النموذجية على المستوى الوطني.

٤-١-٣ عمالة الشباب

أجرت منظمة العمل الدولية، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، دراسة استقصائية بشأن بطالة الشباب في منطقة مابوتو، بدعم من السفارة الفرنسية في موزامبيق. وقد تمت محاكاة هذه الدراسة في المناطق الريفية ومن شأن الاستنتاجات التي تتأتى عنها أن تحدد كيفية تنفيذ برنامج "التخلص من الفقر" في موزامبيق.

وتمّ تنظيم عدة حلقات دراسية في تونس حول عمالة الشباب وشبكة عمالة الشباب، شاركت فيها هيئات مكونة ثلاثية من بلدان شمال أفريقيا. كما نشرت دراسة خاصة في المغرب حول البطالة وقابلية الاستخدام لدى الشباب عام ٢٠٠٥. ويوجز الإطار ٤-٤ أنشطة شبكة عمالة الشباب في مصر.

الإطار ٤-٤- شبكة عمالة الشباب في مصر

يشكل الشباب في مصر ثلثي العاطلين عن العمل، مما يعتبر تحدياً يحظى بأهمية كبرى على جدول أعمال سياسة الحكومة. وقد قامت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ بخطوة أولى في توفير المساعدة لإعداد وتنفيذ خطة عمل دولية بشأن عمالة الشباب، كما جاء في التزام هذا البلد باعتباره البلد الرائد في شبكة عمالة الشباب. وتستند استراتيجية خطة العمل الوطنية إلى العمليات التشاركية إلى حدٍ كبير والتي تقوم على:

- لجنة توجيه بقيادة وزارة القوى العاملة والهجرة التي تشمل مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة الوطنية الرئيسية والشركاء الدوليين، بما في ذلك وزارات المالية والاستثمار والتخطيط والصناعة والتعليم والتعليم العالي والتعاون الدولي وممثلين عن الشباب لتوجيه التحضيرات لبرنامج العمل الوطني وتنفيذه؛
- لجنة تقنية مع ممثلين عن مختلف الوزارات والشركاء الاجتماعيين، باعتبارها آلية مشتركة بين المؤسسات مسؤولة عن العمل التقني في صياغة برنامج العمل الوطني وتنفيذه؛
- إقامة بؤرات اتصال في مكاتب العمالة ومراكز الشباب في جميع أرجاء القطر لتأكيد الحضور على المستوى المحلي والصلات بالهيكلية المركزية؛
- أمانة مصغّرة لتنسيق العمل.

لقد سهلت أمانة شبكة عمالة الشباب عمليات التشاور مع المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات الشباب، كما قامت بتيسير التعاون الوثيق بين شركاء التنمية.

وتمشياً مع المنهجية الوارد ذكرها في المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن إعداد برامج العمل الوطنية، أجرت اللجنة التقنية أولاً تحليلاً لوضع سوق عمل الشباب وسياساته وبرامجه، استناداً إلى خمسة أفرقة عمل موضوعية لتعميق العمل في مجالات محددة من السياسة العامة. وقد أشار هذا التحليل إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها عمالة الشباب، بالإضافة إلى السياسات ذات الأولوية لمعالجتها، كما تمّ استخدامه أساساً لوثيقة برنامج العمل الوطني.

وفي مالي وموريتانيا، أنشئت وكالات عمالة للشباب، في حين استهل مشروع لتوليد فرص عمل للشباب في كوت ديفوار. وفي بوركينا فاسو، تمّ تصميم مشروع لاستحداث الوظائف والدخول اللائقة للشابات من خلال التعليم الأساسي وروح تنظيم المشاريع التعاونية.

وتشكل عمالة الشباب أولوية للبرنامج القطري للعمل اللائق في جميع البلدان في أفريقيا الجنوبية وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥، قامت أوغندا، باعتبارها بلداً رائداً في شبكة عمالة الشباب، بصياغة خطة العمل الوطنية بشأن عمالة الشباب. وتمّ إنشاء فريق عمل وطني معني بعمالة الشباب، مكوّن من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون والشركاء متعددو الأطراف مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي. كما تمّ تحديد عدد من الأولويات، بما فيها الحصول على التمويل ووضع إطار عالمي للمؤهلات المهنية وتنمية روح تنظيم المشاريع وتوفير العمالة لمجموعات الشباب الضعيفة وإقامة مراكز مجهزة الكترونياً تكون بمثابة وسائل لتوفير معلومات حول سوق العمل وخدمات تدريبية.

وتعتبر رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من البلدان الرائدة في شبكة عمالة الشباب. فقد قدمت حكومة رواندا خطة خمسية بشأن عمالة الشباب عقب دراسات تم إجراؤها بإدارة منظمة العمل الدولية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم منظمة العمل الدولية بريادة الأعمال الخاصة بخطة عمل وطنية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

كما طبقت تقنيات الاستثمار كثيف العمالة لاستحداث العمل اللائق للشباب، كما هو الحال مثلاً في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون. وقد تم في الكاميرون وتشاد تعزيز مؤسسات تمويل لامركزية، لا سيما في المناطق الريفية، في حين عززت مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في كل من بوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكاميرون وغابون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما عززت إدماج الشباب الذين يتجاوز عمرهم ١٥ عاماً والذين كانوا ضحايا لأسوأ أشكال عمل الأطفال في سوق العمل، بمن فيهم المحاربون السابقون.

وفي الجنوب الأفريقي، اعتمد مؤتمر دون إقليمي عام ٢٠٠٥ خطة عمل مشتركة بشأن عمالة الشباب. وقد تلا ذلك وضع خطط عمل وطنية تلقى حالياً دعماً من منظمة العمل الدولية.

وأدخلت وزارة التعليم في بوتسوانا منهجية منظمة العمل الدولية "كن على دراية بمشروعك" في كليات التدريب للمعلمين، وبدأت العمل مع وحدات حكومية أخرى بمراجعة مناهج التعليم الأساسي لإدراج التدريب على روح تنظيم المشاريع. ويتّم مراجعة مشروع "السياسة الوطنية للشباب" في بوتسوانا لتعزيز القسم المتعلق منه بعمالة الشباب، على أساس الدعم التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية.

وفي عام ٢٠٠٦، انضمت منظمة العمل الدولية في ليسوتو إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتنفيذ برنامج عمالة للشباب.

وفي نيجيريا، بدأت الجهود تبذل لإدخال منهجية "كن على دراية بمشروعك" والتعليم بشأن روح تنظيم المشاريع في جميع الجامعات النيجيرية (العامة منها والخاصة) في حين تم الشروع في برنامج توعية موجه لخمسين جامعة بالتآزر مع لجنة الجامعات النيجيرية في عام ٢٠٠٦.

وفي ليبيريا، أجريت دراسة عن عمالة الشباب في الريف لتوفير المعلومات وتحليل الأوضاع وعن وضع فرص العمالة في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية ولدى شباب الريف وعبر الحدود، ولصياغة ودعم إنشاء خطة عمل وطنية بشأن عمالة الشباب.

٤-١-٤ معلومات سوق العمل

أطلقت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦، مبادرة لإنشاء شبكة أفريقية لمكتبة معلومات سوق العمل، بما يتماشى مع القرارات التي صدرت عن قمة واغادوغو. وتركّز هذه المبادرة على مجموعة أساسية من مؤشرات سوق العمل ذات الصلة وما يصحبها من معلومات منهجية لتحسين توفر المؤشرات الوطنية في الوقت المناسب. وبدأت الأنشطة بتجميع المعلومات حول سوق العمل وتنظيمها، بهدف ملء قاعدة بيانات المكتبة الإقليمية بمعلومات عن سوق العمل وإعداد "تقرير عن التوجهات الإقليمية الأفريقية".

وفي الجنوب الأفريقي، تمّ الاضطلاع بنشاط هام لبناء القدرات في عام ٢٠٠٦، وكان هذا النشاط على شكل حلقة عمل عن معلومات سوق العمل. وكانت الأهداف الرئيسية هي إنشاء منتدى لتبادل الآراء حول معلومات سوق

العمل ونطاقه وخصائصه في الجنوب الأفريقي، ووضع معلومات سوق العمل في الإطار الأوسع لسياسة العمالة وتعزيز القدرات على المستوى القطري وعلى مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإعداد معلومات عن سوق العمل وتجميعها وتحليلها. وعلى مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أدمج مشروع حساب التنمية التابع لوحدة الإحصاءات في الأمم المتحدة إحصاءات العمل باعتبارها مجالاً رئيسياً ينبغي التركيز عليه.

وقد قدمت منظمة العمل الدولية الدعم للعديد من البلدان في جميع أجزاء القارة في وضع الإحصاءات وتحليل المعلومات المتعلقة بسوق العمل، بما في ذلك إعداد برنامج في مصر عام ٢٠٠٦ لإنشاء وحدة تقنية في وزارة القوى العاملة والهجرة. وتمّ تقديم الدعم التقني في الجزائر "للمؤشرات الأساسية لتدريب سوق العمل" للوكالة الوطنية للعمالة بالتعاون مع مركز تورينو.

كما دعمت منظمة العمل الدولية عملية تجميع المعلومات عن سوق العمل وتحليلها نشرها في وسط أفريقيا. ومن النتائج الملموسة للجهود التي تمّ بذلها في هذا المضمار أنّ إحصاءات العمل أصبحت من الآن وصاعداً مدرجة في جدول أعمال وزراء العمل في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وفي لجنة الإحصاءات التابعة لها.

وقد دعت المفوضية الأوروبية منظمة العمل الدولية - عقب الدعم الذي قدمته المنظمة إلى بوتسوانا لتحسين قدرتها على توليد معلومات سوق العمل المتصلة بالسياسة وتحليلها ونشرها - إلى توفير مدخلات تقنية في المرصد المقترح لسوق العمل.

كما ساعدت منظمة العمل الدولية كلاً من الجزائر وسيشل ومدغشقر والنيجر لتنفيذ أنظمة معلومات سوق العمل بهدف إنشاء قواعد بيانات وطنية. وقدّم الدعم إلى تونس لتحسين الدراسة الاستقصائية بشأن العمالة.

٤-١-٥ نهج متكامل للاقتصاد غير المنظم

حققت "مبادرة تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين" في إثيوبيا، إنجازات هامة في مجالات بناء المعارف والتوعية وتوفير الخدمات التقنية، مما جعل أكثر من ١٠٠٠ امرأة مقاولة تدخل السوق وأكثر من ٣٠٠ معوق يحصل على خدمات ائتمانية. وفي زمبابوي، دعمت منظمة العمل الدولية الاتحاد العام لنقابات العمال من خلال صياغة استراتيجية لدعم العمال في الاقتصاد غير المنظم.

وفي شرق أفريقيا، قام مشروع تعاوني بتمويل هولندي بمساعدة المنشآت البالغة الصغر في الحصول على قروض دوّارة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أتاح برنامج باسم "استحداث فرص العمل في تقديم خدمات البلدية" أكثر من ٤٠٠٠ وظيفة للفقراء من النساء والرجال والشباب. وقد حظي مشروع تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بشأن إدارة النفايات الصلبة في العديد من مجتمعات شرق أفريقيا (٢٠٠١-٢٠٠٦) باهتمام "مبادرة بحيرة فكتوريا" الذي تدعمه الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

وفي وسط أفريقيا، ركّزت استراتيجية منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٥ على بناء القدرات من خلال تنظيم المشاريع التعاونية للوفورات المتبادلة والمؤسسات الائتمانية. كما تمّ الاضطلاع بالكثير من الأعمال لتعزيز قدرات النساء. وفي بوروندي وساوتومي وبرنسيب، استكملت دراستان بشأن قيادة المرأة وحقوقها في القطاع غير المنظم.

وفي مدغشقر، تمّ تقديم المساعدة إلى وزارة الزراعة لمشروع لتقديم المساعدة العاجلة إلى المجتمعات المحلية الريفية في الجنوب التي تعاني من الجفاف والمجاعة المزمنين.

٤-٢ استحداث فرص العمل

٤-٢-١ تنمية روح تنظيم المشاريع

نظراً إلى أن أغلبية السكان العاملين في أفريقيا مستخدمون في المجالات الريفية، فإنّ هناك حاجة ملحة لزيادة إنتاجية واستيعاب اليد العاملة المنتجة في هذا القطاع من أجل تخفيف حدة الفقر. ويشمل جزء كبير من دعم منظمة العمل الدولية للقطاع الريفي تعزيز العمل للحساب الخاص وروح تنظيم المشاريع لدى المجموعات من خلال التعاونيات، من جهة، والبرامج كثيفة العمالة لاستثمار الهياكل الأساسية من جهة أخرى.

وينظر بشكل متزايد إلى تحديد القطاعات الرئيسية التي تتمتع بطاقات استخدام مرتفعة وتقديم الدعم لتطويرها، مع ضمان كفاءتها وقدرتها التنافسية، على أنّه عنصر أساسي في استراتيجية العمالة، لا في أفريقيا وحدها، وإنما في

معظم البلدان النامية. ويتركّز دعم منظمة العمل الدولية لذلك على تنمية المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، بما فيها تنظيم المشاريع لدى النساء. وقد أظهرت منهجية منظمة العمل الدولية "كيف تبدأ وتحسّن مشروعك" - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - مرة أخرى أنها ذات فعالية عالية، إذ استخدمت بشكل واسع في جميع أنحاء القارة ووصلت إلى ٣٤ بلداً. كما شملت أنظمة الدعم التي تمّ الاضطلاع بها على المستوى الوطني كلاً من بوركينا فاسو (تأمينات صغيرة للمقاولين الصغار) وبوروندي (التمويل بالغ الصغر) وساوتومي وبرنسيب والصومال (الشراكة العامة - الخاصة لتولي المنشآت لإدارة النفايات) وأوغندا (خدمات معلومات المنشآت) وزامبيا (خدمات الأعمال وصناعة البناء الصغيرة القائمة على اليد العاملة). وتغطي الأنشطة الرئيسية الأخرى برامج استثمار كثيفة العمالة للهياكل الأساسية، تقدم تقييمات للاستثمارات القطاعية، وبناء طاقات القطاع الخاص (أثيوبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواند وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان والصومال والكاميرون والكونغو وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا). وفي عام ٢٠٠٥ ، تمّ تنظيم حلقات عمل ثلاثية دون إقليمية في الجنوب الأفريقي (زامبيا وزمبابوي وسوازيلاند وملاوي وناميبيا) بالاشتراك مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو لزيادة الوعي بشأن التنظيم في المناطق الريفية.

وفي أوغندا، ألهم مشروع لمنظمة العمل الدولية - تستخدم فيه وسائط الإعلام لتقديم الخدمات لتطوير الأعمال - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فكرة مشاركة منظمة العمل الدولية في محاكاة هذه المنهجية في إطار برنامج لتعزيز المنشآت الريفية.

وقُدّم اقتراح في ليسوتو لإدارة برنامج "عمل أفضل" بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف العمل والإنتاجية في سلاسل التوريد العالمية من خلال تعزيز الامتثال لقوانين العمل الوطنية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل باعتبارها أساساً للإنتاج المسؤول اجتماعياً عن التصدير، ومن خلال تعزيز أداء المنشآت. وقد تمّ تكييف البرنامج مع الظروف المحلية وهو يقوم على دعم ثلاثي متين.

وقد قدمت أيرلندا دعماً مالياً مكّن منظمة العمل الدولية من العمل بشكل وثيق مع المصرف الأفريقي للتنمية لتقييم العوائق التي تواجهها المقاولات اللواتي يهدفن إلى تحقيق النمو في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وكينيا. وأُصدرت سلسلة من المنشورات المشتركة. واستناداً إلى التقييم الذي أُجري في كينيا، يعمل المصرف الأفريقي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية معاً بشأن مشروع جديد للمقاولات اللواتي يهدفن إلى تحقيق النمو، وقد بدأ هذا المشروع في أواسط عام ٢٠٠٦.

وتعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ منظمة التجارة العالمية وبرنامجه "ACCESS!" لصاحبات الأعمال الأفريقيات في برنامج التجارة العالمية، والذي يهدف إلى تحسين إمكانيات وصول المقاولات إلى سوق التصدير. وفي الكاميرون، قدمت المساعدة إلى زهاء ٢٠٠ امرأة في سياق برنامج للتصدير واسع النطاق في إطار البرنامج "ACCESS!". ومن المرجو توسيع هذا المشروع ليشمل غابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا.

ومنذ عام ٢٠٠٥، قام المشروع الخاص "بتنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين" الممّول من أيرلندا، والقائم في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا، بإشراك منظمة العمل الدولية في تنفيذ استراتيجيات تدعم المقاولات المعوقات وغير المعوقات، وذلك لإعداد قاعدة معارف وتعزيز الوعي وبناء قدرات الرابطات التمثيلية المحلية وتعزيز إمكانيات الوصول إلى السوق وتطوير خدمات الدعم والشراكات الاستراتيجية. وقد أنشئت في كل من البلدان الخمسة لجان استشارية للبرامج تلعب فيها منظمات أصحاب العمل والعمال دوراً بارزاً. وفي أوغندا، ينفذ برنامج "تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين" بالشراكة مع اتحاد أصحاب العمل في أوغندا، وفي كينيا مع اتحاد أصحاب العمل الكينيين.

وقد استهلت رابطة صاحبات الأعمال المتحدة في جنوب أفريقيا، وهي جمعية تابعة لوحدة قطاع الأعمال في جنوب أفريقيا، برنامجها لتنمية روح تنظيم المشاريع لدى النساء في عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية. ويوّفر هذا البرنامج تدريباً طويل الأجل ودعماً في مجال الإرشاد وتنمية الأعمال يقدمه للمستويات المختلفة من صاحبات المشاريع .

واعتمدت بلدان وسط أفريقيا منهاجاً لتعزيز تنظيم المشاريع التعاونية بهدف استحداث فرص عمل لائقة في برازافيل في عام ٢٠٠٥، توخياً للنهوض بالعمالة في القطاع الخاص. ومنذ ذلك الحين، قدمت الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي برامج لاستحداث الوظائف الريفية من خلال تنظيم المشاريع التعاونية التي تمولها بشكل رئيسي الصناديق والجهات المانحة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتمّ تنفيذ برامج تمويل صغيرة في بوروندي وتشاد وساوتومي وبرنسيب والكاميرون بهدف بناء القدرات من أجل التمويل الذاتي في القطاع الخاص عن طريق استخدام التمويل المحلي. وتمّ التركيز على تمويل روح تنظيم المشاريع لدى المرأة في الكاميرون وبوروندي وساوتومي وبرنسيب.

وفي منطقة المحيط الهندي، أدخلت موريشيوس ومدغشقر وجزر القمر مشاريع لتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وروح تنظيم المشاريع لدى المرأة. واعتمدت هذه المنهجية كذلك في غابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساوتومي وبرنسيب ورواندا.

ويسهم المكوّن الأوغندي لوسائط إعلام المنشأة الصغيرة في مشروع أفريقيا في بناء بيئات حافزة ومنصفة لتنظيم المشاريع واستمرارية المنشآت الصغيرة ونموها من خلال بناء القدرات. ويستند المشروع في المهام الموكلة إليه إلى خطة العمل المنقحة بشأن اجتثاث الفقر في أوغندا. وفي شمال أوغندا، يسعى المشروع إلى الإسهام في الجهود التي تبذل لبناء السلام، وذلك باستخدام القطاع الخاص ووسائط الإعلام كعاملين حافزين على تسوية النزاعات.

وهناك طريقة للوصول إلى أن تؤدي تنمية المنشأة إلى استحداث وظائف لائقة، وهي تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. ففي أفريقيا، تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة للترويج لنهج متكامل يتضمن احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وفي هذا السياق، شاركت منظمة العمل الدولية في اجتماع المنتدى التعليمي الدولي التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في أكرا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد ناقش هذا المنتدى المعضلات الحقيقية التي تواجهها الشركات فيما يتعلق باحترام حقوق العمال في مكان العمل وكيفية التعامل مع هذه الحقوق. وهناك نشاط مهم آخر ممول من إيطاليا وهو مشروع "التنمية المستدامة من خلال الاتفاق العالمي" الذي يعمل في المغرب وتونس ويشدد بشكل خاص على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ترويج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد قام شركاء المشروع بزيارة لمنطقة توسكاني (إيطاليا) في عام ٢٠٠٦، وكانت هذه الزيارة مهمة بالنسبة لهم إذ تفهموا بشكل أفضل ما يمكن القيام به. وقد أدّت الزيارة إلى تعاون ملموس بين شركاء المشروع في إيطاليا والدولتين الأفريقيتين.

٤-٢-٢ الاستثمار كثيف العمالة

وفي جنوب أفريقيا، بدأت منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم لتنفيذ البرنامج الوطني المعروف باسم "برنامج الأشغال العامة الموسّع" . ويهدف هذا البرنامج إلى استحداث وظائف وفرص عمل للمحرومين من خلال التأثير على الاستثمارات المخصصة لتنفيذ الهياكل الضرورية والخدمات الأساسية. وسوف يستحدث هذا البرنامج زهاء مليون فرصة عمل خلال فترة البرنامج بسنواته الخمس (٢٠٠٤-٢٠٠٩). ويوّفر هذا البرنامج للعمال - فضلاً عن استحداث الوظائف - تدريباً تقنياً وتدريباً مستديماً على المهارات من أجل تحسين قابليتهم للاستخدام في الفترة العاقبة للمشروع. ومنذ آذار/ مارس ٢٠٠٦، استحدث برنامج الأشغال العامة الموّسع ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ وظيفة. وبلغت قيمة الاستثمار الوطني للحكومة في هذا المشروع نحو ملياري دولار أمريكي.

وفي إطار الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية إلى مقاطعة ليمبوبو في جنوب أفريقيا، تمّ تدريب ٢٢ مقاولاً، وهم يشاركون حالياً في صياغة وتحسين الطرق الريفية. كما أنشيء مركز تدريب للبناء كثيف العمالة واستثمرت حكومة المقاطعة ٢,٥ مليون دولار أمريكي في الاستثمارات الكثيفة العمالة، إلى جانب مبلغ ٦٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تقدمة إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبناء قدرات المقاطعة وتوسيع قاعدة المعارف.

وقد بذلت منظمة العمل الدولية جهوداً ملموسة في إثيوبيا للترويج لنهج قائمة على اليد العاملة لتنمية الهياكل الأساسية. ومن خلال برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ الذي موّلته المؤسسة الإنمائية الدولية، تمت صيانة نحو ٣٩٦ كم من الطرقات الريفية من خلال هذه النهج القائمة على اليد العاملة والتي استخدمت مقاولين محليين من القطاع الخاص. وعزّز المشروع قدرات المؤسسات الحكومية على إدارة العقود القائمة على اليد العاملة والإشراف عليها، في حين تمّ تدريب المقاولين المحليين الصغار لكي يقوموا بأشغال الطرقات من خلال اللجوء إلى النهج القائمة على اليد العاملة. وقد سجّل المشروع أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ يوم عمل/ شخص خلال صيانة وإعادة إصلاح الطرقات الريفية في منطقة واحدة. وتبذل حالياً الجهود لصياغة سياسة بشأن استخدام نهج قائم على اليد العاملة لتنمية الهيكل الأساسي.

وفي موزامبيق، تحوّلت أكثر من ٥٠ مجموعة شبه حكومية سابقة إلى وحدات خاصة، في حين يعمل أكثر من ٢٠ مقاولاً من القطاع الخاص حالياً في "البرنامج الوطني للطرق الفرعية".

وفي ليسوتو، أدرجت النهج كثيفة العمالة بشكل صريح في ورقات استراتيجية الحد من الفقر باعتبارها عنصراً رئيسياً للاستراتيجية التي يتبعها هذا القطر للحد من الفقر. وفي زامبيا، قدمّت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى وزارة الأشغال والتموين لإدخال النهج القائمة على اليد العاملة لتنفيذ الهياكل الأساسية وصيانتها. وبدأ المقاولون المحليون الناشئون بالعمل مع الحكومة باعتبارهم مقاولين فرعيين. وقد ساعدت منظمة العمل الدولية في إنشاء مركز تدريب وطني بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي كجزء من بناء القدرات المحلية.

وفي كينيا، قامت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية الآخرين، بمساعدة الحكومة في تطوير أدوات أساسية من شأنها أن تيسّر استحداث فرص العمل ومشاركة المقاولين المحليين الناشئين. وقد أقرت الحكومة هذه الأدوات باعتبارها عنصراً أساسياً ينبغي استخدامه في هذا القطاع.

وفي دول غرب أفريقيا ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية، تمّ تنفيذ مشاريع الاستثمار كثيفة العمالة في تنمية الهياكل الأساسية بشكل ناجح في الرأس الأخضر والسنغال ومالي والكاميرون وبوروندي ورواندا.

وفي مدغشقر، يعتبر الاستثمار كثيف العمالة من الركائز الأساسية للبرنامج القطري للعمل اللائق فيما يخص الهياكل الأساسية العامة. ويشير الجدول ٤-١ إلى الإنجازات التي تمّ تحقيقها بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

الجدول ٤-١: مدغشقر: الإنجازات التراكمية للبرنامج كثيف العمالة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦

العناصر المكونة المشتركة للعمل اللائق: مشاركة المرأة (مؤشرات محددة مسبقاً) - الحقوق في العمل وقانون العمل (العقود) - الحماية الاجتماعية (السلامة والصحة، التأمين ضد الحوادث، توزيع العوازل الذكرية/ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) - الحوار الاجتماعي (مشاركة المجتمع المحلي) - الإدارة الرشيدة (التدريب على العقود/ العروض العامة)

النتائج **مكونات محددة**	**تعبئة الموارد**	**استحداث الوظائف**		**التدريب/ الموظفون المدنيون/ المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة الرابطات المحلية المجالس الريفية المتدربون الأفارقة**	**الهياكل الأساسية**
	الميزانية بالدولار الأمريكي				
	النرويج	**الحكومة**	**أيام**	**الأجور بالدولار الأمريكي**	**المستفيدون**	
بناء المدارس أربعة مشاريع (٢٠٠١ إلى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)	10 000 000	1 200 000	358 839	726 298	403	456 قاعة صف
الطرقات الريفية مشروعان (٢٠٠١ إلى نهاية كانون تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)	8 800 000		478 291	430 889	2 454	611 km
المجالس الريفية ٣ مشاريع (٢٠٠٢ إلى نهاية أيار/ مايو ٢٠٠٩)	4 949 000		873 489	739 245	864	٩٢ كم من القنوات للري الزراعي ٤٥ كم من الطرقات ٥ مراحيض عمومية ٩ آبار ٧ خلاف ذلك
المجموع	**24 944 000**		**1 710 619**	**1 896 432**	**3 721**	

المصدر: استعراض منظمة العمل الدولية/ النرويج، ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦.

٤-٢-٣ *التنمية الاقتصادية المحلية*

استناداً إلى الخبرة المستقاة من المشاريع السابقة لمنظمة العمل الدولية، اعتمدت حكومة موزامبيق التنمية الاقتصادية المحلية باعتبارها منهجاً جديداً للتنمية في عام ٢٠٠٥. وقد استرعت الخبرات التي اكتسبتها موزامبيق اهتمام حكومة زامبيا التي تخطط لصياغة سياسة جديدة حول التنمية الاقتصادية المحلية في عام ٢٠٠٧.

وأدخل مشروع قامت بتمويله إيطاليا منهجية التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر والمغرب وتونس. ويستخدم هذا المشروع منهجية " كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه "لإدخال حزمة شاملة من خدمات تنمية الأعمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد درب المشروع - بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ - نحو ١٣٣ مدرباً و ٨٥٧ مقاولاً وأكثر من ١٠٣٥ مزوداً لخدمات الدعم، كما أنشأ أربعة مراكز دعم للمنشآت الصغيرة إلى جانب تطوير ثقافة واسعة في مجال تنظيم المشاريع في المناطق الست المستهدفة كما تحوّلت بعض المنهجيات التي اعتمدها إلى سياسات وطنية.

وفي عام ٢٠٠٦، شهدت مصر بداية مشروع تقني متعدد الوكالات لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وللتنمية الاقتصادية المحلية في الجزء الأعلى من مصر، بمساعدة منظمة العمل الدولية باعتبارها الشريك الرئيسي المعني بالجزء المتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية. وقد تؤدي هذه المنهجية إلى الخطة الوطنية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

التي يتم إعدادها حالياً. وفي إريتريا، سيحتوي مشروع كبير للبنك الدولي - أعّد في أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن التنمية الريفية المتكاملة - على العناصر المكونة لمنظمة العمل الدولية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وعلى إعادة الإعمار القائمة على اليد العاملة وتوليد الدخل، بما في ذلك توفير التدريب والدعم الواسع للمنشآت المتوسطة والصغيرة. وفي الكاميرون، اعتمد نحو ١٢ مجتمعاً محلياً أيضاً منهجية التنمية الاقتصادية المحلية.

٤-٢-٤ *النهوض بالعمالة في مرحلة ما بعد النزاعات*

عملت منظمة العمل الدولية، باعتبارها جزءاً من الشراكة التي تربطها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع المفوضية في كل من أنغولا وموزامبيق لدعم التمكين الاقتصادي وتنمية روح تنظيم المشاريع لدى اللاجئات. وستحذو المفوضية حذو هذه الدروس المستقاة من هذه التجربة الرائدة مع النساء والمجموعات المستضعفة في الكثير من البلدان.

وفي عام ٢٠٠٦، وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من مشاريع التعاون التقني في السودان شملت إحصاءات العمل وإدارته ومراكز خدمات العمالة والتدريب المهني والتنمية الاقتصادية المحلية وإعادة التأهيل والإعمار القائمة على اليد العاملة والتعاونيات والتدريب على تنظيم المشاريع. وقد جمعت هذه المشاريع في مجموعتين لتقديم الخدمات للقسمين الشمالي والجنوبي من السودان على التوالي.

كما شاركت منظمة العمل الدولية في برامج التسريح والإدماج في مرحلة ما بعد النزاع في بلدان وسط أفريقيا التي مزقتها الحروب، وقامت بدور رائد في تنفيذ مشروع متعدد القطاعات للمحاربين السابقين، مستخدمة نهج الاستثمار كثيف العمالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اعتمد هذا المشروع كأساس لبرامج وطنية أخرى في الإقليم.

وشاركت منظمة العمل الدولية كذلك في تنفيذ برامج إعادة الإعمار والإدماج للسكان الذين تضرروا من النزاعات، كما هو الحال مثلاً في إريتريا وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو وليبيريا (الإطار ٤-٥). وعزز النهج المستخدم في هذه التدخلات العمل اللائق من خلال دعم تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والتعاونيات والتدريب والاستثمار كثيف العمالة.

الإطار ٤-٥- ليبيريا: برنامج طارئ للعمالة

نظراً إلى أنّ ليبيريا تعيش ديمقراطيتها بعد ١٤ عاماً من الصراع، فإنّه ينظر إلى استحداث العمالة فيها على أنّها حجر الأساس الأكثر أهمية في إحراز التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأمن البشري. فبعد أن كانت قطراً ذا دخل متوسط قبل الصراع، أصبحت الآن بعد خروجها من الصراع دولة يعيش فيها ٧٥ في المائة من السكان دون خط الفقر، وهو دولار أمريكي واحد في اليوم، في حين يعيش نصف السكان بأقل من نصف دولار أمريكي في اليوم الواحد. ولذا فإن الاستحداث الفوري للوظائف - ولا سيما للشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل، وهم في الكثير من الأحيان من المحاربين السابقين - هو عنصر أساسي لاستراتيجية الانتعاش.

وقد وضعت الحكومة - بمساعدة منظمة العمل الدولية - استراتيجية للعمالة تقوم على إطار برنامج العمالة العالمي. وتنطلق استراتيجية الحكومة، التي استهلت في تموز/ يوليه ٢٠٠٦، من منطلق نهج مرحلي ومتكامل. وهي تجمع بين تدابير قصيرة الأمد لاستحداث وظائف فورية، مع إقامة بيئة اقتصادية مواتية على المدى المتوسط من شأنها توليد العمالة المستديمة والمنتجة في آن واحد. ولهذه الغاية تشمل هذه الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة خمس مبادرات رئيسية تهدف على التوالي إلى: النهوض بالعمالة في استثمارات الأشغال العامة؛ وتحسين مستوى توفير خدمات التدريب، لا سيما للشابات والشباب، مع التصدي لمواطن النقص العامة في نظام التعليم والتدريب المهنيين؛ والعمل على تيسير رفع مستوى الاقتصاد غير المنظم والنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات؛ وتعزيز التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال خدمات العمالة، ووضع نظام معلومات لسوق العمل من أجل تحليل المستجدات في سوق العمل ورصدها؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي وتقوية إدارة العمل.

وقد شرعت الحكومة - بدعم من منظمة العمل الدولية - في خطواتها الأولى لتنفيذ برنامج طارئ للعمالة لليبيريا، كما تدعم منظمة العمل الدولية الحكومة في تنفيذ برنامج وطني للأشغال العامة يمول محلياً ومن خلال المانحين. ويرمي هذا البرنامج إلى استحداث ٧٠٠٠٠ وظيفة (لمدة وسطية هي ستة أشهر)، ويستهدف الشباب بشكل خاص. وفي هذا السياق، أقيمت وحدة تنسيق أيضاً تحت قيادة وزارة العمل، وهي تعمل بتنسيق وثيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، كما أنها مسؤولة عن ضمان التنسيق بين التدابير الرامية لاستحداث الوظائف في مشاريع الهيكل الأساسي وغير ذلك من برامج الاستثمار وتعزيز التخطيط للبرامج المختلفة لاستحداث فرص العمل وتكاملها. وستشارك الهياكل المحلية عن كثب، إذ إن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيتم على الصعيد المحلي بالدرجة الأولى.

وسيضمن إدماج قضايا العمالة في ورقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر أن تكون مساعدة المانحين لاستحداث فرص العمل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الحد من الفقر.

٥- تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع

٥-١ تعزيز نطاق تغطية الضمان الاجتماعي

٥-١-١ الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الاقتصاد غير المنظم

عملت منظمة العمل الدولية مع حكومة غانا منذ عام ٢٠٠٢، على إعداد سياسة للعمل بنظام وطني للتأمين الصحي وتنفيذ هذا النظام. وإلى جانب ذلك، شاركت الشبكة الاستئمانية الاجتماعية العالمية في مشروع في إحدى خطط التأمين الصحي المتبادل للمقاطعة بتمويل من حكومة هولندا ودعم من حكومة المملكة المتحدة وموافقة حكومة غانا. وقد اختبرت هذه الشبكة منهجية لانتقاء المستفيدين منها ولتقديم الإعانات وإدارتها ورصد متطلبات الخطة. واليوم، تستفيد ٨٠٠ عائلة فقيرة من غرب "دانغمه" من إعانة مالية تصل إلى ٧٥ بالمائة من قسط التأمين الصحي الذي تستفيد منه لفترة ثلاث سنوات تقوم حكومة غانا من بعدها بإدارة هذه الإعانات.

وفي السنغال، استهلت منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٥ الحملة العالمية بشأن الضمان الاجتماعي والتغطية للجميع. وبالتالي أصبحت الحماية الاجتماعية تشكّل أولوية أساسية. كما تمّ إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية. وترتبط خطة العمل الوطنية بشأن الحماية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج القطري للعمل اللائق. وقد تم توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل الاقتصاد غير المنظم. كما أطلقت حملة الضمان الاجتماعي والتغطية للجميع في كينيا مع تقديم تشريعات جديدة إلى البرلمان.

وكانت صياغة استراتيجية وسياسة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل القطاع الخاص (المنظم وغير المنظم) من خلال المشاورات مع العناصر المكونة لمنظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين من النتائج الرئيسية التي تمخض عنها نشاط منظمة العمل الدولية في مجال الضمان الاجتماعي في أثيوبيا. وقد قدم مشروع السياسة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه وتطبيقه. كما عملت منظمة العمل الدولية مع عدد من البلدان الأفريقية على تعزيز الإدارة المالية لبرامج الضمان الاجتماعي من خلال: توفير مبادئ توجيهية للسياسة المعنية بإصلاح المعاشات (المغرب، ٢٠٠٥ ومدغشقر، ٢٠٠٤-٢٠٠٦)؛ وتوفير تقنيات التدريب الاكتواري والمالي (تونس، ٢٠٠٥ وجمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٠٦ وغانا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦) وإجراء أو مراجعة التقييمات الاكتوارية لبرامج الضمان الاجتماعي وتقديم أنواع أخرى من المساعدة التقنية (جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وغانا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ والجماهيرية العربية الليبية والنيجر، ٢٠٠٥ وغينيا، ٢٠٠٥ ونيجيريا، ٢٠٠٦).

ومنذ عام ٢٠٠٠، يقوم عدد من المتخصصين العاملين في مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول الأفريقية (حتى الآن من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وليبيريا والسنغال وأوغندا وسيراليون وغانا والنيجر وأثيوبيا ونيجيريا وكينيا وتونس والكاميرون) بدراسات ماجستير وسطية لعام واحد في مجال تمويل الحماية الاجتماعية تنظمها منظمة العمل الدولية وجامعة مايسترشت، أو يعدّون دراسات ماجستير لمدة سنتين في العلوم الاكتوارية ويتخصصون في الضمان الاجتماعي، وتنظمها منظمة العمل الدولية وجامعة لوزان.

وقد أظهر برنامج "الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر" في غرب أفريقيا نتائج بارزة في العديد من البلدان، بما فيها السنغال وبنن (الإطار ٥-١) وبوركينا فاسو، شملت: دراسات جدوى للحماية الاجتماعية واسعة النطاق في إطار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في السنغال، وهي تشكل إحدى الأولويات المهمة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وتقديم الدعم لوضع سياسات وطنية للحماية الاجتماعية في السنغال وبنن وبوركينا فاسو؛ وتطوير منهجيات ابتكارية في مجال التمويل والتأمين بالغي الصغر؛ وإنشاء اتحادات تتضمن خططاً متبادلة للتأمين الصحي من شأنها أن توفر خدمات وموارد مشتركة لأعضائها؛ وشراكات بين الحكومة والمحترفين لتعزيز الخطط الصحية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم في بنن؛ وإعداد برمجيات للإدارة التقنية للخطط المتبادلة للتأمين الصحي؛ وتقديم الدعم لوضع أطر قانونية وطنية مكيفة مع الخطط المتبادلة للتأمين الصحي.

الإطار ٥-١- برنامج "الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر" في بنن

أنشئت شركة التأمين المتبادل للضمان الاجتماعي للعمال في القطاع غير المنظم في كوتونو، بنن، في عام ١٩٩٩، بدعم من منظمة العمل الدولية وبلجيكا. وقدمت هذه الشركة منتجين: التأمين الصحي الذي غطى المستويين الأولي والثانوي، وإعانات الشيخوخة والعجز والورثة.

وفي عام ٢٠٠٤، طلبت وزارة العمل دعم برنامج منظمة العمل الدولية بشأن برنامج "الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر" لتقييم مواطن القوة والضعف التي تتمتع بها شركة التأمين المتبادل للضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٦، تم وضع خطة لإعادة التمويل، وتنص هذه الخطة على تطورات على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى خفض تدريجي لإعانات الدولة. والهدف من ذلك هو تزويد الشركة بقدرات إدارة مهنية (من خلال الدعم الذي تقدمه وزارة المالية) وزيادة العضوية لتصل إلى ١٠٠٠٠ شخص مشمول (وهو المستوى المطلوب لتغطية التكلفة المالية).

ويدعم برنامج "الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر" هذه الخطة من خلال تدريب موظفي شركة التأمين المتبادل للضمان الاجتماعي وتوفير الإدارة التقنية ورصد البرمجية. وقد تمّ تنفيذ التوصيات التي صدرت عن هذا البرنامج في آذار/ مارس ٢٠٠٦، وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر، كانت الشركة تعد من بين أعضائها ٧٥ منظمة مهنية اجتماعية تمثل ٢٩٠٠ شخص يستفيدون من تغطية التأمين.

وقد أصبح برنامج "الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر" فعالاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٤ وفي رواندا عام ٢٠٠٥، ووفّر الدعم لصياغة السياسات الوطنية بغية توسيع نطاق التغطية.

كما دعمت منظمة العمل الدولية صياغة إطار إقليمي لإنشاء منظمات تبادلية للرعاية الصحية في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ومن شأن ذلك أن يساعد الدول الأعضاء في إعداد أو تقييم إطار قانوني بشأن المنظمات التبادلية الاجتماعية أو التي تعنى بالرعاية الصحية. كما تمّ تنظيم حلقات عمل وطنية في البلدان الأعضاء الثمانية في الاتحاد.

وبفضل التمويل الذي تقدمه إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تعمل منظمة العمل الدولية مع الهيئات المكونة لها على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، وذلك بشكل خاص من أجل تغطية العدد الكبير من العمال في الاقتصاد غير المنظم. وفي جماعة شرق أفريقيا، قام برنامج منظمة العمل الدولية "لاستحداث فرص العمل في تقديم خدمات البلدية" بتعزيز الحماية الاجتماعية وحقق نتائج ممتازة بتغطية ١٣ في المائة من العمال بالضمان الاجتماعي حالياً (وهو عدد مرتفع نسبة للظروف الحالية) و٥٥ في المائة ممن يستخدمون تجهيزات وقائية.

وفي الجنوب الأفريقي، عملت منظمة العمل الدولية مع حكومة زامبيا لوضع خطة وطنية للتأمين الصحي وللتصديق على اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣). كما تقوم حكومة ليسوتو بإعداد خطة وطنية شاملة للضمان الاجتماعي تستند إلى مبادئ التأمين الاجتماعي وتتعلق بالشيخوخة والإصابات أثناء العمل والعجز والوراثة والأمومة، وتغطي الموظفين في القطاعين العام والخاص. وقدمت منظمة العمل الدولية دعمها التقني على شكل حلقات عمل وتعليقات تقنية بشأن مشروع القانون. كما تمّت صياغة مشروع لإعداد خطة وطنية شاملة للضمان الاجتماعي. وفي ملاوي، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة من خلال تعديل قانون تعويض العمال لعام ٢٠٠٠. وفي سوازيلند، درست منظمة العمل الدولية ما إذا كان من الأفضل تحويل صندوق الادخار إلى صندوق معاشات للضمان الاجتماعي. واضطلعت منظمة العمل الدولية بتحقيق جديد حول الضمان الاجتماعي في ليسوتو وموزامبيق وزامبيا لملء الثغرات في إحصائيات الضمان الاجتماعي (القابلة للمقارنة)، ليس فيما يتعلق بنفقات الضمان الاجتماعي وتمويله وحسب، وإنما بشأن مستويات التغطية والإعانات أيضاً. والهدف الأولي من هذا التحقيق ليس فقط جمع المعلومات، وإنما تعزيز المعايير الإحصائية المشتركة التي ينبغي لجميع المؤسسات التي تدير أو تشرف على خطط الضمان الاجتماعي أن تتبعها بهدف توفير الإدارة الرشيدة في ميدان السياسة الاجتماعية.

وبتمويل من هولندا، أجرت منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ عملية رائدة لجمع المعلومات عن برامج النفقات والتمويل وتغطية خطط الضمان الاجتماعي في بوركينا فاسو وغانا وليسوتو وموزامبيق والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. كما قام خبراء محليون بتنسيق عملية جمع المعلومات، وكان هؤلاء الخبراء هم من كبار الموظفين العاملين في الخطة الرئيسية للضمان الاجتماعي في معظم البلدان، في حين تمّ إيجاد الخبراء، في بلدان أخرى، من معاهد البحوث والوزارات ومكاتب الإحصاءات. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات دراسية عن بناء القدرات في غينيا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة بهدف تعزيز القدرات الوطنية في إحصاءات الضمان الاجتماعي التي تشكل جزءاً مهماً من إحصاءات العمل.

وقد جمعت هذه الحلقات الدراسية الوطنية عن بناء القدرات ممثلين عن الوزارات ومؤسسات الضمان الاجتماعي والمكاتب الوطنية للإحصاء وغيرهم من الأطراف الفاعلة ذات الصلة في مجال إحصاءات الضمان الاجتماعي. وتبين أنّ هذه المناسبة كانت الفرصة الأولى التي يجتمع فيها المسؤولون عن إعداد الإحصاءات ويناقشون الحد الأدنى من المعايير اللازمة لإعداد إحصاءات الضمان الاجتماعي. وتشكل مثل هذه المعايير عاملاً حاسماً يتيح تجميع الإحصاءات على المستوى الوطني وإعداد مؤشرات ذات جدوى من شأنها التأثير في السياسة الموضوعة في هذا المضمار.

وتوفر الحلقات الدراسية عن بناء القدرات النواة لاستحداث شبكات الخبراء الوطنية في مجال إحصاءات الضمان الاجتماعي. وقد أقر المشاركون في هذه الحلقات الدراسية بأنّ الافتقار إلى مؤسسة تنسيق وطنية يتطلب إنشاء مثل هذه الشبكات للجمع بين مستخدمي هذه البيانات وجامعيها وتوفير منتدى تناقش فيه المعلومات المطلوبة والمعايير المشتركة.

٥-٢ حماية فعالة لليد العاملة

٥-٢-١ العمل المأمون

تمّ في نيجيريا تدريب ٨٠ مفتشاً للمصانع/ مفتش عمل تابعين لوزارة العمل والإنتاجية الفيدرالية، على تفتيش المصانع، وأعدّ مشروع سياسة وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين. وفي مصر والسودان، تمّ تدريب حوالي ٧٠ مدرباً من مفتشي العمل وممثلين عن أصحاب العمل والعمال في مجال السلامة والصحة المهنيتين، مع التركيز على الوقاية من المواد الكيميائية والضوضاء والاهتزازات والارغونوميات وفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز، في حين تمّ رفع مستوى مراكز توثيق السلامة والصحة المهنيتين. وفي إريتريا، أعد برنامج وطني بشأن السلامة والصحة المهنيتين، مع التركيز بشكل خاص على منظمات أصحاب العمل والعمال.

ومنذ العام ٢٠٠٤ وصاعداً، بدأت أثيوبيا تنفذ استراتيجية منظمة العمل الدولية العالمية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، في حين أن خطة عمل منظمة العمل الدولية من أجل ترويج السلامة والصحة في مكان العمل تنفذ بشكل كامل. وقد بدأ العمل على تنفيذ برنامج من شأنه تحسين ظروف العمل والمعيشة للعاملين في قطاع القطن، وذلك باستخدام منهج "تحسين العمل في إطار التنمية المحلية". وتعتبر أثيوبيا أحد البلدان الستة في أفريقيا التي صدقت على اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥).

وفي مصر، أعد موجز قطري عن السلامة والصحة المهنيتين عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وسيشكل هذا الموجز الأساس لسياسة وطنية وخطة عمل وطنية.

وقد قامت منظمة العمل الدولية مؤخراً بدراسة في جمهورية تنزانيا المتحدة حيث وجدت نسبة عالية جداً من العاملين في أعمال عارضة في مجال البناء من دون عقود ولا يتمتعون بأية حماية اجتماعية، ويشكلون نسبة ٩٧ في المائة من اليد العاملة. وغالباً ما يستمر العمل من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً، وكثيراً ما يكون العمال بعيدين عن أماكن سكناهم ويعيشون في ظروف قاسية ومعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. وقد وفر برنامج عمل الإعمار لمنظمة العمل الدولية في جمهورية تنزانيا المتحدة، والذي شارك فيه جميع الشركاء مشاركة نشطة، عدداً من أنشطة بناء القدرات لهذه الصناعة.

وفي وسط أفريقيا، تمّ الاضطلاع بأنشطة كبيرة للتوصل إلى جعل ٨٠ في المائة من المنشآت الحديثة تتمتع ببرنامج للوقاية من المخاطر والأمراض المهنية. وقد بدأت الكاميرون في تطبيق سياسة وطنية للسلامة والصحة، بمساعدة من منظمة العمل الدولية. كما أعدّ مشروع لتحسين الإدارة في قطاع التعدين في كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الترويج للعمل اللائق.

وفي شمال أفريقيا، تمّ تقديم المشورة التقنية إلى معهد الصحة والسلامة المهنيتين (تونس) ولتعزيز القدرة المؤسسية للمعهد الوطني للوقاية من المخاطر المهنية (الجزائر) ولصياغة إطار شامل لمعهد الصحة والسلامة المهنيتين (الجزائر). كما أصدر طابع بريدي بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل. كما يولي المشروع المتعلق بتحسين القدرة التنافسية لصناعة النسيج والألبسة في المغرب من خلال العمل اللائق اهتماماً خاصاً لظروف العمل والاستخدام وللسلامة والصحة المهنيتين.

واستكملت صياغة مشروع سياسة وطنية للحماية الاجتماعية في مدغشقر بدعم من منظمة العمل الدولية. وهذه هي الخطوة الأولى نحو تغطية جميع فئات المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة لإجراء

ثلاثي في مدغشقر للنظر في حقوق العمال وظروف العمل في مناطق تجهيز الصادرات، إلى جانب الاحتياجات والتحديات التي يواجهها القطاع، ولإعداد مقترحات على أساس ثلاثي لتحسين الإنتاجية من خلال ترويج العمل اللائق.

وفي موريشيوس، وكمتابعة لاعتماد خطة العمل الوطنية لبرنامج "العمل والعائلة"، ساعدت منظمة العمل الدولية الحكومة على وضع ترتيبات أفضل لساعات العمل. كما أجريت دراسة شاملة عن وضع ساعات العمل، تضمنت مقابلات مكثفة مع العمال وأصحاب العمل، ونوقش ما تمّ التوصل إليه من استنتاجات خلال حلقة عمل ثلاثية اعتمدت توصيات بخصوص السياسة ودعت إلى تشكيل لجنة تقنية ثلاثية لضمان تنفيذ هذه التوصيات بشكل ملائم.

اتفاق السلامة والصحة المهنيتين لجنوب أفريقيا

Department of Labour

Occupational Health and Safety Accord

We, the social partners, Government, Organised Labour and Organised Business declare that:

Together in partnership, we will strive to realise the following ideals:

- a healthy and safe working environment
- the development of best practices in occupational health and safety
- elimination of incidents and fatalities in the workplace.

We embrace the principles enshrined in ILO Convention 155 and ILO Convention 176.

We commit ourselves to:

- uphold the occupational health and safety principles as enshrined in the Bill of Rights
- integrate occupational health and safety into all business processes and strategies
- make occupational health and safety a way of life
- promote occupational health and safety awareness
- develop enabling occupational health and safety legislation, regulations and directives
- improve the tripartite relationship to the benefit of all in our country
- abide by the requirements of occupational health and safety legislation
- train workers and managers on safe working practices
- build an effective and efficient occupational health and safety institutional framework.

We commit ourselves further to working together constructively, in occupational health and safety.

MMS MOLADLANA MINISTER OF LABOUR — Government

J PEKANE COSATU, M MALETE FEDUSA, J MGEKENI NACTU — Organised Labour

DR L LOTTER BSA, A TSHALATA NAFCOC — Organised Business

٥-٢-٢ الهجرة

ظهرت الهجرة من أجل العمل كواحد من أهم التحديات التي تواجه التنمية والتماسك الاجتماعي في أفريقيا. وترتبط الهجرة اليوم أفريقيا بالاقتصاد العالمي مباشرة، وقد أصبحت عاملاً أساسياً للدفع قدماً بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ويقدر بأن هناك حوالي ٢٠ مليون أفريقي من العمال المهاجرين أو من أفراد أسرهم، منهم ١٦ مليون داخل أفريقيا نفسها.

ويبرز التحدي الأهم للسياسة في الحفاظ على الشباب المتعلم والمحترفين ذوي المهارات الضروريين لتنمية أفريقيا. ومن المتوقع أن يصبح واحد من كل عشرة أفارقة مهاجراً بحلول عام ٢٠٢٥ في حال عدم القيام بأي مجهود لاستبقاء الناس في بلدانهم الأصلية. غير أنّ الأولوية المباشرة تتمثل في تطبيق السياسات والقوانين والممارسات لتنظيم حركة العمال إلى هذا الإقليم ومنه، وبشكل خاص الوصول إلى تكامل اقتصادي إقليمي ناجح في العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.

وقد ركزت منظمة العمل الدولية نشاطها بشأن الهجرة خلال السنوات الثلاث الماضية في أفريقيا على تنفيذ مشروع شامل لبناء القدرات ومشروع التعاون التقني "إدارة هجرة العمال باعتبارها أداة للتنمية" في المنطقة الأوروبية المتوسطية وشرق أفريقيا وغربها. وقد موّل هذا المشروع بشكل مشترك من المفوضية الأوروبية، ويتمثل هدفه العام في الترويج لاعتماد أطر واستراتيجيات وآليات جديدة للسياسة. كما تمّ التركيز بشكل خاص على إعداد آليات مؤسسية ضمن المبادرات الإقليمية الرسمية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي وفيما بينها، لا سيما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة المرحلة الأولى من نهج شامل طويل الأجل لهجرة العمال وكأداة للتنمية والتكامل الإقليمي في بلدان شرق أفريقيا وغربها وشمالها. وأدّت إلى إعداد "خرائط طريق" لإجراء ثلاثي منسق بشأن تنظيم هجرة العمال في هذه الأقاليم. كما عجّل هذا المشروع في صياغة بروتوكول جديد بشأن تنقل العمال في بلدان شرق أفريقيا وأكسب تطبيق بروتوكولات مماثلة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا زخماً جديداً.

وقد تضمنت بعض نتائج الأنشطة أبحاثاً عن القوانين وتطبيق المعايير الدولية على المستويين الوطني ودون الإقليمي، وتحسين تجميع البيانات الإحصائية وتطبيق سياساتها، والصلات التي تجمع بين الهجرة والتنمية، إلى جانب موقع تفاعلي على شبكة الويب. كما أجريت تسع دراسات دون إقليمية شاملة، ثلاث لكل إقليم. وقد تضمنت أولاً استعراضاً للبيانات المجمعة حول قدرة وفعالية هجرة العمال وتطبيق السياسة لكل بلد مستهدف في الإقليم الفرعي (ثلاثة بلدان من جماعة شرق أفريقيا وثلاثة بلدان من شمال أفريقيا وستة بلدان من غرب أفريقيا). كما استعرضت دراسة ثانية القوانين الوطنية لتحديد مدى تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة، ومدى تطابقها مع البروتوكولات الإقليمية بشأن تنقل العمال، ودرجة اتساق هذه القوانين فيما بين البلدان ضمن مبادرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات العلاقة. أمّا المجموعة الثالثة من الدراسات فقد فحصت الروابط المتبادلة بين التنمية والهجرة الخاصة بكل منطقة من هذه المناطق. وقد روجعت مكونات الدراسات الوطنية واعتمدت خلال حلقات عمل وطنية ثلاثية تمّ تنظيمها في غالبية البلدان الإثني عشر حول سياسات الهجرة، وبالتالي تمّ استخدام محتوياتها لصياغة مقترحات تتعلق بإصلاح السياسة الوطنية.

وعلى المستوى العملي، أنشأ المشروع آليات تشاور ثلاثية بشأن سياسة الهجرة وحدد موظفي مراكز التنسيق في وزارات العمل في ١٢ بلداً. وفي الفترة الواقعة بين أواخر عام ٢٠٠٤ ومنتصف عام ٢٠٠٦، تمّ تنظيم سلسلة من المؤتمرات الثلاثية دون الإقليمية حول بناء القدرات وصياغة السياسات لكل من جماعة شرق أفريقيا وبلدان شمال أفريقيا والدول الثماني في غرب أفريقيا، على التوالي، مع الإشارة إلى أنّ المؤتمر الأخير تمّ عقده على مستوى وزاري. وقد هدفت خطط العمل المتعلقة " بخريطة الطريق" الصادرة عن هذه المؤتمرات إلى تعزيز تطبيق الاتفاقات الإقليمية حول تنقل العمال ووضعت المبادئ التوجيهية للأطر الوطنية المتعلقة بسياسة هجرة العمال.

وقد مهدت هذه الخطوة الطريق أمام عملية طويلة الأجل لتعزيز المؤسسات وآليات تنفيذ تطبيق السياسات ذات الصلة في البلدان ذات العلاقة. وطلبت منظمة العمل الدولية دعماً تمويلياً من المفوضية الأوروبية وغيرها من المانحين للاستمرار في عملية بناء القدرات وصياغة السياسات ولتطبيق نشاط مماثل في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

واضطلعت منظمة العمل الدولية بأنشطة أخرى دعمت بها الدول الأعضاء للحد من الظروف المؤدية إلى الهجرة، بما في ذلك المساعدة على توليد فرص العمل اللائق. فعلى سبيل المثال، أجرت المنظمة تحليلات لسوق العمل أبرزت الروابط ما بين عمالة الشباب وعمالة النساء والعمالة القطاعية وهجرة العمال. كما فحصت المنظمة "قابلية نقل" المهارات وساعدت الدول الأعضاء على توفير التدريب والشهادات الملائمة التي توزع على المهاجرين وتشير بشكل واسع إلى هيكليات المؤهلات ومعايير المهارات في البلدان التي يقصدونها سعياً للعمل. وساهمت منظمة العمل الدولية بشكل مكثف في إعداد أقسام تتعلق بهجرة العمال وحماية المهاجرين في "الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي بشأن سياسة الهجرة لأفريقيا" الذي تمّ اعتماده مؤخراً. وتتضمن اتفاقات الشراكة مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التعاون في مجال الهجرة باعتباره موضوعاً ذا أولوية. وتمت الإشارة بشكل صريح إلى توقع المزيد من التعاون الوثيق بشأن هجرة العمال في منتديات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، إلى جانب تعاون المسؤولين في جماعة شرق أفريقيا.

٥-٢-٣ فيروس نقص المناعة البشرية والايدز في عالم العمل

هناك ما يُقدر عدده بزهاء ٣٨,٦ مليون شخص في أنحاء العالم ممن يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية، من بينهم ٣٦,٣ مليون هم في سن العمل. وتشكل الانعكاسات من حيث عرض اليد العاملة والإنتاجية والدخل والحقوق في العمل - فضلاً عن إمكانيات استجابة مكان العمل - الأساس الذي تنطلق منه الإجراءات المستدامة لمنظمة العمل الدولية بشأن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل.

وقد أذكت مشاريع منظمة العمل الدولية في إثيوبيا الوعي على نطاق واسع بأهمية تطبيق مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل، التي ترجمت إلى لغات محلية ونشرت على نطاق واسع. وفي عام ٢٠٠٥، وبدعم من وزارة العمل في الولايات المتحدة، وضعت الوكالة الفدرالية للخدمة المدنية مبادئ توجيهية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في مكان العمل موجهة للموظفين المدنيين، وقامت ١٥ منشأة بإعداد سياسات تتعلق بمكان العمل. وقد شمل المشروع أكثر من ٢٦ ألف عامل. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن الشركاء الثلاثيون، بدعم من الحكومة الإيطالية، من إيصال معلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى ٧٠ تعاونية زراعية أولية وإلى ١٥ شركة نقل، كما دعموا إعداد برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في مكان العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وتمّ توزيع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسخة من مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وعالم العمل، لا سيما في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. كما ترجمت هذه المدونة، في جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى لغة السواحلية ووزعت على الطبقة العاملة من السكان وتمّ ترويجها بين الشركاء الثلاثيين.

وفي عام ٢٠٠٦، استهل مشروع لبرامج التدخل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في إريتريا، اضطلع به كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مشترك. ويتيح هذا المشروع التعليم ويذكي الوعي ويقدم الدعم، كما يعزز قدرة الحكومة وأصحاب العمل والعمال على تخطيط البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وتنفيذها ورصدها.

وفي غينيا وغينيا بيساو والسنغال، تمّ تنفيذ مشروع بتمويل من منظمة البلدان المصدرة للبترول لوضع ممارسات لمكان العمل في قطاعات مختارة. ونظمت في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة حلقات عمل تدريبية لمفتشي المصانع، كما تمّ تدريب القضاة والموظفين القضائيين أيضاً.

وقامت أوغندا بتنفيذ مشروع رائد للتدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في المنشآت العاملة في قطاعي الزراعة التجارية والنقل. وقد ركّز المشروع على اعتماد وتنفيذ إطار السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والايدز في مكان العمل. وبدأ تنفيذ مبادرة رائدة لتزويد الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بالغذاء والعلاج ضد الفيروسات حتى يتمكنوا من القيام بأنشطة مولدة للدخل.

وفي وسط أفريقيا، اعتمدت جميع منظمات أصحاب العمل عملياً خطة عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز أقرتها بعد ذلك ٢٥٠ منشأة. وأنشئت تحالفات تجارية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أنشئ مشروع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في رواندا بدعم من منظمة العمل الدولية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بين الأطفال العاملين. وفي وسط أفريقيا، اعتمدت جميع البلدان تقريباً خطة عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. وترجمت مدونة سلوك منظمة العمل الدولية إلى لغة كينيارواندا والسواحلية. وفي الكاميرون، تمّ تصوير فيلم وثائقي حول مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والايدز في المنشآت وعُرض على قنوات عديدة منها قناة (BBC World).

وفي الكاميرون، تمّ تنفيذ برنامج تثقيفي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل، بدعم من إدارة العمل في الولايات المتحدة كان قد استهل عام ٢٠٠٥. ويقدم هذا البرنامج المساعدة التقنية إلى ١٣ منشأة في قطاعات الزراعة والنقل والتحريج حيث يعتبر عمالها من بين العمال الأكثر ضعفاً. وتغطي أنشطة المشروع نحو ١٥ ألف عامل. وأجريت دراسة استقصائية أساسية عن العمال حيث أظهرت مدى معرفتهم بموضوع فيروس المناعة البشرية/الايدز وموقفهم منه وممارساتهم حياله. وتمّ حث العناصر المكونة للمنظمة و ٣٣ ممثلاً عن نقابات العمال و٢٢ ممثلاً عن القطاع العام و ٢٥ صاحب عمل على إذكاء الوعي بهذا الموضوع. وتمّ تدريب ٢٨ ممثلاً من منظمات العمال السبع الرئيسية على مبادئ مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل حيث قاموا بإعداد خطة استراتيجية خاصة بهم بصدد فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. ويتم تنفيذ مشروع للاستجابة لموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في التعاونيات والمنشآت الصغيرة في كل من بنن والكاميرون وإثيوبيا وموزامبيق بتمويل سويدي.

وقد عملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز والأفرقة المواضيعية للأمم المتحدة والفرق القطرية للأمم المتحدة على المساهمة وتوفير مدخلات للركائز الأساسية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في جميع بلدان الجنوب الأفريقي. وطبق العديد من المنشآت في قطاعي الزراعة التجارية والتعدين في زامبيا برامج تتعلق بمكان العمل من خلال مشاريع التعاون التقني. ويقوم مشروع إقليمي تابع لقطاع النقل، ومدته ثلاث سنوات، بزيادة الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في عالم العمل، ويغطي هذا المشروع أربعة بلدان (ملاوي وموزامبيق وجنوب أفريقيا وزمبابوي)، مع عنصر تعاوني مكون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بالنسبة لموزامبيق. كما تمّ دعم زمبابوي لتعزيز قدرات القطاع الخاص وتنسيق استجابات مكان العمل.

وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم لعمليات وضع السياسات على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع في العديد من دول الجنوب الأفريقي. فعلى سبيل المثال، تلقت زمبابوي الدعم لتطوير سياسات تتعلق بالنقل والتعدين والقطاع العام، كما تمّت صياغة مدونة عن علاقات العمل في بوتسوانا. وفي موزامبيق وزمبابوي وجنوب أفريقيا، تمّ توسيع نطاق استجابات مكان العمل لتشمل التعاونيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد غير المنظم. وقد أدرجت ٩ بلدان في الجنوب الأفريقي عنصراً مكوناً من عناصر عالم العمل في الاقتصادين المنظم وغير المنظم، بالإضافة إلى مبادرات مكان العمل، في سياساتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. وتغطي برامج العمل أيضاً مفتشي العمل والمصانع وقضاة العمل والموظفين القضائيين. وقد استكملت منظمة العمل الدولية تقييماً سريعاً لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز على الاقتصاد غير المنظم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا.

وفي عام ٢٠٠٦، أقر مجلس النواب في جنوب أفريقيا مدونة الممارسات الجيدة التي ترجمت إلى خمس لغات محلية، بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت المنشآت المساهمة لجاناً تعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأعدت سياسات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي نيجيريا، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى الوزارة النيجيرية الاتحادية للعمل والإنتاجية لصياغة سياسة وطنية لمكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد وافق مجلس النواب على هذه السياسة واستهلها الرئيس بشكل رسمي.

وفي سيراليون، قام مشروع تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بدعم برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في القطاع العام، في حين يستهدف مشروع تموله منظمة البلدان المصدرة للنفط العاملين في قطاعات التعدين والفنادق والسياحة، بالإضافة إلى الاقتصاد غير المنظم.

وفي الجزائر، تمّ اختبار منهجية ابتكارية من خلال مبادرة رائدة مشتركة شملت الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، لترويج الأنشطة المولدة للدخل بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك من خلال حلقات عمل بشأن الأعمال الحرفية والتمويلات الصغيرة.

٦- تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي

٦-١ *تعزيز منظمات أصحاب العمل والعمال*

عززت منظمات أصحاب العمل التابعة للاتحاد العام لأصحاب العمل الأفريقيين الاتفاقية الأفريقية للاستثمارات والشراكات لعام ٢٠٠٥ في إطار متابعة قمة واغادوغو، وذلك بهدف ضمان بروز منشآت أفريقية عالية الكفاءة من شأنها توليد الثروات وفرص العمل المنتجة واللائقة في سياق التنافس الشديد القائم في الأسواق الأفريقية والدولية. وتقوم الاتفاقية الأفريقية للاستثمارات والشراكات بدور شبكة لرؤساء منظمات أصحاب العمل ومديري المنشآت وشركائهم المؤسسيين في التنمية (المؤسسات الاقتصادية و/أو المالية الدولية، ومصارف التنمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمانحون الثنائيون). وتنصب طموحات الاتفاقية الأفريقية للاستثمارات والشراكات على الدراسات الموضوعية؛ وتقاسم المعارف والبرامج ونشرها وتنظيم عرض الحالات المثالية للأحداث والوقائع؛ وتنمية السياسة العامة والتوعية. وتبدي هذه الاتفاقية اهتماماً خاصاً بالدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبتفاعلها مع الشركات الكبيرة، بما في ذلك المنشآت متعددة الجنسية.

وقد اجتمعت ٢٢ منظمة من منظمات أصحاب العمل من غرب ووسط أفريقيا في ياوندي، في عام ٢٠٠٦، لمناقشة المفاوضات الجارية بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية ما بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، والتي ستعود بالنفع على معظم المنشآت الأفريقية وعلى قدرتها على استحداث وظائف منتجة ولائقة والحفاظ عليها.

وواصلت منظمة العمل الدولية أيضاً تنظيم حلقات عمل تدريبية لمنظمات أصحاب العمل في بلدان عديدة في الإقليم بشأن التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات الحد من الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والعمل المأمون.

وقد عززت منظمة العمل الدولية اتفاق الأمم المتحدة العالمي لدى العديد من أصحاب العمل في كل من موزامبيق وزامبيا وزمبابوي وذلك من خلال حلقات العمل التي نظمتها منظمات أصحاب العمل في هذه البلدان. وتعهد أصحاب العمل باحترام مبادئ اتفاق الأمم المتحدة العالمي وتنفيذها، وتشتمل هذه المبادئ حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وتم تعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل على القضاء على عمالة الأطفال في كل من ملاوي وزمبابوي. كما تم إحراز تقدم كبير في القطاع التجاري للشاي الذي تعهد فيه أصحاب العمل بمكافحة عمالة الأطفال وهم يمارسون الآن تأثيراً على مزارعي الشاي لكي يحذوا حذوهم.

وأفضى مشروع في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية - يتمثل هدفه في تقوية قدرات منظمات أصحاب العمل على توفير الخدمات في مجال الإنتاجية والقدرة التنافسية - إلى زيادة عدد الأعضاء وتزايد الطلب على خدمات المنظمات المشاركة.

وساعد تعزيز قدرات اتحاد أصحاب العمل الأثيوبيين على زيادة عدد المنشآت الأعضاء من ١١ إلى أكثر من ٢٠٠ منشأة في عام ٢٠٠٦.

وقد نظمت منظمة العمل الدولية - بالتعاون مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد العام لأصحاب العمل الأفريقيين - حلقة عمل إقليمية لتعزيز النهوض بروح تنظيم المشاريع لدى المرأة من خلال منظمات أصحاب العمل في لوساكا، زامبيا (أيار/ مايو ٢٠٠٦). وقد كانت نتيجة حلقة العمل هذه أن ١٦ منظمة أصحاب عمل وطنية وضعت مشاريع خطط عمل تهدف إلى دعم روح تنظيم المشاريع لدى المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز في سوق العمل.

وشهدت معظم منظمات أصحاب العمل والعمال في جماعة شرق أفريقيا زيادة في قدراتها كشركاء اجتماعيين وكمقدمي خدمات. وقد حصلت منظمات العمال في البلدان الثلاثة المذكورة على مساعدات من منظمة العمل الدولية.

واستفادت منظمات العمال في وسط أفريقيا من برنامج واسع النطاق لبناء الطاقات بشأن معايير العمل الدولية والحماية الاجتماعية واستحداث فرص العمل والحوار الاجتماعي. كما تم تقديم الدعم لمنظمة الاتحاد التجاري لوسط أفريقيا لتمكينها من الاشتراك في مجريات الحوار الاجتماعي الإقليمي. وتلقت نقابات العمال في كل من بوروندي والكاميرون وتشاد المساعدات لكي يتسنى لها المشاركة مشاركة كاملة في أنشطة متابعة قمة واغادوغو. وفي بوروندي اتسع نطاق أنشطة نقابات العمال لتصل إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وتلقت نقابات العمال في

الكاميرون تدريباً على بناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز واستراتيجيات الحد من الفقر.

كذلك قدم الدعم لمؤتمر نقابات العمال المعترف به حديثا في نيجيريا في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وفي سيراليون، أدت حلقة عمل للتوعية موجهة لكبار القادة النقابيين إلى إنشاء فرقة عمل نقابية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأيضا إلى إنشاء مراكز تنسيق في نقابات العمال الوطنية. كما تم تشكيل مجموعات للعناية والدعم، ووضع مشروع دليل للتدريب. وساعدت منظمة العمل الدولية مختلف نقابات العمال في مساعيها الرامية للعمل معاً في إطار مساهمتها في استراتيجيات الحد من الفقر، وفي بعض الحالات ساعدت المنظمة تلك النقابات في أعمالها التحضيرية لإنشاء اتحادات أكبر في كل من بنن وبوركينافاسو والكاميرون وتوغو وجنوب أفريقيا.

وركز برنامج لتقوية قدرات منظمات العمال في بلدان شمال أفريقيا على كل من عمالة الشباب والحرية النقابية والهجرة والإعلان ومعايير العمل الدولية.

وفي جزر القمر، ساعد الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية على إنشاء الاتحاد العام لعمال جزر القمر. وتقاسم مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا خبراته مع الاتحاد العام لعمال مدغشقر في عام ٢٠٠٦ من خلال حلقة عمل عن بناء القدرات من أجل العمل اللائق في قطاع التعدين بمساندة منظمة العمل الدولية ومؤسسة فردريك ايبرت.

٦-٢ الحكومات ومؤسسات الحوار الاجتماعي

٦-٢-١ الحوار الاجتماعي وإدارة العمل

ساعد المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل في تقوية هياكل الحوار الاجتماعي وإطاراته ومؤسساته ومجرياته على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وتم تنظيم منتديات بهدف تبادل الممارسات الجيدة والتأثير على الإجراءات الوطنية والإقليمية من حيث ترويج إعلان منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل. وحدد أعضاء المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل قائمة بالمجموعات المستضعفة التي اتفقوا عليها والتي تستحق عناية خاصة، بما في ذلك المجموعات المستضعفة في الاقتصاد غير المنظم والزراعة ومناطق تجهيز الصادرات. وتمّ تحديد الاستراتيجيات المستهدفة التي يمكن استخدامها بغية إدماج المجموعات المستضعفة ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وزادت قدرات وحدات تفتيش العمل من خلال التدريب وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة على الصعيدين القطاعي والوطني وعلى صعيد المنشأة. وفيما يتعلق بالتشريعات والسياسات، تم إبراز الدور الجديد لمفتشي العمل في مكافحتهم لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعمالة الأطفال. وفي مجال الحماية الاجتماعية، نظم منتدى لوزراء بلدان أفريقيا الناطقة بالإنكليزية بهدف مناقشة دور الضمان الاجتماعي في تعزيز التنمية المستدامة.

وعلى مر الأعوام الثلاثة المنصرمة، أدار المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل برنامج تدريب مقابل أجر لشهادة دراسات عليا في إدارة الموارد البشرية، وقد زاد طلب الدول الأعضاء على هذا البرنامج. وكذلك أعاد المركز من جديد فتح دوراته المتقدمة لمفتشي العمل. وعلى الصعيد الإقليمي، أنجز المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل أنشطة تدريب متعددة بمساعدة من منظمة العمل الدولية، كان من بينها حلقات دراسية لكبار موظفي وزارات العمل وحلقات دراسية عن وضع السياسات في إطار الأوراق المتعلقة باستراتيجيات تخفيف حدة الفقر والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونظم المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل - في إطار متابعته لقمة واغادوغو - برامج تدريبية لموظفين من خدمات الضمان الاجتماعي والعمالة بشأن طرق وتقنيات التوظيف ودور المعلومات في سوق العمل والتمويل الصغير جداً. وعلى الصعيد الوطني، نظم المركز أنشطة ثلاثية لبناء القدرات في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في جمهورية أفريقيا الوسطى ولترتيب الأولويات في سياسات العمالة في تشاد.

وقد قام المركز العربي لإدارة العمل والعمالة في إطار خطة عمله خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، بأنشطة ساهمت في تقوية قدرات الهيئات المكونة في الدول العربية الأفريقية على الترويج للعمل اللائق. وشملت هذه الأنشطة ترويج معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (تونس والمغرب ومصر)، ومكافحة عمالة الأطفال (موريتانيا)، وصياغة اقتراحات عملية لعمالة الشباب (جيبوتي والجماهيرية العربية الليبية والسودان وتونس)، وتطوير لثقافة الوقاية والحماية من الأخطار المهنية (الجزائر)، وتقوية الآليات والممارسات من أجل الحوار

الاجتماعي (الجزائر وجيبوتي والمغرب)، وإقامة أنظمة لإدارة العمل والتخطيط الاستراتيجي (جيبوتي ومصر). ويبين الإطار ٦-١ كيف يجري في المغرب تحديث نظام إدارة العمل.

وعززت منظمة العمل الدولية - بتمويل من إدارة العمل في الولايات المتحدة - قدرات وزارات العمل في ملاوي وزمبابوي، بما في ذلك هيئات تفتيش العمل، حيث أجريت فيها أعمال تدقيق في عام ٢٠٠٦. واستناداً إلى أعمال التدقيق هذه، طورت الوزارتان خططاً لتنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية. ودعت وزارة العمل والضمان الاجتماعي في زمبابوي - في إطار المتابعة - إلى انعقاد أول مؤتمر وطني لمفتشي العمل منذ ١٥ عاماً وشرعت في عملية تفتيش واسعة النطاق.

وفي زمبابوي نظم مشروع للتعاون التقني يروج لخدمات تنمية الأعمال المستدامة حلقات عمل تدريبية بشأن الحوار الاجتماعي وبناء الرابطات بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعزز مشروع تموله سويسرا مبادرة للحوار الاجتماعي على الصعيد الوطني في سوازيلند تشمل جميع الفاعلين الأساسيين وقدم لها الدعم. وقد أفضى ذلك إلى إنشاء لجنة توجيهية وطنية تضم أصحاب المصلحة الأساسيين على مستوى رفيع، وستتولى هذه اللجنة وضع جدول أعمال وطني للقضايا ذات الأولوية. ويرأس اللجنة نائب رئيس الوزراء. كما دعم هذا المشروع أيضاً إجراءات إصلاح قوانين العمل وإدخال خيار فضّ النزاعات في الخلافات الصناعية في موزامبيق.

وبدأت جنوب أفريقيا في مراجعة مؤسستها الوطنية للحوار الاجتماعي، المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية بغية تأكيد وتعزيز ملاءمة هذه المؤسسة في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تواجهها الهيئات المكونة.

وفي الجزائر، تم توقيع ميثاق وطني اجتماعي واقتصادي بين الشركاء الاجتماعيين في عام ٢٠٠٦ بهدف تقوية استراتيجية التنمية الوطنية وتعبئة القدرات الوطنية المنتجة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. كما دعمت منظمة العمل الدولية الجهود الرامية إلى تقوية هيئات تفتيش العمل ومراجعة قانون العمل.

وفي استعراض تدعمه منظمة العمل الدولية لوزارة العمل السودانية، تم الاضطلاع بالخدمات العامة والموارد البشرية في عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى اتخاذ عدد من التوصيات، بما في ذلك تنشيط المنتديات الثلاثية القائمة، وتحسين مستويات تنظيمها وتنسيقها وإدارتها وفريق عملها وتحفيزها وتنمية الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي وإدراج كل هذه التعديلات في إصلاحات القطاع العام الجارية حاليا في هذا البلد.

وتم الانتهاء من تقييم مماثل في وزارة القوى العاملة والهجرة بمصرفي عام ٢٠٠٦. وقد استرعت هذه العملية انتباه وزارة التنمية الإدارية، وتم إدراج هذه الوزارة ضمن الوزارات ذات الأولوية التي يُرمى إلى تحديثها. وقد خصص لهذه الغاية فريق من أخصائيي الإصلاح الإداري الذين يعملون بالشراكة مع منظمة العمل الدولية. وكذلك أمدت المنظمة الوزارات بالموارد المالية والدعم السياسي والإداري لتحقيق التغييرات المطلوبة.

وفي المغرب، قامت منظمة العمل الدولية باستعراض لعمل وزارة العمالة والتدريب المهني في عام ٢٠٠٦ بهدف تعزيز هيكلها وأعمالها من خلال مجموعة من الوظائف ذات الأولوية والميادين المتعلقة بالعمل اللائق.

الإطار ٦-١- تعزيز العمل اللائق من خلال الحوار الاجتماعي وتحديث نظام إدارة العمل: تجربة المغرب

تبنت المغرب قانوناً جديداً للعمل في عام ٢٠٠٤، وكان ذلك نتيجة لحوار اجتماعي نموذجي وبالاستناد إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وقد أسهم المشروع الخاص ببناء القدرات في مجال العلاقات الصناعية في المغرب، الذي مولته إدارة العمل في الولايات المتحدة، في تحسن العلاقات الصناعية وترويج العمل اللائق من خلال دعم تطبيق قانون العمل وترويجه لدى أصحاب العمل والعمال ومديري العمل. كما دعم المشروع تحديث هيئات تفتيش العمل وعزز كفاءة الشركاء الاجتماعيين في مجالات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والوقاية وفض النزاعات.

وها هي بعض الأمثلة عن النتائج:

- قام المشروع - الذي أقيم بالشراكة ما بين وزارة العمالة والتدريب المهني والمعهد الوطني الفرنسي للعمل والاستخدام والتدريب المهني - بإصدار دليل لمنهجية تفتيش العمل. ويشدد هذا الدليل المرجعي - الذي نشر باللغة الفرنسية والعربية - على أهمية الممارسات الجيدة لدى التحضير لأنشطة تفتيش العمل وتنفيذها ومتابعتها، مما يؤدي إلى الإسهام في تحسين مستوى تطبيق قانون العمل وتعزيز العمل اللائق.
- أنشئت شبكة لتدريب مفتشي العمل في مجال إدارة العمل. وقد مكّن المشروع هؤلاء المفتشين من اكتساب تجربتهم العملية الأولية للتدريب المستمر. وتعدّ هذه الشبكة تدريبات إضافية بشأن فضّ النزاعات، ويمكن أن تصبح الفريق

الدائم الأول للمدربين في الوزارة.

- دعم هذا المشروع ثلاثة من الشركاء النقابيين في إقامة شبكة مكونة من ١٨ مدرباً قدموا المعلومات بشأن قانون العمل إلى ٥٥٠ ممثلاً من ممثلي الموظفين والممثلين النقابيين.
- وقد أنشئت أيضاً شبكة لمدربي أصحاب العمل.
- يتم الإعداد لبرنامج يرمي إلى تدريب ٦٠ ممثلاً من الممثلين النقابيين، وسيؤدي هذا البرنامج إلى تحسين الحوار الاجتماعي في مكان العمل من خلال المفاوضة الجماعية.

وقد قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لغانا في مجال صياغة اللوائح الخاصة باستكمال قانون العمل الجديد والمفاوضات الثلاثية التي دارت بصددها، مع التركيز على موضوعي الهجرة والعمالة.

وفي ليبريا، دُرب ٤٠ موظفاً من موظفي وممثلي العمل من بين الشركاء الاجتماعيين على بعض المسائل الإدارية في العمل. وأجري تقييم سريع لمؤسسات الحوار الاجتماعي وإدارة العمل، كما صيغت خطة للأنشطة.

وفي إثيوبيا، عقدت حلقات عمل بشأن إعلان العمل الجديد وقضايا إدارة العمل، وكذلك اجتماعات ثلاثية بشأن موضوعات كفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والحوار الاجتماعي. وقد ترجم عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتم إصدار مطبوعة عن إعلان العمل الجديد. وأدى تعزيز قدرات وزارة العمل والشئون الاجتماعية إلى التصديق المقترح على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

وقد أدى نشاط "مشروع تعزيز علاقات العمل في شرق أفريقيا" من أجل رفع مستوى قدرات وزارات العمل في جماعة شرق أفريقيا - بهذه الوزارات إلى تسنمّ مكانة بارزة بحيث زادت ميزانياتها بنسبة ثلاثة أضعاف خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أتاح هذا المشروع منتدى للحوار الاجتماعي في البلدان الثلاثة. وتم إحياء مجالس العمل الثلاثية بعد عدة سنوات من الخمول. كما تزايدت أيضاً مخصصات الميزانية.

وعقدت الهيئات المكونة في جمهورية تنزانيا المتحدة اجتماعات شهرية مع رئيس الدولة لمناقشة قضايا عامة تتعلق بالعمل والعمالة. وتناولت المسائل التي نوقشت مواضيع عديدة كالأجور وقوانين العمل الجديدة والرعاية الاجتماعية للعمال والضمان الاجتماعي.

وفي عام ٢٠٠٦، تبنى مجلس وزراء "الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا" لائحة لتشكيل لجنة ثلاثية دون إقليمية للحوار الاجتماعي. ويبين الإطار ٦-٢ كيف تقوم بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية بإنشاء إطار للحوار الاجتماعي.

الإطار ٦-٢- البرنامج الإقليمي لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية:
نجاح الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية

يقدم "البرنامج الإقليمي لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية" المساعدة لهذه البلدان في تبني وتطوير ثقافة للحوار الاجتماعي بين المؤسسات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعمال وفي توفير أشكال ديمقراطية موثوقة وقادرة للإدارة في هذا الإقليم. وقد استفاد ٢٣ بلداً من الدعم الذي يقدمه هذا البرنامج لتعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين على الشروع في الحوار والمشاورات والمفاوضات وتوطيدها. ووُضِعت آليات وطنية لفضّ النزاعات من أجل الوصول إلى علاقات جيدة بين الشركاء الثلاثة، وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل ذلك التصدي لمشاكل كالتمثيل الضعيف للعمال وأصحاب العمل وفقدان الثقة بين الشركاء وكذلك الدعم الإداري الضعيف.

وقد ساعد "البرنامج الإقليمي لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية" على تقوية إدارة العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو ورواندا وبوروندي وكذلك دعم العديد من البلدان في مجال المفاوضات الجماعية مما أدى إلى تجديد اتفاقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتوغو وبوركينا فاسو والسنغال. وتم وضع العديد من المواثيق الاجتماعية في غرب أفريقيا مع إنشاء لجان وطنية للحوار الاجتماعي لتنفيذ تلك الصكوك. وفي السنغال، اعتبر الحوار الاجتماعي أولوية في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، بينما ساعد تبني ميثاق اجتماعي في كوت ديفوار على إحلال السلام في عالم العمل بالرغم من الظروف السياسية الصعبة.

كما ساهم هذا البرنامج في وضع إطار للحوار الاجتماعي داخل "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا" و"الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا" و"الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى" وكذلك في وسط أفريقيا (ماعدا غينيا الاستوائية). ويرجع الفضل إلى هذا البرنامج في تصديق ساو تومي وبرنسيب على الاتفاقيات التالية في عام ٢٠٠٥: اتفاقية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٣٥) واتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤) واتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١) واتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)، بينما سنت كل من تشاد ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشريعات بعد المصادقة على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

وفي السنغال، عزز هذا البرنامج الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في قطاعات عدة منها الكهرباء وصيد الأسماك والتعليم (المدرسون والاتحادات) من خلال بناء القدرات، وذلك بغية المساعدة على تحقيق لحمة اجتماعية أفضل في بعض القطاعات. وقد تم تدريب نحو ٩٠ موظفاً من الموظفين المسئولين عن هياكل الموارد البشرية الوطنية في منظمات العمال وموظفي الإدارة المركزية ومندوبيها ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى نشاط هذا البرنامج في كاتانغا إلى وضع مشروع من شأنه تحسين الإدارة في قطاعي التعدين والمعادن من خلال الترويج للعمل اللائق. وسيقوم هذا المشروع - الذي يعتزم الشروع فيه في عام ٢٠٠٧ بتمويل من بلجيكا - بالترويج لتنمية محلية متكاملة في هذين القطاعين بكاملهما.

٦-٣ تنمية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي

٦-٣-١ الأنشطة القطاعية

استهل العمل في مشروع تموله أسبانيا لتحسين القدرة التنافسية في صناعات المنسوجات والملابس بالمغرب من خلال العمل اللائق في عام ٢٠٠٥. ويستخدم هذا المشروع الحوار الاجتماعي لرفع مستوى إدارة المنشآت للموارد البشرية ومهارات العمال وظروف العمل مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي. وقد دفعت انجازات هذا المشروع بوزارة العمالة والتدريب المهني في المغرب إلى اقتراح استهلال برنامج وطني للنهوض بمستوى المنشآت ومحاكاة هذا البرنامج في جميع القطاعات الأخرى. كما بدأ هذا المنهج في الانتشار في بلدان أخرى في شمال أفريقيا كالجزائر ومصر وتونس وفي قطاعات أخرى كالبناء والسياحة.

٧- الاستنتاجات

٧-١ تعبئة الموارد والشراكات

حالف النجاح منظمة العمل الدولية بشكل متزايد في الجهود التي بذلتها لتعبئة الموارد لبرامج التعاون التقني الخاصة بها في أفريقيا خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد سهّل الإطار المتماسك والمتكامل للالتزامات الصادرة عن قمة واغادوغو إقامة الشراكات والحصول على تمويل مشترك من مختلف الجهات المانحة للبرامج الواسعة النطاق. فقد أصبحت تعبئة الموارد المحلية أكثر أهمية وأصبحت الجهات المانحة غير التقليدية مثل المفوضية الأوروبية ومصرف التنمية الإفريقي ومؤسسة التمويل الدولية شركاء مهمين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد ازدادت الموافقات على البرامج الجديدة على المستويين القطري والإقليمي من ٣٣,٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٣ إلى ٤٤,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع التوصل إلى مبلغ مماثل في عام ٢٠٠٦.

٧-٢ التحديات

إنّ الإدارة الأفضل هي أمر ضروري لتحقيق العمل اللائق. ويسترعى الانتباه بشكل متزايد في أفريقيا بكاملها، ولا سيما من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى المؤسسات الفعّالة والشفافة والمسؤولة في القطاعين العام والخاص، وإلى القضاء على الفساد. غير أن الجهود الوطنية التي تبذل لترويج العمل اللائق في بعض البلدان في الإقليم لا تزال مقيدة بمؤسسات سوق العمل الضعيفة وقوانين العمل البالية وغير الملائمة والإنفاذ الضعيف لهذه القوانين والقدرة التقنية المحدودة للشركاء الثلاثيين والمؤسسات الضعيفة للحوار الاجتماعي والافتقار إلى سياسات متسقة ما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد طالب الكثير من البلدان بمساعدة منظمة العمل الدولية لجعل قوانين العمل لديها تتماشى مع الاتفاقيات المصدق عليها، ولكّن الأسس المؤسسية لا تزال تحتاج إلى الكثير من التعزيز لكي تتمكن البلدان من الامتثال لالتزاماتها الدولية.

وفي حين تمّ تحقيق إنجازات مشجعة في القوانين المتعلقة بالحرية النقابية، لا تزال هناك بلدان تسمح ببعض الاستثناءات فيما يتعلق بالحماية القانونية للحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية. وغالباً ما يواجه العمال في الاقتصاد غير المنظم وفي الزراعة ومناطق تجهيز الصادرات، وكذلك المهاجرون والعمال المحليون، الصعاب في ممارسة حقوقهم في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. وفي أفريقيا، ونظراً للأهمية التي يتسم بها الاقتصاد غير المنظم، فإنّ تعزيز تمثيل العاملين والمشغلين في الاقتصاد غير المنظم وإيصال صوتهم يشكلان أولوية واضحة.

ويشير هذا التقرير إلى أنّ الدول الأعضاء في أفريقيا تقر بشكل متزايد بأهمية العناصر المكونة لترويج العمالة والحماية الاجتماعية في برنامج العمل اللائق. غير أنه يشير أيضاً إلى أنّ إيجاد بيئة ومؤسسات لترويج وتعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً. إن وجود منظمات أصحاب عمل وعمال قوية يبدو بكل وضوح أمراً أساسياً، شأنه في ذلك شأن وزارات العمل القوية. ويبقى تعزيز القدرات التنظيمية والتقنية لهذه المنظمات ذا أولوية في جدول أعمال منظمة العمل الدولية في أفريقيا. وتحتاج منظمة العمل الدولية إلى الاستمرار في المساعدة على إعادة النظر في إدارة العمل وإصلاحها، بما في ذلك تفتيش العمل ومحاكم العمل والمشورة وخدمات المصالحة والتحكيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم - في سياق الترتيبات المتزايدة للتكامل الإقليمي - دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الجهود التي تبذلها سعياً لإدراج الشواغل الاجتماعية في أعمالها ولاستخدام الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي للحصول على النتائج.

٧-٣ عملية إصلاح الأمم المتحدة

تلتزم منظمة العمل الدولية بعملية إصلاح الأمم المتحدة وبالتكامل المتزايد لأعمال منظمة العمل الدولية على المستوى القطري ضمن الإطار الأوسع للأمم المتحدة. ويتيح برنامج العمل اللائق والبرامج القطرية للعمل اللائق برنامج عمل قوي لالتزام منظمة العمل الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة، سواء من وجهة النظر السياسية أم من حيث البرنامج. وتظهر تجربة مكاتب منظمة العمل الدولية في أفريقيا أنّ التكامل يتيح لمنظمة العمل الدولية فرصاً

للوصول إلى أكبر جمهور لبرنامج العمل اللائق ولتوسيع نطاق الشراكات مع الفاعلين الآخرين في مجال التنمية. وباستطاعة الأمم المتحدة التي تتكلم بصوت واحد أن يكون لها نفوذ سياسي أكبر ومنافذ أوسع في البرامج الوطنية مما يمكن أن يكون لمنظمة العمل الدولية وحدها. وقد أسفرت ممارسات البرمجة المشتركة عن استرعاء الانتباه بشكل أكبر إلى القضايا الاجتماعية وتلك المتعلقة بالعمالة في البرامج المتكاملة والأكثر شمولاً للأمم المتحدة وأدت إلى بروز أدوار متميزة وجلية لمنظمة العمل الدولية في تنفيذ المكونات الأساسية لبرامج الأمم المتحدة.

وفي حين تشكل برامج الأمم المتحدة المشتركة تحديات تتعلق باتساق الأنظمة الإدارية والمالية الداخلية لمنظمة العمل الدولية مع تلك الخاصة بالشركاء الآخرين ضمن النظام، إلاّ أنها توفر منفذاً إلى موارد جديدة. وتساهم منظمة العمل الدولية أيضاً بقيمة مضافة تقدمها للجهود التي تبذلها مختلف الوكالات من خلال الجمع بين منظمات أصحاب العمل والعمال. أما بالنسبة لشركاء التنمية أنفسهم، فهناك إمكانيات الوصول إلى الشركاء غير التقليديين وممارسة نفوذ أوسع في البرامج الوطنية. وبالرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه تقدير آثار التزام منظمة العمل الدولية ضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة تقديراً كاملاً، فقد برز تحدٍ كبير، إذ إنّ الاستثمارات المطلوبة من حيث الموارد والوقت تتجاوز أحياناً ما تستطيع أن تقدمه مكاتب منظمة العمل الدولية، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن هذه الاستثمارات هي استثمارات أولية تتاح على المستوى السياسي ولا يمكن ضمان فوائدها من حيث الوصول إلى التمويل المتزايد خلال المراحل اللاحقة.

ولكي تكون منظمة العمل الدولية منظمة فعالة، لا بد لها أيضاً من تعزيز صورتها والتعريف بنفسها لتصل إلى المجتمعات المانحة الأوسع، السياسية منها والمدنية والدولية. وما التناسق الواضح لبرنامج العمل اللائق مع الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الألفية على المستوى العالمي والروابط بين البرامج القطرية للعمل اللائق وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري إلا نقطة الانطلاق لذلك. ولا بد من أن تشارك العناصر المكونة للمنظمة في هذه الجهود كحلفاء أساسيين وكمدافعين وطنيين أقوياء يذودون عن حياض منظمة العمل الدولية.

المرفق الأول - مشاريع التعاون التقني المنجزة والتي هي قيد التنفيذ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/00/02/FRA	برنامج دعم تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في بنن وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا	نيسان/ أبريل ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/00/06/POR	تطوير الحماية الاجتماعية (PROSOCIAL 3) في البلدان الأفريقية التي تعتبر البرتغالية لغتها الرسمية (مربوط بالمشروع RAF/98/M11/POR)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	البرتغال	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/00/50/USA	تعزيز علاقات العمل في شرق أفريقيا - المرحلة I	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١	أيار/ مايو ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/00/51/USA	وقاية الأطفال المنخرطين في الأعمال الخطرة في القطاع الزراعي التجاري في أفريقيا وانتشالهم وإعادة تأهيلهم	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/00/52/FRA	المرحلة التحضيرية لبرنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال في غرب أفريقيا (مشروع جامع INT/00/P33/FRA)	نيسان/ أبريل ٢٠٠١	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/02/UNA	إدماج الشواغل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في المشروع الإقليمي لأفريقيا "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة العمل الدولية)	تموز/ يوليه ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/01/03/SID	الدعم بالمشورة وخدمات المعلومات والتدريب لتطوير الهيكل الأساسي الكثيف العمالة (ASIST AFRICA ٢٠٠١-٢٠٠٣)	حزيران/ يونيه ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/01/04/UKM	ASIST/AFRICA ٢٠٠١-٢٠٠٣: الدعم بالمشورة وخدمات المعلومات والتدريب لتطوير الهيكل الأساسي الكثيف العمالة	تموز/ يوليه ٢٠٠١	آذار/مارس ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/01/05/SID	"كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" وتطوير مشروع "كيف توسع مشروعك" في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا - المرحلة الثالثة	تموز/ يوليه ٢٠٠١	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/01/06/NAD	الدعم بالمشورة وخدمات المعلومات والتدريب لتطوير الهيكل الأساسي كثيف العمالة	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/01/07/DAN	مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في بنن وغانا في إطار البرنامج دون الإقليمي التابع للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال الرامي لمكافحة الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا ووسطها	شباط/ فبراير ٢٠٠٣	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	الدانمرك	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/09/ITA	دعم برنامج تعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت الصغيرة	كانون الأول/ ديسمبر	كانون الأول/ ديسمبر	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
	SEED في المغرب العربي: تقديم الدعم لتعزيز المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر	٢٠٠١	٢٠٠٧		للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	
RAF/01/12/AUT	مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في أربعة بلدان أفريقية ناطقة بالإنكليزية: توطيد الخبرات والدروس المستفادة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	النمسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/13/FRA	تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في بنن وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر (مربوط بالمشاريع RER/01/M08/FRA وRAF/01/M13/FRA وMAG/01/MO3/FRA)	شباط/ فبراير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/15/SID	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قطاع النقل وفي القطاع غير المنظم في ١١ بلداً أفريقياً	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	السويد	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/01/34/FRA	إسهام فرنسي في التنسيق دون الإقليمي	كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	آذار/مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/50/FRA	مساهمة في القضاء على عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالفرنسية (انظر المشروع الجامع INT/01/P25/FRA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/51/USA	مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها(المرحلة IIb)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/53/USA	مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها(المرحلة IIa)	تموز/ يوليه ٢٠٠١	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/54/USA	البرنامج الإقليمي بشأن الحيلولة دون مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/01/55/USA	تعزيز إدارة العمل في الجنوب الأفريقي	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/01/78/DAC	إدماج الوقاية من إساءة استعمال الكحول والمخدرات في برنامج السلامة والصحة المهنيتين	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٥	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/02/04/ITA	الشراكة من أجل الديمقراطية والسلام	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	إيطاليا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/02/06/FRA	تعزيز القدرات الوطنية في مجال الحيلولة دون وقوع نزاعات العمل وإدارتها: تعزيز الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية – PRODIAF، مركز تدريب تورينو	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	فرنسا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/02/07/AGF	العمل اللائق للنساء من خلال القروض الصغيرة في بوركينا فاسو ومالي	تموز/ يوليه ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/02/09/FRA	دعم تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي في النيجر والسنغال -: تعزيز الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية - PRODIAF	تموز/ يوليه ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/02/10/BEL	ترويج أنشطة الحوار الاجتماعي في أفريقيا (كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٥	بلجيكا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/02/11/SID	"كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" لأفريقيا الناطقة بالفرنسية، المرحلة II	تموز/ يوليه ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/02/12/EEC	إدارة هجرة العمل باعتبارها أداة للتنمية	شباط/ فبراير ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الاتحاد الأوروبي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/02/13/FRG	تعزيز مشاركة نقابات العمال في إجراء ورقة استراتيجية الحد من الفقر	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٥	ألمانيا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/02/16/SID	مكافحة عمل الأطفال في قطاع الخدمة المنزلية في شرق أفريقيا	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	السويد	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/18/UKM	الإعلام الإذاعي في أفريقيا - أداة لتطوير السوق في مجال خدمات قطاع الأعمال	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٥	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/02/50/USA	برنامج الزراعة التجارية/ زراعة الكاكاو في غرب أفريقيا لمكافحة عمل الأطفال الخطر والاستغلالي (WACAP)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/51/USA	بناء الأسس للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالانكليزية	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/52/NET	الحد من الفقر للعمال غير المحميين في الاقتصاد غير المنظم - نشاط تعاوني مشترك (مشروع جامع INT/02/M04/NET)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/02/53/NET	الاستثمار في العمالة: التأجير بالنسبة لأصحاب المشاريع في قطاع البناء الكثيف العمالة (مشروع جامع INT/02/M04/NET)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٥	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/02/54/NET	وظائف من أجل أفريقيا: استحداث فرص العمل من خلال تنمية المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في وسط أفريقيا وغربها (المشروع الجامع الرئيسي INT/02/M04/NET) (مشاريع المكتب الإقليمي لأفريقيا، غانا، الكاميرون)	تموز/ يوليه ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/02/56/FRA	PAMODEC - مشروع دعم تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (مشروع جامع INT/02/M39/FRA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/57/FRA	برنامج SIMPODEC - المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالفرنسية (مشروع جامع INT/02/P24/FRA)	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/58/FRA	التمويل الصغير في خدمة العمل اللائق في أفريقيا	شباط/ فبراير ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/02/58/USA	تعزيز علاقات العمل في شرق أفريقيا - المرحلة II	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/02/59/NET	هجرة اليد العاملة والتنمية في غرب أفريقيا (مشروع جامع (INT/02/M04/NET	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	هولندا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/03/01/FRA	دعم منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/03/03/UKM	الدعم الذي تقدمه إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية إلى اجتماع أصحاب المصلحة بشأن الوظائف من أجل أفريقيا (مربوط بالمشروع RAF/02/M17/UKM)	شباط/ فبراير ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/03/04/SWI	مشروع مشترك بين منظمة العمل وسويسرا بشأن إدارة النزاعات الإقليمية وتطوير القدرة التنافسية القائمة على أساس المنشآت في الجنوب الأفريقي	تموز/ يوليه ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٧	سويسرا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/03/06/ICA	القضاء على عمل الأطفال الخطر والاستغلالي في قطاع زراعة الكاكاو في بلدان مختارة من غرب أفريقيا	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦	الحلف التعاوني الدولي	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/03/08/CAN	أسوأ أشكال عمل الأطفال في قطاع الصناعات الصغيرة والخدمات في المناطق الحضرية في أفريقيا	تموز/ يوليه ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٥	كندا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/03/15/ACH	حلقة دراسية ثلاثية إقليمية في وسط أفريقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وعالم العمل، دوالا، الكاميرون، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣	أيار/ مايو ٢٠٠٧	المركز الأفريقي لإدارة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في عالم العمل	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/03/19/FRA	دعم بناء إطار إقليمي لإقامة الضمانات الصحية في بلدان منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	آب/ أغسطس ٢٠٠٤	تموز/ يوليه ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/03/21/EEC	تعزيز الحوار الاجتماعي في قطاع العمل- أثيوبيا وإريتريا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	الاتحاد الأوروبي	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/03/50/USA	البرنامج المحدد زمنياً في الجنوب الأفريقي	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/03/51/FLA	حصول الأشخاص المعوقين على المعارف وفرص العمل (INT/01/M30/FLA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	بلجيكا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/03/53/UKM	استحداث فرص العمل في تقديم خدمات البلديات في شرق أفريقيا - تحسين ظروف معيشة الفقراء وتوفير الوظائف لهم (مشروع جامع INT/00/M28/UKM)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/03/54/UKM	برنامج مكافحة العمل الجبري والاتجار بالأشخاص	أيار/ مايو ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/04/02/BEL	برنامج تعزيز الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية PRODIAF - المرحلة II	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	بلجيكا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/04/05/ITA	تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب العربي	أيار/مايو ٢٠٠٤	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/04/07/FRA	المساهمة في القضاء على عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالفرنسية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/04/08/UNA	حلقة عمل للتقييم والتخطيط المتعلق بمدونة الممارسات الجيدة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (بتمويل من صندوق مكافحة الفقر)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/04/14/ITA	الأمن الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والشركاء الاجتماعيون، المغرب وموزامبيق	شباط/ فبراير ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	إيطاليا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/04/50/CAN	استراتيجيات تدريب المهارات لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في القطاع الحضري غير المنظم في أفريقيا الناطقة بالإنكليزية الواقعة جنوب الصحراء	نيسان/ أبريل ٢٠٠٤	تموز/ يوليه ٢٠٠٧	كندا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/04/51/NET	تعزيز القدرات الإنتاجية للفقراء من خلال التعليم/ التدريب وتنمية روح تنظيم المشاريع التعاونية والجمعيات	آذار/ مارس ٢٠٠٤	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/04/52/NET	SYNDICOOP: الحد من الفقر بين العمال غير المحميين في الاقتصاد غير المنظم من خلال النشاط المشترك بين نقابات العمال والتعاونيات (المرحلة الثانية)	آذار/ مارس ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/04/53/NET	بناء القدرات لاستحداث العمالة والتمكين الاقتصادي من خلال منهجية منظمة العمل الدولية للتنمية الاقتصادية المحلية في موزامبيق وجنوب أفريقيا وأنغولا	آذار/ مارس ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/04/54/NET	ترويج المساواة بين الجنسين والعمل اللائق خلال جميع مراحل الحياة	آذار/ مارس ٢٠٠٤	آب/ أغسطس ٢٠٠٦	هولندا	المساواة بين الجنسين	إقليم أفريقيا
RAF/04/55/NET	تعزيز قدرة نقابات العمال الأفريقية على معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في عالم العمل من خلال التعليم الأساسي والإلمام بالنواحي القانونية	آذار/ مارس ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	هولندا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/04/56/NET	الحيلولة دون استغلال الأطفال في الخدمة المنزلية والقضاء عليه من خلال التعليم والتدريب في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وأفريقيا الناطقة بالفرنسية	آذار/ مارس ٢٠٠٤	آب/ أغسطس ٢٠٠٦	هولندا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/04/57/USA	الإجراءات النموذجية المباشرة والأبحاث وبرنامج بناء القدرات والربط الشبكي للحيلولة دون عمل الأطفال الذين يتمّهم فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والصبيان والبنات المصابين بالفيروس	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	آذار/ مارس ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/04/58/USA	مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب أفريقيا ووسطها (المرحلة IIc) (مشروع جامع INT/01/P04/USA)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/05/07/FRA	معايير العمل الدولية والعولمة: أدوات لسوق العمل المعولم	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/05/10/BRA	مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	وزارة الخارجية	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/05/50/UKM	بحث أساسي لمرفق تعاوني لأفريقيا	نيسان/ أبريل ٢٠٠٥	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/05/55/UKM	برنامج ASIST Africa - الاستثمارات الكثيفة العمالة في أفريقيا (مربوط بالمشروع RAF/01/04/UKM) (مشروع جامع INT/00/M28/UKM)	تموز/ يوليه ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/05/56/SID	توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في غانا والسنغال	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥	آذار/ مارس ٢٠٠٧	السويد	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/05/57/SID	مكافحة العمل الجبري والتمييز في أفريقيا	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	السويد	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/05/59/SID	تعزيز الأحكام القانونية والسياسية وتحسين السلامة والصحة المهنيتين	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	السويد	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/05/60/SID	تعبئة التعاونيات والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	السويد	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/05/61/SID	إجراءات مبتكرة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والحد من آثاره في عالم العمل	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	السويد	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/05/62/SID	بناء تفاهم سياسي مشترك على المستوى القطري	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/05/63/SID	الحد من الفقر من خلال المهارات وتنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/05/64/SID	استحداث فرص عمل لائق ومنتج من خلال سياسات الاستثمار والممارسات القائمة على الموارد المحلية للبنية التحتية	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/06/01/FRA	دعم بناء إطار إقليمي لإقامة الضمانات الصحية في بلدان منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	تموز/ يوليه ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
RAF/06/06/FRA	المساهمة في القضاء على عمل الأطفال في أفريقيا الناطقة بالفرنسية	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/06/07/LUX	تعزيز قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة من الناشطين والمحتملين في غرب أفريقيا	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	تموز/ يوليه ٢٠٠٧	لكسمبرغ	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/06/08/FRA	مشاريع دعم تطبيق الإعلان (PAMODEC - II)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RAF/94/08/ITA	تنمية المنشآت البالغة الصغر	آب/ أغسطس ١٩٩٤	آذار/ مارس ٢٠٠٥	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/95/07/NOR	برنامج دعم النظم المالية للتعاونيات والتأمينات (PA – SMEC)	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦	آذار/ مارس ٢٠٠٥	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/97/08/POR	PRODIAL - تعزيز الحوار الاجتماعي في البلدان الأفريقية التي تعتبر البرتغالية لغتها الرسمية	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧	آذار/ مارس ٢٠٠٦	البرتغال	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/97/09/050	الإسهام الرئيسي – الإسهام الفرنسي في أنشطة أفريقيا الناطقة بالفرنسية	كانون الثاني/يناير ١٩٩٧	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/97/14/BEL	تعزيز الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية (PRODIAF)	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	بلجيكا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	إقليم أفريقيا
RAF/98/15/USA	التحضير لعقد مؤتمر دولي عن الأطفال الجنود	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/99/05/050	مكافحة الاتجار بالأطفال في أفريقيا - المرحلة I (مشروع جامع (INT/95/M05/USA	آب/ أغسطس ١٩٩٩	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	إقليم أفريقيا
RAF/99/06/NOR	المساواة بين الجنسين في التعاونيات	نيسان/ أبريل ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٥	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إقليم أفريقيا
RAF/99/13/UNF	النهوض بدور المرأة في تحسين الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والإنجابية الجيدة	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	إقليم أفريقيا
ANG/40/754/34	تقييم قطاع التدريب المهني في أنغولا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	تموز/ يوليه ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أنغولا
BEN/01/002/01	برنامج دعم لتعزيز الإدارة الرشيدة	كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	بنن
BEN/03/50/USA	برنامج تثقيفي يعالج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل في بنن	تموز/ يوليه ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	بنن
BEN/97/02/061	المساهمة في تحسين ظروف الأطفال العاملين في بنن	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥	بلجيكا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	بنن
BEN/99/10/050	المساهمة في إلغاء عمل الأطفال في بنن	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	بنن
BOT/05/02/BOT	تقديم الدعم في مجال المشورة والرصد لدائرة الطرقات	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	حكومة بوتسوانا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	بوتسوانا
BOT/95/02/BOT	إعادة نظر شاملة في الحماية الاجتماعية في بوتسوانا	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥	آذار/ مارس ٢٠٠٦	حكومة بوتسوانا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	بوتسوانا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
BOT/99/01/BOT	تقديم الدعم في مجال المشورة والرصد لدائرة الطرقات تطبيق الأساليب القائمة على اليد العاملة في مجالي الصيانة والبناء	حزيران/ يونيه ٢٠٠٢	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	حكومة بوتسوانا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	بوتسوانا
BKF/00/001/01	برنامج دعم لتعزيز الإدارة الاقتصادية	تموز/يوليه ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	بوركينا فاسو
BKF/00/51/FRA	ترويج نظام التأمينات الصغيرة جداً لأصحاب المشاريع بالغة الصغر في بوركينا فاسو (ملف جامع INT/00/M03/FRA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	بوركينا فاسو
BKF/04/01/FRA	مشروع رائد لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تكامل السياسات	بوركينا فاسو
BKF/04/50/USA	إعادة تأهيل ٧٠ طفلاً تم الاتجار بهم	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	بوركينا فاسو
BKF/04/51/USA	برنامج تثقيفي مشترك بين إدارة العمل في الولايات المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل - استجابة سريعة في بوركينا فاسو	أيار/ مايو ٢٠٠٥	آذار/مارس ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	بوركينا فاسو
BKF/97/01/062	إعداد خطة عمل بشأن عمل الأطفال	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	بلجيكا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	بوركينا فاسو
BKF/99/01/050	الإسهام في القضاء على عمل الأطفال في بوركينا فاسو	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	بوركينا فاسو
BDI/31/671/01	تعزيز القدرات في مجال التمويلات الصغيرة جداً في بوروندي	حزيران/ يونيه ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	بوروندي
CMR/04/50/USA	مكافحة الاتجار بالأطفال في الكاميرون	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	الكاميرون
CMR/04/51/USA	برنامج تثقيفي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل في الكاميرون (INT/04/20/USA)	آذار/ مارس ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	الكاميرون
CMR/05/01/CMR	مشروع رائد لصيانة الطرقات الريفية بالتقنيات الكثيفة العمالة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	الكاميرون	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الكاميرون
CMR/06/01/BAD	تقييم لمنظمات المشاريع الراميات لتحقيق النمو في الكاميرون	آذار/ مارس ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	مصرف التنمية الأفريقي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الكاميرون
CMR/06/02/CMR	مشروع صرف المياه الصحي في ياوندي (PADY) – الجزء كثيف العمالة	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠١٠	الكاميرون	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الكاميرون
CAF/00/006/01	التمويلات الصغيرة جداً (دعم برنامج مكافحة الفقر)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جمهورية أفريقيا الوسطى
CHD/02/001/01	مساعدة مؤقتة للبرنامج الوطني لتعزيز رابطات القاعدة ذات التوجه الاقتصادي (ABVE)	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	تشاد

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
COI/99/001/01	دعم الهيكل الأساسي الداعم لاستحداث المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنميتها	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جزر القمر
PRC/02/01/IDA	الكونغو - برنامج الطوارئ لإعادة إصلاح الهياكل الأساسية وتحسين ظروف معيشة السكان (PURIVC-2)	حزيران/ يونيه ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	البنك الدولي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الكونغو
PRC/43/563/11	صياغة السياسة التعاونية	نيسان/ أبريل ٢٠٠٥	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الكونغو
IVC/00/004/01	برنامج مساعدة للإدارة الرشيدة	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	كوت ديفوار
IVC/03/01/HCR	دراسة بشأن استغلال الأطفال، ولاسيما في مناطق استقبال المهجرين واللاجئين	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كوت ديفوار
IVC/06/01/USA	برنامج لتعزيز اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال وهيئاتها في منطقتين مستهدفتين في كوت ديفوار	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كوت ديفوار
DRC/00/01/IBR	منحة من صندوق ما بعد الصراعات لإعداد مشروع للتسريح وإعادة التأهيل	حزيران/ يونيه ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	البنك الدولي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
DRC/06/01/DRC	برنامج دعم إعادة الإدماج الاقتصادي المستديم للمسرحين (ARED)	تموز/ يوليه ٢٠٠٦	تموز/ يوليه ٢٠٠٧	حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
KEN/06/50/OPE	كينيا: برامج وسياسات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل	أيار/ مايو ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	منظمة البلدان المصدرة للنفط	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	شرق إفريقيا
MAG/06/50/OPE	مدغشقر: برامج وسياسات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل	أيار/ مايو ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	منظمة البلدان المصدرة للنفط	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	شرق إفريقيا
RAF/05/03/FOR	تعزيز علاقات العمل والحقوق في شرق أفريقيا	تموز/ يوليه ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	مؤسسة فورد	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	شرق إفريقيا
EGY/00/09/050	أنشطة في مصر	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٧	إيطاليا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مصر
EGY/05/01/FPA	دراسة استقصائية عن الانتقال من المدرسة إلى العمل (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية)	حزيران/ يونيه ٢٠٠٥	آذار/ مارس ٢٠٠٦	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مصر
EGY/06/01/DGR	تقييم حركة التعاونيات في مصر	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	التعاونية الألمانية ومؤسسة رايفايسن	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مصر
EGY/97/01/050	البرنامج الوطني للقضاء على عمل الأطفال (DANIDA)	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	الدانمرك	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مصر
EGY/98/09/031	تعبئة المعلمين والمربيّن	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	النرويج	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مصر

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
ERI/04/01/HCR	خبرة منظمة العمل في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لدعم عملية اريتريا التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤	آذار/ مارس ٢٠٠٦	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	إريتريا
ETH/00/09/050	أنشطة تحضيرية في أثيوبيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	إيطاليا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	أثيوبيا
ETH/00/51/FRA	توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للنساء في أثيوبيا (ملف شامل (INT/00/M03/FRA	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	أثيوبيا
ETH/02/01/IDA	الإشراف على بناء الطريق الريفي في منطقة تيغري التابع لمشروع الصيانة المنتظم	آذار/ مارس ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	البنك الدولي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أثيوبيا
ETH/03/50/USA	برامج تثقيفية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في مكان العمل في أثيوبيا (ملف شامل (INT/03/M19/USA	أيار/ مايو ٢٠٠٤	نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	أثيوبيا
ETH/04/01/AGF	الحد من العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أثيوبيا
ETH/06/01/AGF	التمكين الاقتصادي للنساء والشباب من خلال التعاونيات في أثيوبيا	آب/ أغسطس ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أثيوبيا
ETH/06/02/IRL	تطوير قواعد الانتساب إلى نقابات النساء منظمات المشاريع	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	IRL/DCI	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أثيوبيا
GAB//00/02/IBR	برنامج دعم لإعادة تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)	آذار/ مارس ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٥	البنك الدولي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غابون
GAM/00/002/01	مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي في غامبيا	آب/ أغسطس ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غامبيا
GAM/35/562/11	مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي	آذار/ مارس ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غامبيا
GHA/02/50/NET	الحماية الاجتماعية لمجتمعات القطاع غير المنظم في غانا (الملف الشامل (INT/02/M04/NET	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	هولندا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غانا
GHA/03/50/USA	برنامج تثقيفي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في مكان العمل في غانا	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غانا
GHA/04/50/NET	غانا - الخروج من الفقر	آذار/ مارس ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	هولندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	غانا
GHA/04/51/USA	برنامج دعم للبرنامج الوطني المحدود زمنياً بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في غانا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	غانا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
GHA/06/MO2/UKM	صندوق المبادرة الاستراتيجية (إدارة التنمية الدولية - غانا) "دعم اعتماد سياسات لامركزية لمناصرة الفقراء في غانا"	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	غامبيا
GHA/99/05/050	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في غانا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	غانا
GHA/99/05/051	دراسة استقصائية نموذجية لعمل الأطفال وقاعدة بيانات معنية بالتنمية	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	غانا
GHA/99/05/060	برنامج وطني للقضاء على عمل الأطفال في غانا	آب/ أغسطس ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	غانا
GUI/02/006/01	دعم تطبيق استراتيجية الحد من الفقر	أيار/ مايو ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	غينيا
GBS/00/002/01	دعم تعزيز القدرات	حزيران/ يونيه ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	غينيا بيساو
KEN/00/11/150	برامج قطرية في كينيا	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	ألمانيا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
KEN/01/50/USA	إصلاح قانون العمل في كينيا	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	كينيا
KEN/02/11/GER	كينيا: التنسيق الوطني	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦	نيسان/ ابريل ٢٠٠٨	ألمانيا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
KEN/03/013/01	استحداث أكبر قدر من فرص العمل من خلال الاستثمارات في القطاع العام	شباط/ فبراير ٢٠٠٤	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	كينيا
KEN/04/50/USA	برنامج دعم للبرنامج الوطني المحدود زمنياً للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في كينيا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
KEN/98/05/081	مساهمة أساسية في برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC - دراسة استقصائية بشأن اليد العاملة في كينيا	نيسان/ أبريل ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	كندا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
KEN/98/09/032	حركة المعلمين والتعليم والمنظمات	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	النرويج	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
KEN/99/300/01	العمالة وسبل العيش المستدامة	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	كينيا
LES/02/01/UNV	برنامج كثيف العمالة لتحسين المناطق الحضرية في مازيرو (متطوعو الأمم المتحدة)	تموز/ يوليه ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	متطوعو الأمم المتحدة - المقر الرئيسي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	ليسوتو
LES/03/01/LES	وضع مبادئ توجيهية وفقاً لمعايير الهندسة الملائمة للطرقات منخفضة الحجم والقائمة على اليد العاملة	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	IRL/DCI	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	ليسوتو

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
LIB/85/01/LIB	مشروع الضمان الاجتماعي	أيار/ مايو ١٩٨٥	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	الجماهيرية العربية الليبية	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	الجماهيرية العربية الليبية
MAG/00/01/NAD	مشروع طرقات كثيف العمالة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/00/02/NAD	إعادة إعمار المدارس الابتدائية (EPP وEPL) – أشغال كثيفة العمالة - مبانٍ	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/00/05/FRG	برنامج دعم لترويج وتطوير مؤسسات التأمين المالية (APIFM) في مدغشقر	شباط/ فبراير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	ألمانيا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	مدغشقر
MAG/01/01/UNA	تعبئة مكان العمل لمكافحة الايدز (رسالة اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز ومنظمة العمل الدولية)	حزيران/ يونيه ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	مدغشقر
MAG/01/04/MAG	برنامج التدريب كثيف العمالة للمشغلين المحليين	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	البنك الدولي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/02/01/NAD	برنامج للمناطق الحضرية كثيف العمالة	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/02/50/FRA	مكافحة العمل الجبري في مدغشقر (الملف الشامل INT/02/M39/FRA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/03/02/NAD	أشغال كثيفة العمالة – مبانٍ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/03/03/NAD	أشغال كثيفة العمالة - الهياكل الأساسية المجاورة، Fort Dauphin	نيسان/ أبريل ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/04/50/USA	برنامج دعم للبرنامج الوطني المحدود زمنياً بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في مدغشقر	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/05/01/NOR	أشغال كثيفة العمالة - مبانٍ للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/05/02/MAG	بناء مدارس ابتدائية في مدغشقر - المشروع MENRS/BIT	نيسان/ أبريل ٢٠٠٦	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧	حكومة مدغشقر	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/06/01/NOR	أشغال كثيفة العمالة - قروية، للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	حزيران/ يونيه ٢٠٠٩	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/45/494/99	تعزيز العمالة والدخول	نيسان/ أبريل ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر
MAG/94/02/NAD	توسيع نطاق تكنولوجيا بناء الطرقات القائمة على اليد العاملة في مدغشقر	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مدغشقر

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
MAG/98/01/060	تحسين وضع الأطفال	آب/ أغسطس ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/98/01/061	الأنشطة لصالح ٢٥٠ طفلاً	آب/أغسطس ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/98/01/062	استقبال ١٥٠ طفلاً والاستماع وإسداء النصح لهم	آب/ أغسطس ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/98/01/064	تحسين وضع الأطفال العاملين في مدغشقر	آب/ أغسطس ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MAG/98/01/065	تحسين وضع الأطفال العاملين في مدغشقر	آب/ أغسطس ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مدغشقر
MLW/01/50/USA	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في ملاوي	آب/ أغسطس ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	ملاوي
MLW/04/50/USA	برنامج تثقيفي بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل في ملاوي (INT/04/20/USA)	آذار/ مارس ٢٠٠٥	حزيران/ يونيه ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	ملاوي
MLW/05/50/USA	برنامج قطري لمكافحة عمل الأطفال في ملاوي	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	ملاوي
MLI/00/51/FRA	المساهمة في القضاء على عمل الأطفال في مالي (المرحلتان II وIII) - (مشروع جامع INT/00/P33/FRA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي
MLI/02/50/NET	توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل المستبعدين والفقراء (المشروع الجامع الفرعي هو INT/02/M71/NET)	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	آذار/مارس ٢٠٠٦	هولندا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	مالي
MLI/03/008/01	مشروع المساعدة التقنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لعمالة الشباب بهدف الحد من الفقر	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مالي
MLI/03/02/NAD	تطوير غابات محيط كيتا من جانب منظمات المزارعين	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مالي
MLI/04/02/LUX	دعم مؤسسي وتشغيلي لوكالة النهوض بعمالة الشباب في مالي	نيسان/أبريل ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	لكسمبرغ	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مالي
MLI/06/50/USA	تقديم الدعم لإعداد برنامج محدد زمنياً لمالي	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي
MLI/98/01/050	تحسين وضع الأطفال العاملين في مالي	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي
MLI/98/01/056	مركز استقبال للفتيات العاملات في خدمة المنازل	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي
MLI/98/01/057	الفتيات الصغيرات العاملات في الفنادق	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
MLI/98/01/058	الفتيات العاملات في الأرياف في موبتي	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	مالي
MLI/98/01/NOR	تطوير غابات محيط كيتا من جانب منظمات المزارعين	حزيران/يونيه ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	مالي
MAU/03/002/01	مشروع دعم لتطبيق الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (CSLP)	آب/أغسطس ٢٠٠٣	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موريتانيا
MAU/49/575/01/99	برنامج وطني متكامل لدعم المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موريتانيا
MAR/01/003/01	مكافحة الاستبعاد في رودرجز	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	آذار/مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	موريشيوس
MOR/00/51/FRA	المساهمة في القضاء على عمل الأطفال في المغرب	نيسان/أبريل ٢٠٠٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	المغرب
MOR/01/01/ITA	تنمية المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر في بلدتي سطات والجديدة (المغرب)، المرحلة II	كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	المغرب
MOR/01/50/USA	تعزيز العلاقات الصناعية في المغرب – المرحلة I	آب/أغسطس ٢٠٠١	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	المغرب
MOR/03/01/FLA	تنمية روح تنظيم المشاريع لدى النساء (INT/01/M30/FLA)	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	آذار/مارس ٢٠٠٦	بلجيكا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	المغرب
MOR/03/02/USA	تعزيز قدرة وزارة العمل المغربية	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	المغرب
MOR/03/50/USA	مكافحة عمل الأطفال في المغرب	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	المغرب
MOR/04/50/BEL	مساهمة بلجيكا في البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (متابعة INT/00/P23/BEL)	نيسان/ابريل ٢٠٠٤	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	بلجيكا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	المغرب
MOR/05/01/SPA	تحسين القدرة التنافسية لقطاع النسيج والملبوسات من خلال تعزيز العمل اللائق	تموز/يوليه ٢٠٠٥	حزيران/يونيه ٢٠٠٧	إسبانيا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	المغرب
MOZ/01/02/SID	مساعدة إدارية لبرنامج الطرقات الثالثي القائم على اليد العاملة	أيار/مايو ٢٠٠١	آذار/مارس ٢٠٠٦	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موزامبيق
MOZ/02/005/01	مشروع أولي لبناء القدرات في مجال التمويلات الصغيرة	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موزامبيق
MOZ/05/01/IDO	برنامج دعم لتطوير القطاع الخاص وسبل العيش المستدامة	نيسان/ابريل ٢٠٠٥	آذار/ مارس ٢٠٠٦	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	موزامبيق

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
MOZ/05/02/GTZ	تنفيذ ورصد دورة لإدارة قطاعات الأعمال الصغيرة للتعليم غير النظامي	تموز/ يوليه ٢٠٠٥	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧	ألمانيا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موزامبيق
MOZ/96/013/01	مساعدة إدارية لبرنامج الطرقات الثالثي القائم على اليد العاملة	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	موزامبيق
RAF/04/04/FLA	إدماج التمويل الصغير في المسار الرئيسي: دور الشبكات والمصارف المركزية	آذار/ مارس ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	بلجيكا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	موزامبيق
NAM/01/01/NAM	تقييم اكتواري للخطة الوطنية المعتزمة، لجنة الضمان الاجتماعي	أيار/ مايو ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	حكومة ناميبيا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	ناميبيا
NAM/99/25/031	دراسة استقصائية بشأن عمل الأطفال	شباط/ فبراير ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	السويد	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	ناميبيا
NER/00/01/EEC	NIGETECH 2: برنامج التدريب المهني والتقني	تموز/ يوليه ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الاتحاد الأوروبي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	النيجر
NER/00/51/FRA	عمل الأطفال في النيجر	حزيران/ يونيه ٢٠٠٠	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	النيجر
NER/03/01/EEC	النظم الريفية والمنشآت الصغيرة للحرفيين - SYRENE	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	آب/ أغسطس ٢٠٠٦	الاتحاد الأوروبي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	النيجر
NER/05/01/EEC	برنامج دعم للتدريب المهني المتواصل والتلمذة المهنية في النيجر	تموز/ يوليه ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	الاتحاد الأوروبي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	النيجر
NER/97/001/01	وثيقة دعم للإدارة الرشيدة ولتعزيز القطاع الخاص	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	النيجر
NIR/00/50/USA	تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في نيجيريا (المرحلة I)	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	نيجيريا
NIR/03/50/USA	تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في نيجيريا (المرحلة II)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	نيجيريا
NIR/05/01/NIR	تقييم اكتواري للخصوم، صندوق التأمين الاجتماعي لنيجيريا	نيسان/ ابريل ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	DTF/NIR/NSTIF	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	نيجيريا
NIR/99/05/050	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في نيجيريا	تموز/ يوليه ١٩٩٩	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	نيجيريا
NIR/99/05/051	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في نيجيريا	تموز/ يوليه ١٩٩٩	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	نيجيريا
NIR/99/05/060	البرنامج الوطني للقضاء على عمل الأطفال في نيجيريا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	نيجيريا
RWA/04/01/RWA	صياغة دليل الإجراءات بشأن برنامج التنمية المحلية كثيفة العمالة: PDL-HIMO	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	حكومة رواندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	رواندا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
RWA/05/01/CAN	دراسة جدوى بشأن استحداث مركز تدريب بتقنيات كثافة اليد العاملة ودعم تصميم إطار لمتابعة مردود برنامج التنمية المحلية PDL-HIMO	آذار/ مارس ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	كندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	رواندا
RAF/06/51/OPE	غينيا وغينيا بيساو والسنغال: سياسات وبرامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في مكان العمل	أيار/ مايو ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	منظمة الدول المنتجة للنفط	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	منطقة الساحل
STP/99/01/FAD	برنامج مساعدة مشترك بين مكتب العمل الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن مكافحة الفقر - ساو تومي وبرنسيب	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	مصرف التنمية الأفريقي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	ساو تومي وبرنسيب
SEN/01/007/01	مكافحة الفقر في المناطق المجاورة للصناعات الكيميائية في السنغال (ICS)	آب/ أغسطس ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	السنغال
SEN/01/01/LUX	مشروع كثيف العمالة HIMO لدعم برامج الطرقات الريفية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤	تموز/ يوليه ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	لكسمبرغ	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	السنغال
SEN/02/02/FRA	تعزيز الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في السنغال	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	فرنسا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	السنغال
SEN/03/50/USA	البرنامج المحدد زمنياً في السنغال	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	السنغال
SEN/05/01/UKM	تقييم أثر الفقر لمجموعة أساسية من إعانات الحماية الاجتماعية لبلد ذي مدخول منخفض	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	السنغال
SEN/06/01/SEN	تعزيز روح تنظيم المشاريع في الريف PROMER – المرحلة II	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	آب/ أغسطس ٢٠٠٨	حكومة السنغال	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	السنغال
SIL/05/50/UKM	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز في عالم العمل: استجابة ثلاثية	آذار/ مارس ٢٠٠٥	تموز/ يوليه ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	سيراليون
SOM/01/01/ITA	تعزيز الانتعاش الاقتصادي واستحداث فرص العمل ودعم اللامركزية في الصومال	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/03/01/ITA	تعزيز الانتعاش الاقتصادي واستحداث فرص العمل ودعم اللامركزية في الصومال (المرحلة الثانية)	تموز/ يوليه ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	إيطاليا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/03/03/DAN	التدريب في قطاع الطرقات في شمال الصومال	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الدانمرك	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/03/05/EEC	برنامج العمالة القائم على المجتمع المحلي ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لدعم الأمن الغذائي	آذار/ مارس ٢٠٠٤	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الاتحاد الأوروبي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/05/01/HAB	الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنظيم مشاريع إدارة النفايات بموجب برنامج التنمية الحضرية في الصومال	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	تموز/ يوليه ٢٠٠٨	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/05/02/EEC	برنامج الهيكل الأساسي كثيف العمالة للمجتمع المحلي في الصومال	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	آذار/ مارس ٢٠٠٧	الاتحاد الأوروبي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
SOM/05/03/NOR	البرنامج كثيف العمالة دعماً للسلام، مقديشو وجنوب ووسط الصومال	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/05/04/DAN	دعم البرنامج الصومالي للعمالة والمنشآت وسبل العيش (EEL) للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨	آذار/ مارس ٢٠٠٦	شباط/ فبراير ٢٠٠٩	الدانمرك	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SOM/06/01/UKM	البرنامج الصومالي للعمالة والمنشآت وسبل العيش (EEL) للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨	أيار/ مايو ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الصومال
SAF/00/02/UKM	المشورة والدعم التدريبي لوكالة طرقات المقاطعة الشمالية لإدخال المنهجيات القائمة على اليد العاملة في أشغال إصلاح الطرقات باستخدام المقاولين من القطاع الخاص	نيسان/ أبريل ٢٠٠١	آذار/ مارس ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا
SAF/00/05/050	البرنامج الوطني للقضاء على عمل الأطفال في جنوب أفريقيا	تموز/ يوليه ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جنوب أفريقيا
SAF/01/006/01	إدارة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في جنوب أفريقيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جنوب أفريقيا
SAF/01/50/FLA	تقييم الاحتياجات تحضيراً لمشروع مقترح بشأن بناء قدرات منظمات أصحاب العمل على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل (مشروع جامع IT/01/M30/FLA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤	بلجيكا	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جنوب أفريقيا
SAF/04/50/UKM	مساهمة إدارة التنمية الدولية في تنفيذ برنامج الأشغال العامة الموسّعة في مقاطعة ليمبوبو	أيار/ مايو ٢٠٠٥	أيار/ مايو ٢٠٠٧	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا
SAF/04/51/UKM	تنفيذ برنامج الأشغال العامة الموسّعة في مقاطعة ليمبوبو ودعم الدائرة الوطنية للأشغال العامة	أيار/ مايو ٢٠٠٥	أيار/ مايو ٢٠٠٧	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا
SAF/04/53/SAF	تنفيذ برنامج الأشغال العامة الموسّعة في مقاطعة ليمبوبو في جنوب إفريقيا من خلال دائرة الأشغال العامة في ليمبوبو	شباط/ فبراير ٢٠٠٥	شباط/ فبراير ٢٠٠٨	حكومة جنوب أفريقيا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا
SAF/04/54/SAF	تنفيذ برنامج الأشغال العامة الموسّعة في مقاطعة ليمبوبو في جنوب إفريقيا من خلال الدائرة الوطنية للأشغال العامة في ليمبوبو	شباط/ فبراير ٢٠٠٥	شباط/ فبراير ٢٠٠٨	حكومة جنوب أفريقيا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا
SAF/05/51/FLA	بناء القدرات لتقديم خدمات حكومية تراعي المساواة بين الجنسين في جنوب أفريقيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	بلجيكا	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	جنوب أفريقيا
SAF/98/05/050	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في جنوب أفريقيا - SAF/98/05/050	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جنوب أفريقيا
SAF/98/05/051	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في جنوب أفريقيا - SAF/98/05/051	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جنوب أفريقيا
SAF/98/R51/01	برنامج المنشآت الصغيرة والتنمية البشرية	تموز/ يوليه ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جنوب أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
SAF/99/003/01	برنامج بناء القدرات والادخار الصغير جداً	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جنوب أفريقيا
RAF/03/20/USA	تحسين أنظمة العمل في الجنوب الإفريقي (مربوط بالمشروع RAF/01/M55/USA)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	الجنوب الأفريقي
RAF/03/52/USA	البرامج التثقيفية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل في الجنوب الأفريقي (مشروع جامع INT/03/M19/USA)	أيار/ مايو ٢٠٠٤	نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	الجنوب الأفريقي
RAF/04/59/USA	البرامج التثقيفية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل في الجنوب الأفريقي - المرحلة II (مشروع جامع INT/03/M19/USA)	شباط/ فبراير ٢٠٠٥	نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جنوب أفريقيا
RAF/05/58/SID	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قطاع النقل	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	السويد	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	الجنوب الأفريقي
RAF/06/50/OPE	موزامبيق وزمبابوي: سياسات وبرامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل	أيار/ مايو ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	منظمة الدول المصدرة للنفط	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	الجنوب الأفريقي
SAF/03/52/FLA	وضع استراتيجية مشتركة بين نقابات العمال والتعاونيات للحد من الفقر من خلال استحداث وظائف لائقة (SYNDICOOP)	أيار/ مايو ٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٧	بلجيكا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الجنوب الأفريقي
SAF/05/02/SWI	تطوير القدرة التنافسية لدى المنشآت في الجنوب الأفريقي	آذار/ مارس ٢٠٠٦	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧	سويسرا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الجنوب الأفريقي
SAF/05/50/FLA	وظائف للشباب العاطلين عن العمل والمهمشين في جنوب إفريقيا	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	بلجيكا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	الجنوب الأفريقي
SUD/97/007/01	SUD/97/007 إعادة إصلاح طريق نيالا إيد الفرسان	حزيران/ يونيه ١٩٩٧	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	السودان
SUD/97/01/CDF	إعادة إصلاح طريق نيالا إيد الفرسان	حزيران/ يونيه ١٩٩٧	آذار/ مارس ٢٠٠٦	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	السودان
TOG/00/51/FRA	المساهمة في القضاء على عمل الأطفال في توغو	حزيران/ يونيه ٢٠٠٠	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	فرنسا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	توغو
TOG/03/50/USA	برنامج تثقيفي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل في توغو	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	توغو
TOG/04/01/MIL	مشروع دعم لإعادة الإدماج الاجتماعي للقاصرين المتورطين في أنشطة غير مشروعة في توغو	حزيران/ يونيه ٢٠٠٤	حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	PDM/MIL	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	توغو
TOG/97/005/01	إعادة إصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية في المناطق الحضرية (PRICUR)	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	توغو

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
UGA/00/02/UKM	تطوير خدمات مستدامة للمنشآت الصغيرة في أوغندا	آب/ أغسطس ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٥	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أوغندا
UGA/02/01/UKM	دعم إداري لمشروع تطوير سوق خدمات قطاع الأعمال في أوغندا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢	أيار/ مايو ٢٠٠٦	المملكة المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أوغندا
UGA/03/01/SID	الاستثمار في خدمات معلومات قطاع الأعمال: تطوير البرمجة الإذاعية والصحافة التي تستهدف قطاعات الأعمال الصغيرة في أوغندا	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	أوغندا
UGA/99/05/050	البرنامج الوطني بشأن القضاء على عمل الأطفال في أوغندا	أيار/ مايو ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	أوغندا
UGA/99/05/060	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في أوغندا	آذار/ مارس ٢٠٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	أوغندا
URT/00/11/150	البرامج القطرية في جمهورية تنزانيا المتحدة	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	ألمانيا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/00/11/151	برنامج صغير من المخصصات الشاملة في جمهورية تنزانيا المتحدة	كانون الثاني/يناير ١٩٩٦	آذار/ مارس ٢٠٠٦	ألمانيا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/01/50/USA	البرنامج المحدد زمنياً في جمهورية تنزانيا المتحدة	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/03/09/ECT	القضاء على عمل الأطفال في قطاع زراعة التبغ في تنزانيا (ECLT مؤسسة القضاء على عمل الأطفال)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٧	القضاء على عمل الأطفال في تنزانيا	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/05/50/USA	دعم البرنامج المحدد زمنياً بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال في جمهورية تنزانيا المتحدة - المرحلة II	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/43/224/11	تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل الإنتاجية	آذار/ مارس ٢٠٠٥	نيسان/ أبريل ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/52/712/11	دعم سياسة وبرامج العمالة الوطنية (SUNEPP)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	آب/ أغسطس ٢٠٠٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/98/03/URT	مشروع المشورة التكنولوجية والتدريب الملائمين - المرحلة II	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/98/12/041	دراسة استقصائية نموذجية بشأن عمل الأطفال وقاعدة بيانات بشأن التنمية	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	النرويج	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	جمهورية تنزانيا المتحدة
URT/99/01/URT	تنفيذ النظام الوطني للضمان الاجتماعي	حزيران/ يونيه ١٩٩٩	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	جمهورية تنزانيا المتحدة
RAF/05/54/USA	منع عمل الأطفال في التعدين والقضاء عليه في غرب إفريقيا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	غرب أفريقيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
SIL/06/OPE	سيراليون: برامج وسياسات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل	أيار/ مايو ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	منظمة الدول المصدرة للنفط	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	غرب أفريقيا
ZAM/00/001/01	الدعم التقني لمأسسة برنامج الأداء الذروي	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ZMB000	زامبيا
ZAM/03/01/SID	تنمية أسواق قطاع الأعمال للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في زامبيا	حزيران/ يونيه ٢٠٠٣	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	السويد	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/04/01/ZAM	دعم لمعهد التدريب التابع لدائرة الطرقات، أنشطة قائمة على اليد العاملة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	حزيران/ يونيه ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/04/02/UND	تقييم سريع لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على القطاع غير المنظم	نيسان/ أبريل ٢٠٠٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	زامبيا
ZAM/04/50/USA	مكافحة الاتجار بالأشخاص في زامبيا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا
ZAM/06/03/ZAM	الدعم التقني وخدمات المشورة للمكون الفرعي لوصول المجتمعات الصغيرة إلى دعم برنامج قطاع الطرقات في ٢٠٠٦	نيسان/ أبريل ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧	جمهورية زامبيا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/06/04/FIN	الدعم التقني وخدمات المشورة لمساهمة فنلندا بشأن النفاذ إلى المجتمعات الصغيرة	أيار/ مايو ٢٠٠٦	أيار/ مايو ٢٠٠٧	فنلندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/06/05/EEC	دراسة للتحقق من حجم وطبيعة الاتجار بالأطفال في زامبيا	تموز/ يوليه ٢٠٠٦	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	الاتحاد الأوروبي	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا
ZAM/06/50/USA	تقديم الدعم لصياغة وتنفيذ إجراءات محددة زمنياً لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في زامبيا	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠١٠	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا
ZAM/90/01/FIN	إصلاح وصيانة الطرقات القائمة على اليد العاملة، مقاطعة لوساكا	شباط/ فبراير ١٩٩١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	فنلندا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/97/002/01	برنامج لوساكا المستدام	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧	آذار/ مارس ٢٠٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/98/01/ZAM	خدمات التدريب والمشورة في التكنولوجيا القائمة على اليد العاملة (المرحلة II)	شباط/ فبراير ١٩٩٩	آذار/ مارس ٢٠٠٦	النرويج	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زامبيا
ZAM/99/05/050	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في زامبيا	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا
ZAM/99/05/051	برنامج المعلومات الإحصائية والمتابعة بشأن عمل الأطفال SIMPOC في زامبيا	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا
ZAM/99/05/060	البرنامج الوطني للقضاء على عمل الأطفال في زامبيا	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩	أيار/ مايو ٢٠٠٤	الولايات المتحدة	تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	زامبيا

الرمز	عنوان المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الجهة المانحة	الصلة بالأهداف الاستراتيجية	التغطية الجغرافية
ZIM/02/01/DAN	بحث حول التطبيق المتزايد للأساليب القائمة على اليد العاملة من خلال معايير هندسية ملائمة في زمبابوي	آب/ أغسطس ٢٠٠٢	آذار/ مارس ٢٠٠٦	الدانمرك	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زمبابوي
ZIM/05/01/UKM	تعزيز برنامج استجابة زمبابوي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	نيسان/ أبريل ٢٠٠٥	آذار/ مارس ٢٠٠٧	المملكة المتحدة	تعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للجميع	زمبابوي
ZIM/05/02/AUT	خدمات تنمية الأعمال المستدامة للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر	تموز/ يوليه ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	النمسا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زمبابوي
ZIM/99/02/AUT	خدمات تنمية الأعمال المستدامة للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في زمبابوي	حزيران/ يونيه ٢٠٠١	حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	النمسا	إيجاد المزيد من الفرص التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين	زمبابوي

المرفق الثاني - مكاتب منظمة العمل الدولية في أفريقيا